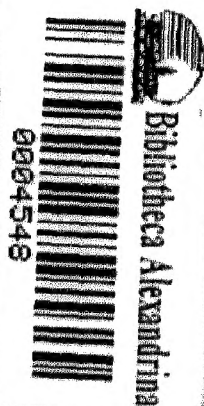


دكتور عبد الفتاح الاشين

التراكيب النحوية
من الوجهة البلاغية
عند عبد القاهر



دكتور عبد الفتاح لا شين

جامعة الازهر
وأستاذ مشارك
بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
كلية اللغة العربية

٠٠٧٨٨

التركيب النحوي من الوجهة البلاغية
عند عبد القاهر

الناشر



الرياض - ص.ب ١٠٧٢٠
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كانت الحاجة الماسة الى حماية القرآن الكريم من اللحن والنسخيف والتحريف الحافز على الأعمال القرآنية التي كانت في موضع العناية والاهتمام للسلسلين ، منذ أن اتصل العرب بغيرهم من خارج الجزيرة العربية .

وكانت تلك الأعمال القرآنية متنوعة الجوانب . متعددة الأهداف ، ولكنها كانت تجتمع على غرض واحد . وهو صيانة القرآن الكريم مما يتعرض له من غارات .

وكانت دراسة النحو من هذه الأعمال . فبدأ أولاً بضبط اواخر الكلام في الآيات بالنقط الذي اهتدى اليه أبو الأسود الدؤالي في نصف القرن الأول الهجري تقريبا .

ولكن دراسة هذا النحو أخذت تستقل تدريجيا . واتسعت موضوعاتها ، وأقبلوا على النحو يديسونه لذاته للإبقاء على اللغة بعيدة عن عوامل الانحراف والفساد ، والحفاظ عليها صافية نقية من اللحن والخطأ .

وجاء عصر الخليل وسيبويه . فبلغت دراسة النحو ذروتها على يدهما بما قدما من أعمال جليلة ، وقام النحاة بعدهما فقعدوا هذه الدراسة ، وأحكسوا أصولها ، ونأثروا بالفلسفة الكلامية ، والمنطق اليوناني . وما لهما من أقيسة ومصطلحات ، وتوجيهات كثرت في الدرس النحوي ، وتم لهما السيطرة عليه ، وكان لهما الغلبة .

ومن هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه ، وبدأ يتحول شيئاً فشيئاً الى درس ليس فيه من سمات النحو واللغة الا مظهراً شكلياً ، مما أودى بحيويته ، وقدرته على تأدية وظيفته ، وصار درسا في الجدل ، يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي ، بما كانوا يعرضون من مشكلات ، وما يقترحون لها من حلول ، أما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من اهتمامهم وجهدهم •

وأتى عبد القاهر فوجد عامة المحدثين والفقهاء قد زهدوا في النحو لما وجدوه ممزوجاً بالمنطق ، وهجروه لما عز عليهم الاستفادة منه ، فوجه اليهم اللوم والعتاب ، وذهب الى أن من يصد عن تعليم النحو فهو صاد عن سبيل الله ، اذ أن اعجاز القرآن الكريم بالنظم ، وما النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله •

والتركيب النحوي له معنى أول يدل على ظاهر الوضع اللغوي ، وله معنى ثان ، ودلالة اضافية تتبع المعنى الأول ، وهذا المعنى الثانى ، وتلك الدلالة الاضافية هي المقصد والهدف في البلاغة ، وقد جهد عبد القاهر في سبيل هذا الهدف ، وشقى في الوصول الى ذلك الغرض ، حتى خرج بقاعدة لا تتخلف ، وقانون لا يقبل النقض ، وهو أن دقة النظم ، والبلاغة ، والبراعة ، والبيان ، كامنة في معانى النحو ، ومطوية في التركيب اللغوي •

وقد طبقت ذلك على أبواب « علم المعانى » و « علم البيان » ، وأوضحت أن التراكيب النحوية الصحيحة ، والأساليب اللغوية السليمة يستتبعهما حتماً معانٍ ثانية ، ودلالات اضافية ، هي التى يبحث عنها علماء البلاغة •

ولما كانت المعاني الثانية ، والدلالات الاضافية المستتعبة للتركيب النحوية قائمة على أساس الذوق الخاص ، ولطف الاحساس ، وقوة الشعور اللغوى ، والربط الوثيق بين المعنى الأول الظاهر ، والمعنى الثانى المقصود ، والاتصال المحكم بين ما يدل عليه اللفظ لغة ، وما يستتبعه من دلالات - ظن بعض الباحثين أن فى ضم «علم المعانى» الى « علم النحو» ومزجها فى بوتقة واحدة مما يخفف جفاف الدرس النحوى ، ويكسبه الحيوية ، ويضفى عليه الرواء ، ويستهوئ الى جانبه الأفتدة ، ويجذب اليه الباحثين ، ويكثر سواد الطلاب ، فأعلنوا ذلك ، وارتفعت به أصواتهم •

وقد نبهت الى أن ذلك مما يخالف العقل ، ويجافى المنطق ، وفيه خلط للذهب بالفضة ، ومزج للملح بالماء ، فأولى ثم أولى أن يستقل علماء النحو بالنحو ، ويتولوا اصلاحه بما يناسب ، ويتناول علماء البلاغة موضوعاتها ، ويتولوا تطويرها بما يتلاءم ، فرجال كل علم هم أدرى بما فى شعابه •

والله أَسْأَلُ أَنْ يعم نفعُهُ ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصًا لِرُوحِهِ « إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا
'الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ »

دكتور عبد الفتاح لاشين

تمهيد

التمهيد بالمصنف في العصور الأولى

الامة العربية عاشت في مهدها في الجزيرة العربية ما عاشت من الزمن في عهد المهدى - صلى الله عليه وسلم - وشاها جميع في عزة من أهليها . حتى كانت الهجرة البعيدة المدى ، والنزوح الأكبر بعد وفاة الرسول - عليه السلام - التي دفعهم اليها الاسلام اذ دعاهم الى نشر دعوته . وندبهم لاقامة دولته ، فخرجت اللغة مع آلاف من أهليها الذين خرجوا الى المشرق والمغرب ، ففرقت معهم اللغة ، وذاب العرب ولغتهم في هذه الألسنة وتلك الأجناس ، التي خالطوها من أحمر وأسود وأصفر ، وكان من بين الفانحين لتلك البلاد جماعة التران الكريم الذين تلقوه عن النبي - عليه السلام - وأقرحهم على قراءتهم ، واستقرت منهم جماعة في البصرة ، وقرأوا القرآن في مصحف أبي موسى الأشعري ، وجماعة في الكوفة ، وقرأوا القرآن في مصحف عبد الله بن مسعود ، وآخرون في الشام ، وقرأوا القرآن في مصحف أبي بن كعب ... وهكذا .

وكانت هذه المصاحف تختلف اختلافاً أبجازه النبي - صلى الله عليه وسلم - تيسيراً وتسهيلاً ، ولم يكن المسلمون وقتها ينكرون هذه الفروق بين القراءات بعدما استمعوا قول الرسول - عليه السلام - : « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، فاقروا ما تيسر منه » .

ولكن بعد رحيل الرسول الى الملأ الأعلى أخذ كل فريق يتسكك بقراءته تمسكاً شديداً ، وقر في نفسه أن قراءته هي التي أنزلت .

ومن هنا أخذ أهل الأمصار يختلفون ويتجادلون ، حتى خاف أولوا الأمر نتيجة هذا الاختلاف ، وخشوا على القرآن أن يناله التصحيف والتحريف •

فكانت الخطوة الأولى بجمع القرآن في عهد أبي بكر - رضى الله عنه - ثم كانت الثانية بتوحيد نصه في عهد عثمان - رضى الله عنه - وقالوا (١) ان الذى دعا عثمان الى هذا هو أن حذيفة بن اليمان كان في غزوة أذربيجان مع أهل الشام وأهل العراق ، فكانوا يتجادلون ، أهل الشام يكفرون أهل العراق ، وأهل العراق يكفرون أهل الشام ، فلما رجع حذيفة من الغزو أشار على عثمان بجمع القرآن على مصحف واحد ، واختار لذلك جماعة من الحفظة ، ونسخ القرآن بلغة قريش ، وبعث عثمان بنسخ إلى الأمصار ، وحرقت المصاحف الأخرى •

والحق أننا لا نعرف كتابا أحيط بالعناية والرعاية مع اتقان وضبط في التلقى والتلقين ، ودقة في الأخذ والآداء مثل القرآن الكريم •

ولما ولي البصرة زياد بن أبيه (٤٥-٥٣هـ) أضاف خطوة ثالثة لصيانة القرآن وحفظه ، فندب لذلك أبا الأسود الدؤلى (ت ٦٩هـ) ، فقام بنقط المصحف ، واتخذ لذلك كاتباً فطنا حاذقاً من بنى عبد القيس ، وقال له : « اذا رأيتنى قد فتحت شفتى فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وان ضمت شفتى فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وان كسرت شفتى فاجعل النقطة من تحت الحرف ، فان أتبعت شيئاً من ذلك غنة (تنوينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين » •

وابتداً أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره ، وكان الكاتب يضع النقط بصنغ يخالف لونه لون المداد الذى كتبت به الآيات (٢) •

(١) روالع القرآن ، ص ٥٥ •

(٢) أخبار النحويين للسريانى ، ص ١٢ •

ثم لما جاء الحجاج واليا على العراق (٧٤-٩٥هـ) ، على على اعجابه ، وندب لذلك نصر بن عاصم أحد تلاميذ أبي الأسود ، فقام بنقط المصحف فقط يهدف الى غير ما كان يهدف اليه فقط أبي الأسود فنقط أبي الأسود كان يهدف الى تمييز حركات الحروف من ضم وفتح وكسر وتنوين ، وكان بالمداد الأحمر ، ونقط نصر بن عاصم كان يهدف الى تمييز الحروف المتشابهة في الصورة بعضها من بعض ، كتشبيذ الباء من التاء ومن الثاء ، وكتمييز الجيم من الحاء ومن الخاء •• وهكذا •

فما عمله أبو الأسود هو نقط الاعراب ، وما صنعه نصر بن عاصم هو نقط الاعجام ، وبهذا أحيط لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه ، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الاعراب أو أطرافا منها ، وهم انما رسموا في دقة نقط الاعراب لا قواعده كما رسموا نقط الحروف المعجمة ، مثل الباء والتاء والثاء والنون^(٣) •

وختمت هذه الأعمال بوضع علامات خاصة للفتحة والضمة والكسرة لتمييز علامات الاعراب من علامات الاعجام والذي قام بهذا العمل هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وقد جعل علامة الفتحة ألفا صغيرة توضع فوق الحرف ، وعلامة الضمة واوا صغيرة توضع فوق الحرف ، وعلامة الكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف •

وبذلك أغنى المسلمين عن أن يلتجئوا الى التفريق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام باستعمال لونين من المداد ، كما أغناهم عن النزاع في اباحة استعمال المداد الأحمر وكرهيته أو حرمة على ما هو مدون في كتب القراءات •

فالخط العربي في البداية لم يكن منقوطة ولا مشكولا ، كما حدث

(٣) المدارس النحوية ، ص ١٧ •

في المصاحف التي كتبها عثمان للأمصار ، واستسر الناس يقرؤونها على هذه الصفة ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، وهذا هو نص ما أورده حمزة الأصبهاني^(٤) .

« كتب عثمان المصاحف الخمسة وفرقها على الأمصار ، ففهر الناس يقرؤون فيها نيفا وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان الى أيام عبد الملك فكثر التصحيف على ألسنة الناس ، ففزع الحجاج^(٥) ، وسأل كتابه تدارك الأمر ، فوضعوا النقط أفرادا وأزواجا ، ، وخالفوا بين أماكنها ، بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ، ومع ذلك كان يقع التصحيف ، فأحدثوا الاعجام فاذا أغفلوا الاستقصاء على الكلمة فلم توف الحقوق كلها من النقط والاعجام اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ثالثة فلم يتدروا عليها » .



(٤) التنبيه على حدوث التصحيف ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) فيه خلاف بين العلماء على من وضع النقط هل هو أبو الأسود في عهد زياد بن أبيه - كما رجحنا - أو في عهد زمن عبد الملك على يد نصر ابن عاصم

الفصل الأول

النحو الى عصر عبد القاهر

ويشتمل على :

- ١ - بداية تصنيع النحو
- ٢ - فلسفة النحو وأثر ذلك
- ٣ - حتمية الاعراب

بداية تصنيع النحو

النحو وليد التفكير في قراءة القرآن :

العلماء لم يقفوا عندما أرادت الدولة من جمع القرآن الكريم وتوحيد نصه ، بل مضوا في دراسته وفقهه ، وراحت كل طائفة منهم تتجه اتجاهها خاصا في دراسته .

فطائفة اتجه نشاطها الى تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية ، وهي طائفة القراء .

وأخرى ذهبت تدرس القرآن لتستخرج الأحكام التي تلزم لبناء المجتمع الاسلامي وهي طائفة الفقهاء .

وثالثة راحت تعنى باعراب نصوص القرآن ، واتجهت اتجاهها لغويا في بحثه مستعينة برواية اللغة ، ثم توسعت في الدراسة ، فتناولت علل الاعراب — وهي طائفة النحاة .

فالنحو اذن^(١) هو وليد التفكير في قراءة القرآن ، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في دراسة علم يبحث علل التأليف ، ولكنهم توصلوا الى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني .

ويؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء ، أو ممن عنوا بالدراسات القرآنية ، فمن البصريين : عبد الله بن اسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ومن الكوفيين : علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد القراء .

وساعد على انباء هذه الدراسة حاجة الشعوب الداخلة في حكم

(١) مدرسة الكوفة ، ص ٢٠٠ .

الدولة الإسلامية الى معرفة لغة الدولة ، والى حياة السلام فى ظلها ، وقد وجدت هذه الشعوب فى هذه الدراسة ما يضمن لها معرفة هذه اللغة ، ويحقق لها الرغبة فى حياة مستقرة آمنة •

وليس من اليسير تتبع الخطوات التى خطاها الدارسون فيها ، أو رصد مراحل نشأتها ونموها ، ولكن اللغة العربية فى أواخر قرنها الثانى شهدت نتائج هذه الأعمال مسجلة فى كتاب ضخيم حوى ما بذله الدارسون من جهود وما جنوه من ثمار ، وهذا الكتاب هو كتاب « سيبويه » وكان له الفضل فى جمع آراء أستاذه الخليل ، وتنسيقها وتبويبها ، وتسجيل آراء أخرى لشييوخه الآخرين ، وزاد على ذلك آراؤه الخاصة •

ومثل هذا العمل الضخم لا يسكن ارجاعه الى الخليل وحده ، أو سيبويه وحده ، فليس ذلك عمل فرد أو أفراد ، بل هو عمل جماعات ، وثمرة جهود متضافرة من العلماء الذين تعاقبوا على هذه الدراسة منذ أن أقدم أبو الأسود على عمله الجليل •

وقد كانت هذه الدراسة فى أول أمرها عملا من الأعمال القرآنية ، ثم ظهرت الحاجة اليها على أنها غرض حيوى ، وتضافرت جهود الدارسين على انائها ، وقد كملت تلك الجهود بالنجاح يوم أن استقلت تلك الدراسة ، وأصبحت ثقافة خاصة مستقلة ، وأقبل عليها الدارسون لذاتها ، لا لأنها تخدم غرضا خاصا ، كما كانت فى بداية أمرها •

وكانت حلقات النحوي يجلس اليها النخاة والأدباء والشعراء ، وقد قرض النخاة أنفسهم على الشعراء ، وقد نفر الشعراء منهم أول الأمر ، وقاوموهم ، ولكنهم استسلموا لهم واضطروا أن يجاروهم طمعا فى تأييدهم ، ومننا يدل على قوة سلطان النخاة وعظم نفوذهم على الشعراء ، أنه قد دار بين الخليل بن أحمد ومحمد بن منذر الشاعر البصرى كلام •

فقال له الخليل : « انما أأنتم - معشر الشعراء - تبع لى ، وأنا سكان السفينة ، ان قرأتمكم ورضيت قولكم نفقتهم ، والا كسدتكم »^(٢) .

نحو سيبويه :

من تحدث عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) من المتقدمين كان فى الحقيقة يتحدث عن « الكتاب » وليس عن سيبويه ، فقد قالوا : « ان كتابه كان أول وضع شامل لقواعد اللغة العربية لم تغير الأجيال المتأخرة شيئاً من أسسه وقواعده »^(٣) ، وقد كان أصل البصرة يفتخرون بالكتاب ويطلقون عليه قرآن النحو^(٤) ، وسماه المبرد البحر^(٥) ، وأن الفراء - وهو غريم سيبويه - قد مات وتحت رأسه الكتاب^(٦) .

والكتاب فى الحقيقة لم يكن ثمرة لقريحة رجل لم يظل به العمر ، بل كان عمله جمعا لما ابتكره الخليل الى محصول الباحثين السابقين .

وعلماء النحو وسدنته كانوا يقصدون بالنحو ، وتفرع مسأله ، وتطويل مباحثه ، كانوا يقصدون السبيل الذى سلكته العرب فى التعبير عن أغراضها ومقاصدها ، ويشمل ذلك أمرين :

١ - تأليف الجمل وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو الجملة مع غيرها حين تنقل الأغراض والمعانى من صدور المتكلمين الى نفوس السامعين .

٢ - ضبط أواخر الكلمات التى تتألف منها الجملة أو الجمل تبعاً لقوانين الاعراب التى كشفها العلماء فى علم النحو فى ذلك الحين .

(٢) الأغاني ج ١٧/١٦ ، ط الشنقيط .

(٣) العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، ص ٥٠ .

(٤) مراتب النحويين ، ص ١٠٦ .

(٥) نزهة الألباء ، ص ٦٣ .

(٦) مراتب النحويين ، ص ١٣٩ .

وقد نص العلماء المتقدمون على ذلك وأفاضوا فيه ، فهذا سيبويه-
يفتح كتابه ، ويقول في أول سطر فيه^(٧):

« هذا باب علم ما الكلم من العربية » قسم الكلام فيه الى اسم
وفعل وحرف ، وتكلم عليها ، ومثل لكل منها ، وباب « مجارى أواخر
الكلم من العربية » وهى النصب والجر والرفع والجزم •• وبين مراقع
كل نوع ، وميز بينها بتفصيل كاف ، وتكلم عما ينوب عن هذه المجارى
فى المثنى والجمع ، وفى المنصرف ، وما لا ينصرف ، وفى النكرة والمعرفة
ثم فى باب المسند والمسند اليه ، وبين حكم كل من الاسم والفعل فى
الاسناد ••

ويقول^(٨) : « هذا باب الفعل الذى يتعدى فعله الى مفعول ، وذلك
قولك : ضرب عبد الله زيدا ، ف (عبد الله) ارتفع وشغلت (ضرب) به ،
واقصب « زيدا » لأنه مفعول به تعدى اليه فعل الفاعل ، وإن قدمت
المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك : ضرب
زيدا عبد الله — لأنك انما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل
بأول منه ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ •

فمن ثم كان خد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما ، وهو عربى كبير-
كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا
يهمانهم ويعنيانهم •

وقد نقل هذه الفقرة عبد القاهر فى كتابه^(٩) « دلائل الإعجاز » فى
باب التقديم ، وعاب على سيبويه أنه لم يأت بمثال ، ولقد مثل لذلك
عبد القاهر بقول النحاة السابقين : قتل الخارجى زيد — لأن ما يعنيهــم

(٧) الكتاب ، ج ٢/١ •

(٨) الكتاب ، ج ١٤/١ •

(٩) دلائل الإعجاز ٧٤ •

ذكره ، ويهمهم أمره ، ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون اليه ، متى يكون وقوع القتل بالخارجى المفسد ، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه .

وقال أيضا^(١٠) : « هذا باب يحذف منه النمل لكثرة في كلامهم حتى صار ذلك بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذا ولا زعماتك - أى ولا أتوهم زعماتك ، ومن ذلك قول ذى الرمة وذكر المنازل والديار :
ديار مية إذ مى مساعفة ولا يرى مثاها عجم ولا عرب^(١١)

كأنه قال : اذكر دار مية ، ولكنك لا تذكر « اذكر » لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم اياه ، ومن العرب من يرفع الدار ، كأنه قال : تلك دار مية ، وقال الشاعر :

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواك المكنونة الطلل
ربع قوائك أذاع المعصرات به وكل حيران سار مأؤه خضل^(١٢)
كأنه أراد : ذاك ربع ، أو هو ربع ، رفعه على (ذا) وما أشبهه ،
سمناه ممن يرويه عن العرب » .

وقد نقل هذا أيضا عبد القاهر ، ثم علق عليه بقوله^(١٣) :

« قال شيخنا - رحمه الله - ولم يحمل البيت على أذ (الربع) بدل

(١٠) الكتاب ، ج ١ / ١٤١ .

(١١) مساعفة : تساعدا على ما نريد .

(١٢) هاج : حرك ، المكنونة : المستورة ، قواء : لا أنيس به ، أذاع : بمتاعه : ذهب به ، المعصرات : السحاب ، الحيران : السارى ، الخضل : الكثير .

والمعنى : كنت سلوت من حب سلوى ، فلما نظرت الى آثار ديارها متغيرة ذكرتها ، وقد أنزلت السحاب ماءها بكثرة حتى ذهبت به وطمسته ، وكذلك المزن الكثير الماء .

(١٣) دلائل الإعجاز ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

من الطال - لأن الربع أكثر من الطال ، والشئ يبدل مما هو مثله أو أكثر : ، تأما الشئ من آل منه ففسد لا يتصور » •

وقال في شرح قول الغزالي (١٤) :

تَرْتَجُّ مَا رَنَعَتْ : حتى إذا اذكرت فإمما هي إقبال وإدبار
فبعضها الإقبال والادبار مجازا على سبيل التلازم ، نقولك : نهارك
سائم ، وليلك قائم » •

وهذا نفسه ما ذكره عبد القاهر في بحثه للمجاز القلي ، حيث قال
بعد أن قل البيت (١٥) : « ذاك أنها لم ترد بالإقبال والادبار غير معناها
فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أذن جعلتها لكثرة
ما تقبل وتدبر ولغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وآقا لم يكن له حال غيرها ،
كأنها قد تجسست من الإقبال والادبار » •

وقال أيضاً : « وهذا باب ما يحسن عليه السكوت » لإضمارك
ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس
المظهر . وذلك : إن مالا ، وإن وكدا ، وإن عدداً ، أى إن لهم مالا ،
فالذى أضمرت (لم) .

ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ إن الناس ألب عليكم ،
فيقول : إن زيدا وإن عمراً ، أى إن لنا ، وقال الأعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وإن في السفر إذا مضوا مهلاً (١٨)

(١٤) الكتاب ، ج ١ / ١٩٦٩ •

(١٥) الدلائل ، ص ١٩٧ •

(١٦) الكتاب ، - ٢٨٣ / ١ •

(١٧) يريد أنه ليس الضمير قد اضمر في نفس المظهر بل أنه قد
حذف بالمرّة .

(١٨) المحل : تقيض المرتحل ، المهل : البقاء والانتظار ، السفر : الرحيل
عن الدنيا ، والشاهد : حذف خبر (إن) لعلم السامع - والمعنى : ان لنا
محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة .

ونقل ذلك عبد القاهر فقال^(١٩) :

« ومن تأثير ان في الجملة أنها تغنى اذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام ، ووضع صاحب الكتاب في ذلك بابا ، فقال : « هذا باب ما يحسن عليه السكوت الى آخر الكلام السابق »

وواضح من تلك الأساليب وما يحمله هذا التحليل من دقة الحس بأساليب اللغة ، واستعمالاتها ودلالاتها ، ومن هنا فان سيبيويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب ، بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية ، ويعرض لبعض الخصائص الأسلوبية التي عني بها فيما بعد - علم المعاني - مثل : التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والحذف ، كما يعرض لبعض المعاني المختلفة لبعض الأدوات^(٢٠) »

وذلك ما دعى الدكتور على النجدي ناصحه أن يؤكد ، تلك الصلة ، والرحم الماسة بين سيبيويه وبين منهج علماء البلاغة المتأخرين في « علم المعاني » اذ يقول^(٢١) :

« فالفكرة التي كان سيبيويه يربها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما سئلت لي بالمراجعة في الكتاب مدارها أولا وأخيرا نظر في الجملة ، حين تكلم عن المسند والمسند اليه فاذا هي فعلية أو اسمية ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف ، والفعل المذكور ، والمتعلقات ، ثم صار الى الجملة الاسمية فتكلم عن الابتداء ونواسخه ... ويبدو أن النسق الذي أخذ به سيبيويه هو الذي ألهم علماء البلاغة فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك الا أن يتبين اقتباسهم منه واقتداءهم بهداه »

(١٩) الدلائل ، ص ٢١٠ .

(٢٠) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ، ص ٢٣ ، ط دار

الفكر العربي .

(٢١) سيبيويه امام النحاة ، ص ١٧٨-١٨٠ .

نَحْوُ أَبِي عُبَيْدَةَ :

أحسن أبو عبيدة (ت ٢٠٧هـ) من سؤال الكاتب له في مجلس الفضل ابن الربيع^(٢٢) عاتبة الجهل بطريقة العرب في القول وأن الشبهة التي يوجهها المفروضون إلى القرآن الكريم إنما تأتي عن طريق النظر في العبارات القرآنية التي يبان فيها الغرابة والارتفاع عن المستوى العام للغة ، فنفسه ذلك إلى بيان الأساليب التي يستعملها القرآن في التعبير عن أغراضها ، وفيها ما لا يثنى اتفاقا دقيقا مع القواعد التي شاعت في مجالس النحاة ، ولكنها تتفق مع الأسلوب العربي وطريقة القول عند أدعيائها ، فأخذ يبين هذه الأساليب ، ويتتبع شواهدا التي جاءت بها الآثار الأدبية الصحيحة

كما ذكر في السطور الأولى من مقدمة كتابه من شعوره بحاجة الناس في عصره إلى فهم القرآن والمعرفة بتأويله ، اذ يقول : « فلم يخرج السلف ولا اندذين أدركوا وحيه — صلى الله عليه وسلم — أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم كانوا عرب الألسن ، فاستغنوا بعلمه عن المسألة بمعانيه ، وعما فيه من كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص ، وفي القرآن مثل ما في كلام العرب من وجوه الاعراب ومن الغريب والمعاني » •

وكان المظنون — وهو من رجال اللغة — أن يقتضى أثر سيبويه في البحث ، ولكنه سلك مسلكا آخر في درس العربية ، وتجاوز الكشف عن علل الاعراب إلى غيره من قوانين العبارة العربية ، فألف كتابه « منبج القرآن » حاول فيه أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير ، أو حذف ، أو اضممار ، إلى غير ذلك من وجوه التعبير ، وكان بابا من النحو جدير أن يفتح ، وخطوة حرة أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الاعراب ، لكن النحاة كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه حتى قال

(٢٢) انظر ذلك في نزهة الالباء ، ص ٢٧ .

أبو عثمان المازني ، (ت ٢٤٧هـ) : من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيوييه فليستحي « فلم تنجّه عنايتهم الى ما كشف عنه أبو عبيدة وأهمل كتابه ونسى » (٢٣) .

وقد أخذ في تفسير القرآن الكريم كله ، يبين ما في آياته من مجاز وطرق للتعبير تفصح عن المعنى المراد ، يقول (٢٤) :

(مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) نَصَبٌ عَلَى النَّدَاءِ ، وقد تحذف ياء النداء ، مجازه : يا مالك يوم الدين ، لأنه يُخاطب شاهداً ، ألا تراه يقول : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » فهذه حُجَّةٌ لِمَنْ نَصَبَ ، ومن جرّه قال : هُمَا كَلَامَانِ .
ومجاز من جرّ « مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ » أنه حَدَّثَ عن مُخَاطَبَةِ غائب ، ثم رَجَعَ فَخَاطَبَ شاهداً ، فقال : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، اهْدِنَا » قال عنترة :

شَطَّتْ مِزَازُ الْعَاشِقِينَ فَأَصْبَحْتُ عَمِيراً عَلَى طَالِبِكِ ابْنَةَ مَخْرَمٍ (٢٥)

وقال أبو كبير الهذلي :

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِلْدُهُ خَالِدٍ وَبَيَاضُ وَجْهِكَ لِلتَّرَابِ الْأَعْفَرِ (٢٦)

فرجع الى الخطاب في قوله : « وبياض وجهك » بعد ما قلعه مضى الخبر عن خالد على معنى الخبر عن الغائب » .

و « وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ » أى غِطَاةٌ ، قال الحارث ابن خالد بن العاصي بن هشام بن المغيرة :

-
- (٢٣) احياء النحو ، ص ١٠ .
 - (٢٤) مجاز القرآن ، ص ٢٣-٦٤ .
 - (٢٥) شرح القصائد العشر ، ص ٩١ .
 - (٢٦) تفسير الطبرى ، ج ٦٧/١ .

تبعثك إذ عيني عايتها غشاوة فلما انجلت قطعت نفسي ألومها
و « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » (البقرة ٣٠) جاءت على لفظ
الاستفهام : والملائكة لَمْ تَسْتَفْهِمُ رَبَّهَا ، وقد قال تعالى : « إِنِّي جَاعِلٌ
فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » ولكن معناها الإيجاب ، أى أنك ستفعل ، وقال
جرير - فَأَوْجَبَ وَلَمْ يَسْتَفْهِمُ - لعبد الملك بن مروان :

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحٍ (٢٧)
وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنوب : أَلَسْتُ الْفَاءِ كَذَا ؟
ليس باستفهام . ولكن تقرير .

و « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ »
(البقرة ٤٥) ، العرب تقتصر على أحد هذين الاسمين ، قال عمرو
ابن ادريء القيس من الخزرج :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف
الخبر للآخر .

وفي القرآن مما جعل معناه على الأول قوله : « وَلَمَّا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ
لَهُوَ أُنْفَضُّوا إِلَيْهَا » (الجمعة ١١) .

و « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً
وَنِدَاءً » (البقرة ١٧٠) وَلَئِنَّمَا الَّذِي يَنْعِقُ الرَّاعِي ، وَوَقَعَ المعنى عَلَى
المنعوق بِهِ ، وهى الغنم ، تقول : كالغنم التي لَا تَسْمَعُ الَّذِي يَنْعِقُ بِهَا
رَاعِيهَا . وَالْعَرَبُ تَرِيدُ الشَّيْءَ فَتُحَوِّلُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ ، يقولون :

(٢٧) ديوان جرير ، ص ٣٦ المطبعة العلمية ، سنة ١٣١٣ هـ ، تفسير
الطبرى ، ج ١٥/٢١ .

عَرَضَ الْحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ ، وَإِنَّمَا تُعَرِّضُ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ ، وَيَدُّ وَلُونَ :
أَدْخَلْتُ التَّلْنَسُوتَ فِي رَأْسِي وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ رَأْسَكَ فِي التَّلْنَسُوتِ ، وكذلك
الْخُفَّ ، وفي القرآن « مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ »
(القصص ٣٦) ، مَا إِنَّ الْعَصْبَةَ لَتَنُوءُ بِالْمِفَاتِيحِ ، أَى تَثْقُلُهَا .

وهكذا نرى أن أبا عبيدة نظر في القرآن الكريم بعقلية عميقة
فاحصة ، وكان متحررا لم يجد في آيات القرآن شيئا يختلف عن أساليب
العرب ، وأخذ يفسر القرآن ويطيل الوقوف عند الآيات يجعلها ويذكر
شواهدا .

وكان هذا المسلك منه خروجا على ما كان عليه علماء اللغة ، اذ كانوا
يتخرجون أشد الحرج من التفسير على هذه الطريقة ويلتزمون بآثار
السلف .

وقد أحدث ظهوره ضجة كبيرة في البيئات العلمية في البصرة والكوفة
على السواء ، فقد كان الأصمعي في البصرة يحمل لواء الحملة عليه ،
ويتهمه بأنه فسر القرآن برأيه (٢٨) ، وبلغ بأبى حاتم السجستاني أن قال
وقد سئل عن المجاز : « انه لكتاب ما يحل لأحد أن يكتبه ، وما كان أشد
على من أن أقرأه قبل اليوم ، ولقد كان أن أضرب بالسياط أهون على من
أن أقرأه » (٢٩) .

أما في الكوفة فقد أنكروه عليه وشنعوا حتى قال الفراء : « لو حمل
الى أبو عبيدة لضربتة عشرين في كتاب المجاز » (٣٠) .

واذا كان التفسير القرآني سار في أول أمره في طريق الرواية ، فان
أبا عبيدة كان من أوائل الدارسين الذين لفتوا المفسرين ونبهوهم الى
الاعتماد على اللغة ما دام القرآن الكريم نزل بهذه اللغة للاعجاز ، وقد

(٢٨) نزهة الألباء ، ص ١٠٨ .

(٢٩) طبقات الزبيدي ، ص ١٣٦ .

(٣٠) معجم الأدباء ، ١٥٩/١٩ ، نزهة الألباء ، ص ١٠٨ .

أصبح هذا اتجاهها متميزا له منزعه الخاص ، وأسلوبه المنفرد وقدرته على التحليل الذي لا يدع النص مغلقا أو مطويا على نفسه دون الاستفادة بكل ما فيه من ايثار لفظة على أخرى أو حرف على آخر .

وقد ساعد أبا عبيدة في تفسير النص القرآني تفسيراً لغويا احاطته بتاريخ العرب وعاداتهم ومذاهبهم ، وقد ظهر ذلك في تفسيره للنص القرآني .

اتجاه ابن قتيبة في « تأويل مشكل القرآن » :

المأمل لكتاب ابن قتيبة يدرك تماما أنه متأثر بأستاذه الجاحظ ، والجاحظ وإن كان من شيوخ المعتزلة ، وابن قتيبة من أعلام أهل السنة ، وبالرغم من العداء الشديد بين الطرفين ، فقد اتفقا عند غرض واحد وهو الوقوف أمام النص القرآني لتفنيد مزاعم الملاحدة وإبطال دعواهم الباطلة ، فالهدف من الرجلين واحد وهو تجلية سر الإعجاز في النظم القرآني .

وقد بلغ من تأثير ابن قتيبة بالجاحظ أنه كان ينقل كلامه ، يقول في قوله تعالى : « أخرج منها ماءها ومرعاها » (النازعات ٣١) كيف دل بشيئين على جميع ما أخرج من الأرض قوتا ومتاعا للأنام ، من العشب والشجر ، والحب والثمر ، والحطب والعصف ، واللباس والنار والملح ؟ . لأن النار من العيدان ، والملح من الماء ، وينبتك أنه أراد ذلك قوله تعالى : « متاعا لكم ولأنعامكم » (٢١) .

وهذا ما أورده الجاحظ ، اذ يقول (٣٢) :

« فجمع بقوله « أخرج منها ماءها ومرعاها » النجم والشجر ، والملح واليقطين ، والبقل والعشب ، فذكر ما يقوم على ساق وما يتفنن ،

(٣١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٥ .

(٣٢) البيان والتبيين ، ج ٣/ ٣٣ .

وما يتسطح ، وكل ذلك مرعى ، ثم قال على النسق : « متاعا لكم ولأنعامكم » فجمع بين الشجر والماء والكلأ والماعون كله ، لأن الملح لا يكونه الا بالماء ، ولا تكون النار الا من الشجر » •

فأثر الجاحظ في ابن قتيبة ، واقتفاء ابن قتيبة للجاحظ قضية دليلها ظاهر • أما تأثر ابن قتيبة بأبي عبيدة فهي أيضا قضية دليلها أظهر ، يتضح ذلك من استعماله لكلمة « المجاز » بمعناها الواسع الذي استخدمها فيه أبو عبيدة ، فمثلا : يقول في قوله تعالى (٣٣) : « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم » (الروم ٢٢) يريد اختلاف اللغات والمناظر والهيئات •

وفي قوله تعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ » (النمل ٨٨) يريد أنها تُجْمَعُ وتُسَيَّرُ فهي لكثيرها كأنها جَامِدَةٌ واقفة في رأي العين وهي تَسِيرُ سَيْرَ السَّحَابِ .

وغير هذا كثير من النماذج القرآنية التي يتضح فيها استخدامه لكلمة (المجاز) بالمعنى الواسع الذي استخدمه فيه صاحب (مجاز القرآن) •

وفي الباب الأول قدم بحث الكلام على المجاز بصفة عامة ، فيوضح مدى اتساعه وعمومه ، فيقول : « وانما يعرف فضل العرب من كثير نظره ، واتسع علمه ، وفهم مذاهب العرب واقتنائها بالأساليب ، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات ، فانه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجال ما أوتيته العرب خصيصى من الله ••

فالخطيب من العرب اذا ارتجل كلاما في نكاح ، أو حمالة ، أو تحضيض ، أو صلح ، أو ما أشبه ذلك ، لم يأت به من باب واحد ، بل يفتن فيختصر تارة ارادة التخفيف ، ويطل تارة أخرى ارادة الافهام ،

ويكرر تارة ارادة التوكيد ، ويخفى بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين ، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجبيين : ويشير الى الشيء ، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال وقدر الحفل ، وكثرة الحشد ، وجلالة المقام » (٣٤) •

فيذا النص يدل على اتساع الجواز عنده وتنوع طرقه في التعبير ، فليس المقصود من الكلام شرح معانيه اللغوية فقط أو تفسير المعنى من اللفظ — كما كان يفعل أبو عبيدة — ولكنه تجاوز ذلك الى الجانب التفسيري البسيط ، فدل بالمجاز على الكثير من فنون القول وطرقه وما يتشعب منها ، وما يتصل بها ليخلص من ذلك الى الوقوف عند الآيات الكريمة حيث يطل آراء المعاندين ، ويرد عليهم حججهم (٣٥) •

وابن قتيبة في محاولته للوقوف على أسرار الاعجاز ، وبحثه في روعة النظم للآيات ، يزيدنا ثقة بوعيه اللغوي ، وفطنة باختلاف الأساليب ، وادراكا للفروق بين التراكيب بسبب ما يعتور الكلمة من وجوه الاعراب ، يقول :

« باب ذكر العرب وما خصهم به من المعارضة والبيان واتساع المجاز :

ولها الاعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها ، وحلية لنظمها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول ، لا يفرق بينهما اذا تساوت حالاهما في امكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما الا بالاعراب •

ولو أن قائلا قال : هَذَا قَاتِلٌ أَخِي — بالتَّنوين ، وقال آخر : هَذَا

(٣٤) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٢ •

(٣٥) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ ، ص ٥٧ •

قَاتِلْ أُخِي - بِالْإِضَافَةِ ، لَدَلَّ التَّنْوِينُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ ، وَدَلَّ حَذْفُ
التَّنْوِينِ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ .

ولو أَنَّ قَارِئًا قَرَأَ « فَلَا يَنْزِلُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَكَلِّمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا
يُعْلِنُونَ » (يونس ٧٦) ، وَتَرَكَ طَرِيقَ الْإِبْتِدَاءِ بِ (إِنَّا) . وَأَعْمَلَ
الْقَوْلَ فِيهَا بِالنَّعْبِ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَنْعِيبُ (إِنَّ) بِالْقَوْلِ كَمَا يَنْعِيبُهَا
بِالظَّنِّ . لِنَلْبِ الْمَعْنَى عَنْ جِهَتِهِ ، وَأَزَالَهُ عَنْ طَرِيقِهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيَّ
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَحْزُونًا لِقَوْلِهِمْ ، « إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » ،
وَهَذَا كُفْرٌ . وَضَرْبٌ مِنَ اللَّحْنِ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ
لِلْمَاءِ وَمِنْ أَنْ يَتَجَوَّزُوا فِيهِ .

وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يقتل قرشي
صبرا بعد اليوم » فمن رواه (حزميا) أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل
ان ارتد ، ولا يقتص منه ان قتل .

وهذا رواه (دغيا) انصرف التأويل الى الخبر عن قريش : انه لا يرتد
منها اعتمادا عن الاسلام فيستحق القتل .

أفما ترى (الاعراب) كيف فرق بين هذين المصنوعين ؟ (٣٦) .
فابن قتيبة عالم متسكن من النحو واللغة كما رأينا . وصلته بالناحويين
واللغويين وثيقة ، يقول الأزهري في مقدمة التهذيب (٣٧) :

وكان أبو حاتم السجستاني أحد المتقدمين ، جالس الأصمعي ،
وأبا زيد ، وأبا عبيدة ، وله مؤلفات حسنة وقد جالسه شمر ،
وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ووثقاه .

لهذا نرى أفكاره أفكار اللغويين المقيدون بقيود اللغة ، ونجد نظراته
في الآيات القرآنية لنظرتهم التي لا تنفذ الى القاع ، ولما تكون فوق

(٣٦) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٤ ، ١٥ .
(٣٧) التهذيب للأزهري ، ص ٢٢ ، مقدمة تأويل مشكل القرآن ،
ط ٤ .

السطح ، لذلك عندما عقد بابا للاستعارة في أكثر من ثلث المائة من الصفحات ، يستعرض آيات كثيرة من القرآن الكريم ، ويكشف فيها عن اللفظ المستعار ، والمستعار منه ، ويؤكد ما ذهب إليه بآيات من الشعر ، لم نر له على طول هذا البحث وأهميته لمحات فنية ، ووقفات ذوقية ، كوقفات أستاذه الجاحظ في « الحيوان » .

فهو وان جلى مفهوم الاستعارة ، وبين أنها تتحقق اذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى ، أو مجاورا لها ، أو مشاكلا ، لكنه عندما يطبق هذا المفهوم لا يستجلى معنى الاستعارة ، أو يجسم هيئتها ، ويرز صورته ، أو يكشف عن ألوان الانسجام بينها وبين كلماتها ، وانما هو في كل ذلك يغلب عليه أذواق اللغويين ، ويظهر فيه أثرهم .

ويؤكد ذلك قوله في الآية الكريمة « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ » (الحاقة ٤٦) ، قال ابن عباس : اليمينُ هنا القُوَّةُ ، وَلَمَّا أَقَامَ اليمينَ مَقَامَ الْقُوَّةِ ، لَأَنَّ قُوَّةَ كُلِّ شَيْءٍ فِي مِيَامِنِهِ .

ثم لا يميل إلى الاسترسال في هذا التأويل ، ويعود إلى رأي اللغويين . فيقول : « ولأهل اللغة مذهب آخر جرى الناس على اعتياده إن كان الله تعالى أرادَهُ في هذا الموضع ، وهو قولهم إِذَا أَرَادُوا عُقُوبَةَ رَجُلٍ : خُذْ بِيَدِهِ وَأَفْعَلْ بِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَكَثُرَ مَا يَقُولُ السُّلْطَانُ وَالْحَاكِمُ بَعْدَ وَجُوبِ الْحُكْمِ : خُذْ بِيَدِهِ وَأَسْفَعْ بِيَدِهِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ اللَّهِ : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » (العاق ١٤ - ١٦) أَيْ لَنَأْخُذْنَاهُ بِهَا ، ثُمَّ لَنَقْصِمَنَّه ، وَلَنُذَلِّلْنَاهُ إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى « فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ » (الرحمن ٤١) ، أَيْ يَجْرُونَهُ إِلَى النَّارِ بِنَوَاصِيهِمْ وَأَقْدَامِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : « نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » وَلَمَّا

يعنى صاحبها ، والناس يقولون : هو مشثوم الناصية ، لا يريدونها دون غيرها ، ويقولون : قد مر على رأسي كذا - أي مر على .
فكانه تعالى قال : ولو كذب علينا في شيء مما يلقيه اليكم عنا لأمرنا بالأخذ بيده ثم عاقبناه بقطع الوتين»^(٣٨) .

فنى أن ابن قتيبة عند تلك الآيات يقف موقف اللغويين لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتعدى قول أهل اللغة ، ولا يتجاوزها الى ما فى النظم من سبك ، وما فى التركيب من جمال ، ولا ينظر الى ما فى الكلمات من ايحاءات ، وتأملات ذهنية ، تقضح مواقف الكفار ، وركوبهم متن الشطط والعناد .

وقد يدق النظر فى الآية فينظر اليها نظرة ذوق ، ويتوسع فيها فى الفهم ، ويتعمق فى المعانى ، ويفعل المعانى الظاهرة ، ولكن سرعان ما يضطرب فى فهمه ، وينكص على عقبه ، ويرجع الى أذواق اللغويين .
فمثلا^(٣٩) :

يقول فى قوله تعالى : « فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ » ((الدخان ٢٩)) ، تقول العرب ، إذا أرادت تعظيم مهلك رجل عظيم الشأن ، رفيع المكان عام النفع ، كثير الصنائع : أَظْلَمَتِ الشَّمْسُ لَهُ ، وَكُشِفَ الْقَمَرُ لِفَقْدِهِ ، وَبَكَتَهُ الرِّيحُ وَالْبَرْقُ ، وَالسَّمَاءُ وَالْأَرْضُ .

يريدون المبالغة فى وصف المصيبة ، وأنها قد شملت وعمت ، وليس ذلك بكذب ، لأنهم جميعا متواطئون عليه ، والسامع يعرف مذهب القائل فيه .
فهو يرى أن المبالغة فى الآية الكريمة غير خارجة عن حد الشطط فى التعبير ، وإنما هى مذهب من مذاهب العرب فى الكلام .

(٣٨) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٥٥ .
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

ثم بعد هذا انتحور في الفهم والانطلاق في الفكر ، يعود الى كثرة القروض النحوية ، وتقدير العامل ، فيقول : « وهكذا يفعلون في كل ما أرادوا أن يعظوه ، ويستقصوا صفته ، ويثبتهم في قولهم : أظلمت الشمس أى كادت تغلظ . وكشف القمر : أى كاد يكشف ، ومعنى (كاد) هم أن يفعل ولم يفعل . وربما أظهروا (كاد) »

ثم يستعمل ذى ذكر أبيات من الشعر تؤكد هذا التقدير في (كاد) ويعرّض بعض الآيات في هذا الصدد . مثل قوله تعالى : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ » (القلم ٥١) . ثم ينتهي الى أن يقول : « وأكثر ما في القرآن من مثل هذا : فإنه يأتي (يكاد) فما لم يأت (يكاد) فيه اضمارها ، كقوله تعالى : « وبلغت القلوب الحناجر » (الأحزاب ١٠) . »

وهكذا نرى أن ابن قتيبة قد شغله العامل وتقديره عما في النظم من روعة . فهو غالبا ما يسير في ركب اللغويين يأخذون بقریب المعاني ، ويكرهون البعيد المتأول منها ، ولا يقبلون من الباحثين التوسع في الفهم ، والاستغراق في التأويل ، ولهذا نجده يدور حول المعاني الظاهرة التي لا تحتاج الى دقة أوسع ، وأدق أرحب .

فلسفة النحو واثـر ذلك

فلسفة النحو :

إذا صح القول : أن الانسان ابن بيئته ، يأخذ منها وتأخذ منه ، ويتفاعل بكل ما يكون موجودا فيها ، ويتأثر بذلك في مظهره الخارجى وشعوره الداخلى - إذا صح هذا ، فأولى ثم أولى ، أن يكون لدارس النحو نصيب كبير في ذلك ، وقد دل واقع النحو على صدق هذا . فقد تأثر النحويون بالأفكار والآراء التي بدأت تظهر في المجتمع الإسلامى بعامه ، والمجتمع المصرى بخاصة ، واتجهوا في دراستهم الى الأخذ بالأساليب العقلية في تنمية هذه الدراسات واتقيا بها (١٧٦)

ففى هذا المجتمع الاسلامى الذى أنجب النخلة ، شاعت أفكار الاعتزال ، والجهل ، والكلام ، بالإضافة الى المذاهب التقوية ، وما أنتجت هذه الأفكار والمذاهب من مناهج ، أو أصلته من أصول ، وليس من المعقول أن يبتلى الدارسون للنحو بسوزل عن هذه الاجراء الاستكبرية والعلمية .

ولم يكن الخليل وسيبويه بمعزل عن هذه التيارات العقلية ، فقد ظهرت فى دراستهما بوادر التفكير والتفلسف والتعقيد جنباً الى جنب مع مظاهر النضج والكمال .

فقد أخذ الخليل عن هؤلاء الاعتداد بالعقل الى حدود بعيدة ، ولم يكن ذلك فى المنهج العلمى ومنهج البحث فحسب ، بل ترك ذلك آثاره الواضحة حتى فى سلوكه ، فصار يتخرج من الاسراع فى الاجابة خوفاً من تصيد الأخطاء ، وقد يقلب الأمور على علة أوجه قبل أن يصدر حكماً . وقد لا يصدره .

روى النضر بن شميل أن رجلاً سأل شيخه الخليل بن أحمد ، وأطال حتى انصرف الرجل ، فعاتبناه ، فقال : ما كنتم قائلين فيها ؟ قلنا : كذا وكذا ، قال : فان قال كذا وكذا ؟ قلنا : قول كذا وكذا ، فلم يزل يعوص حتى اقطعنا ، وجلسنا نفكر ، وقال : ما أجبت بجواب حتى أعرف ما على فيه من الاعتراضات والمؤاخذات^(٤٥) .

كذلك نرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) يتعمق فى التفكير ، فيأتى بالأبنية المظنونة والمقترحة فى « الصرف » ، حتى يعقد لها فى كتابه فصلاً بكاملها ، من ذلك قوله^(٤٦) :

(٤٥) شذرات الذهب ، ج ١/ ٢٧٥ .

(٤٦) الكتاب ، ج ٢/ ٣٩٢ .

« باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غير المعتل » ويأخذ في عرض ذلك عرضا يطول حتى يشغل أكثر من أربع صفحات ، وكلها صيغ من بنات أفكاره ، يحاول أن يقيسها على صيغ معروفة على هذا النسق :

« باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ، ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غيره » ، ثم يستهله على هذا النحو :

تقول في (فَعَلَ) من (رَدَدْتُ) (رُدَدَ) ، وتقول في (فَعَلَان) (رَدَدَان) و (فَعَلَان) ، (رُدَدَان) ، وتقول في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) (رَدَدُود) و (فَعِيل) (رَدَدِيد) .. إلخ .

وعلى هذا النحو لا يعيظ سيبويه بأبنية اللغة النحوية والصرفية فحسب ، بل يمد بحثه الى كل مظنون في التعبير ، وكل صيغة ممكنة .

لكن كل ذلك لا يسكن أن يقاس بما أحدثه العلماء الذين أعقبوا عصر الخليل وسيبويه ، لقد جعل العلماء هذه الثقافة العلمية والتيارات الفكرية من مستلزمات العلم والمعرفة ، لذا كان على الدارس أن يلزم بأغلب معارف عصره وعلومه ما أمكن ، ومن هنا كان جنوح دارسي النحو ، فأوغلوا في مسالك عقلية ، كانت تتسم بالبساطة قبلهم ، ثم عقدوها وأخرجوا هذه الدراسات من اطار الفهم اللغوي ، وتناولوها على أنها صناعة لفظية تقوم على البراعة في تصريف الألفاظ ، واختراع القوالب ، حتى أصيبت بالجمود ، واعتراها الجلب .

دخل أبو مسلم عبد الرحمن صاحب الدولة - وكان مؤدبا لعبد الملك بن مروان - قبل أن يرتفع حاله الى معاذ بن مسلم الهراء

النحوى (ت ١٨٧هـ) فسمع معاذ يناظر رجلا في النحو ، فقال لمعاذ (٤٢):

كيف نقول من (تَوُزُّهُمْ أَزًّا) (مريم ٨٣) يَا فَاعِلُ أَفْعَلُ ،
وَصِلْنَهَا بِيَا فَاعِلُ أَفْعَلُ مِنْ (وَإِذَا الْمَوْئِدَةُ سُئِلَتْ) (التكوير ٨) .

فأجابه الرجل ، فسمع كلاما لم يعرفه ، فقام من عندهم ، وأنشأ
يقول :

قد كان أَخَذُهُم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعتُ كلاماً لستُ أعرفه كأنه زَجَلُ الغربان والبوم
تركت نحوهمُ والله يعصمني من التقحُّم في تلك الجرائم

فأجابه معاذ :

عالمجتها أَمَرْد حتى إذا شَبِتَ ولم تُحَسِّن أباجادها
سَمِيت من يعرفها جاهلا يُصْدرها من بُعد لإيرادها

فنرى أن النحو انقلب الى صناعة لفظية تتباهى بالبراعة في تصريف
الأفعال ، واختراع القوالب ، حتى نفر منهم صاحب الذوق السليم ورمى
كلامهم بأنه لغة لا تفهم ، وكأنها زجل الغربان والبوم •

« وقيل ان أعرايا وقف على مجلس الأخفش (ت ٢١١ هـ) فسمع
كلامهم في النحو ، فحار وعجب ، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟
قال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس في كلامنا (٤٤) » •

(٤٢) انظر طبقات الزبيدي ، ص ١٢٦ ، مجالس العلماء ، ص ١٩٠ ،
جواب المسألة : يا أزازي ، وان شئت أزي ، وان شئت أوزز ، فالفتح لانه
أخف الحركات ، والكسر لانه أحق بالتقاء الساكنين ، والضم للأتباع ،
وكذلك يا وائد اد مثل يا واعد عد (مجالس العلماء ، ص ١٩٠) .

(٤٣) أباجادها : الأبجدية ١ ، ب ، ت .. الخ .

(٤٤) أنباه الرواة ، ج ٤٢/٢ .

وروى الجاحظ فقال^(٤٥): « قلت لأبي الحسن الأخفش ، أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ ، وما بالناس نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ » قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الموضع الذى تدعونى إليه ، قلت حاجتهم الى فيها ، وانما كانت غايتى المقالة ، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم لتدعوهم حلالة ما فهموا الى التماس ما لم يفهموا ♦♦

ولكن ما بال ابراهيم النظام ، وفلان ، وفلان ، يكتبون الكتب لله بزعمهم ، ثم يأخذها مثلى فى موافقته (مجادلة وخصومة) وحسن نظره ، وشدة عنايته ، ولا تفهم أكثرها ؟ ♦

وجنح المازنى (ت ٢٤٩ هـ) الى التعقيد ، والأخذ بأسباب الفلسفة والمنطق حتى خلط النحو بها ، « روى عنه أنه قال : قرأ على رجل كتاب سيبويه مدة طويلة ، فلما بلغ آخره ، قال الرجل : أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا^(٤٦) » ♦

وهذه الرواية لا تدل على غباوة الرجل الذى أقرأه ، بل تظهر مدى مباحاة المازنى بتعقيده ، لدراسة النحو ، ومزج المنطق والفلسفة به ♦

وكان المبرد (ت ٢٨٦ هـ) أكثر ايعالا من شيخه (الأخفش والمازنى) فكانت دراساته وآراؤه أكثر توغل من آرائهما ، وكانت بعض آرائه ليست بذى بال من الناحية العلمية ، ولا تعدو التلاعب بالألفاظ والأفكار ♦

يقول عن الأسماء والأفعال والحروف : « أجز أن أسميها كلها أسماء ، لأن قولنا : (زيد) كلمة دالة على مسمى ، وقولنا (قام) كلمة

♦ (٤٥) الحيوان ، ج ٩١/١

♦ (٤٦) الوفيات ، ج ٢٥٦/١

دالة على حدث في زمان ، وقولنا (ان ، لم ، من) وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد اسم لما دل عليه ، ويجوز أن أسميها كلها حروفا ، وكأنها قطع الكلام متفرقة ، ويجوز أن أسميها أفعالا على غير طريقة أوضاع النحو ، بل على الحقيقة التي قدمنا ذكرها^(٤٧)» .

وقد روى أصحاب الطبقات^(٤٨) « أن أبا العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) أرسل تلميذه الزجاج لمساءلة المبرد والايقاع به ، لاسكاته وتفريق الناس من حوله ، ولكنه رأى منه أسلوبا جديدا لم يكن يعهده من أستاذه (ثعلب) في مجلس الدرس » .

فإن أبا العباس المبرد بعد أن رأى من اقتناع الزجاج بإجابته عن مسأله ، طلب المزيد ، وأقبل عليه يسأله : أقنعت بالجواب ؟ فقال نعم : فإن قال قائل في جوابنا هذا : كذا ، ما أنت راجع اليه ؟ ، وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويعتل فيه ، فبقى ابراهيم الزجاج سادرا لا يحير جوابا » .

ولم يكن التعقيد والجنوح الذي أبعد علوم اللغة عن وجهتها الطبيعية بسبب نحاة تأثروا بالبيئات الفلسفية فسلكوا في تفكيرهم مسالك المناطق فحسب ، بل كان أيضا بتأثير منطقة رأوا في النحو ودراسات اللغة ميدانا متما لدراستهم ، وصاروا يجدون بين المنطق والنحو مناسبة ومشابهة ، وصاروا يزعمون أن « النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي^(٤٩)» .

كانوا يرون « أن البحث عن المنطق قد يرمى بك الى جانب النحو ، والبحث عن النحو قد يرمى بك الى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويا ، والنحوي منطقي^(٥٠)» .

(٤٧) الايضاح في علل النحو ، ص ٤٤ ..

(٤٨) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٠٩ .

(٤٩) المقابسات ، ص ٦٨-٨٧ ، معجم الادباء ، ج ٨/١٩٠-٢٧٧ .

(٥٠) المقابسات ، ص ١٣٢ .

ولعل ما دار بين السيرافي (ت ٣٦٨هـ) من النحاة البصريين ، وبين (متى) المنطقي ممن تمرسوا بالفلسفة والمنطق يبين الصراع بين النحاة الذين حاولوا أن يبقوا للنحو بعض الرواء والصلة باللغة ، وبين المناطق الذين أرادوا أن يزيدوا منطقة النحو وفلسفته ، وكان ذلك في مناظرة طويلة انتصر فيها (السيرافي) على (متى) (٥١)» .

وكان الرمانى (ت ٣٨٦هـ) يمزج كلامه بالمنطق مزجا يعسر به الفهم ويشق على السامع ، حتى قال أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : « ان كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شيء ، وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (٥٢) .

وقال بعض أهل الأدب : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا تفهم من كلامه شيئا ، ومنهم من تفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من تفهم جميع كلامه ، فأما من لا تفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمانى ، وأما من تفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسي ، وأما من تفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي (٥٣) » .

وقد ظهرت فلسفة العوامل في وجهها السافر ، وأصبح العامل في النحو كالعلة في الفلسفة ، « ورأى النحاة أن علامات الاعراب تتغير بحسب ما لها من معان اعرابية ، ففكر فيما اقتضى هذه المعانى ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلخوا سبيل المتكلمين في ارجاع الظواهر العقلية الى عللها وأسبابها التى اقتضتها ، فكان ذلك كما يقول بعض الباحثين بداية القول بالعوامل (٥٤) » .

وفي هذه الفترة كان ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) يضع كتابا في أصوله

(٥١) نفس المصدر ، ص ٦٨-٨٧ ، مناظرة طويلة بين السيرافي ومتى .

(٥٢) نشأة النحو ، ص ١٨٣ .

(٥٣) نزهة الألباء ، ص ٢١٩ ، روضات الجنات ، ص ٤٦٠ .

(٥٤) أحياء النحو ، ص ٢٢ وما بعدها .

النحو — وهو الخصائص — يعرض فيه للعلة كأنها هي المعنية من دراسة النحو ، ويكون للبحث في العلة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءا كبيرا ، ويستنفد من تفكيره جانبا كبيرا ، فقد عقد فيه بابا في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة ، وبابا في تعارض العلل ، وبابا في العلة وعلة العلة ، وبابا في حكم المعلول بعلتين ، وبابا راح يرد فيه على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة ، الى غير ذلك من الأبواب التي لو قرأتها لرأيتك تواجه أبوابا في أصول الفلسفة لا أصول النحو ، كل ما فيها يبنى على النظر الفلسفى المجرد^(٥٥) .

وجاء عبد القاهر ، وأتى بصورة مفزعة من تلك الصور التي خاض فيها بعض علماء النحو ، والأقوال العويصة التي لا تعود على النحو بطائل ، والاغراق في مسائل التصريف التي وضعها النحويون للرياضة العقلية ، فقال يخاطب الزاهدين في النحو ، والمحتقرين له ، والمصغرين أمره ، ويقدم لهم العذر ، ويلتمس لهم وجها لانصرافهم عنه .

« فان قالوا : لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة اليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وانما أنكرنا أشياء كثرت موه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين ، وتعايوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعود بطائل ، ما هو ؟ فإن بدأوا فذكرُوا مسائل التصريف التي يضئها النحويون للرياضة ، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى كذا وكذا ؟ وكقولهم : ما وزن كذا ؟ وتتبعهم في

ذلك الألفاظ الوَحْشِيَّة ، كقولهم : مَا وَزَنُ عِزْوَيْت^(٥٦) ؟ وما وَزَنَ
أَزْوَنَان^(٥٧) ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سَمِيتَ رجلاً بكذا ،
كيف يكونُ الحكم ؟ وأشباه ذلك ، وقالوا : أَتَشْكُونُ في أَنَّ ذلك
لَا يُجْدَى إِلَّا كَدَّ الْفِكْرِ وَإِضَاعَةَ الْوَقْتِ ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس فلا نعيكم فيه ان لم تنظروا فيه ، ولم
تعنوا به ، وليس يهمننا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث
أردتم^(٥٨) .»

ومن هنا نرى أن النحو وقف من حيث ابتدأ نضجه ، ولم يكتب
له النهوض بعد رواده الأول ، فكان اهتمام العلماء منصبا على توضيح
ما صعب من عباراتهم ، وتفسير شواهدهم ، ولم يقفوا عند ذلك ، بل
اندفعوا نحو الفلسفة للاستزادة منها ، وصبغ النحو بها ، وتطبيق
أصولها على أصوله .

الزهد في النحو :

كان من نتيجة جنوح علماء النحو الى مزجه بالمنطق ، وتطبيق
أصوله على أصول النحو ، وصبغ المسائل اللغوية بالصبغة الفلسفية ،
واتجاههم في دراستهم الى الأخذ بالأساليب العقلية في تنمية هذه
الدراسات وانضاجها ، والاغراق في البحث عن العلة وعلة العلة والمعلول
بعلتين ... الى آخر ما فصلنا سابقا .

كان من نتيجة ذلك أن توغل النحاة في بحث أمور لم يكن النحوى
في حاجة اليها ، وابتعدوا عن الغرض الأصيل للنحو ، والهدف الأسمى
للاعراب ، وهو بيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو الجمل

(٥٦) العزويت : القصير .

(٥٧) بفتح فسكون ففتحتين .

(٥٨) الدلائل ، ص ٢١ ، ٢٢ .

مع غيرها حين تنقل الأغراض والمعاني من صدور المتكلمين الى نفوس السامعين .

ومن هنا فقد لضبت دراسات النحو ، وعجزت عن السير في الاتجاه الصحيح ، وكثرت بحوثه كثرة غير مرضية ، كثرت الأورام والشحوم التي تثقل البدن وتمعجه عن الحركة .

فالعرب مثلاً نطقت بالماضي مبنياً ، وكان يكفي النحاة أن ينقلوا لنا هذا الوضع ، أو يقعدوا من القواعد ما يوضح هذا ، ولكنهم سألوا عن العلة الأولى ، فقالوا : لم بنى الماضي ؟ ، ثم قالوا : ولم بنى على حركة ؟ ، وهذا سؤال عن العلة الثانية ، ثم قالوا : ولم كانت الحركة فتحة ؟ ، وهذا سؤال عن العلة الثالثة .

وهي علل مرهقة تملأ كتب النحو ، وتقتل أوقات الباحثين ، وتشل تفكيرهم .

يقول ابن سنان^(٥٩) : « ان النحاة يجب اتباعهم فيما يحكمونه عن العرب ويروونه ، فأما طريقة التعليل فإن النظر اذا سلط على ما يعمل به النحويون لم يثبت معه الا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء ألبتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر لهم المعتذرون بأن عللهم التي ذكروها وأوردوها هي صناعة وريضة ، يتدرب بها المعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ .

فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس السليم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل « .

ويفسف هذه الحالة أحد الباحثين فيقول^(٦٠) :

« فلست ترى حكما نحويا ، ولا قاعدة من قواعد النحاة الا لها تعليل يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى ، على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام الجدل واللغة ، ورغبته فى التفوق واظهار البراعة ، فالفارسى غير العربى ، والمنتسب الى احدى الفرق الكلامية غير البعيد عنها ، والطالب المقلد غير امامه ، وكل واحد من هؤلاء أخذ نصيبا من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أماراة الثقافة وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأزكى شعلته الأجانب ولا سيما الفرس وغيرهم ممن اعتنقوا الاسلام ، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر ، وفى مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال واقامة البراهين وصنوف الجدل » .

وكان من نتيجة تحكيم العلة أن خضع لها الكلام العربى الأصيل ، وأصبحت العلل غايات تخضع لها النصوص ، وكأنها أصل والنصوص فرع .

لهذا أصاب الناس زهد فى النحو ، وعزوف عن بحوثه ، ورغبة عن دراساته ، وشملت هذه الزهادة عامة الناس من المحدثين والفقهاء ، فقد ضاق هؤلاء بجنوح النحو الى كثرة العلل والأقيسة ، والى تشعب المسائل والأصول والفروع ، والى اصطناع التمرينات غير العملية كمسائل التصريف التى وضعها النحويون للرياضة ، وتثبيت المقاييس فى النفوس ، وغير ذلك مما يكبد الفكر ، ويضيع الوقت .

وعلى هذا فلم يبال المحدثون والفقهاء باللحن والجهل بالنحو ،

(٦٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٣٣ .

يقول ابن فارس^(٦١): « وقد كان الناس قديما يتجنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرأونه اجتنابهم لبعض الذنوب ، وأما الآن فقد تجاوزوا حتى رأينا المحدث يحدث فيلحن ، والفقيه يؤلف فيلحن ، فإذا نها قالا : ما ندرى ما الاعراب ، وانما نحن محدثون وفقهاء ، فهما يسران بما يساء به اللبيب » .

وهذه الزهادة لم تقف عند عامة الناس من المحدثين والفقهاء ، بل تعداهم الى خاصة العلماء ، والعلماء المتخصصين ، فنجد قطربا ، وهو تلميذ لسبيويه ينحرف عن الجادة ، ويتجه اتجاهها يخالف به أستاذه ، ويخرج برأى يشذ فيه عن معاصريه ، وما كان ذلك الا مظهرا من مظاهر الزهد في النحو ، والرغبة في التفتل من قيود الاعراب ، وفي الحق أن رأيه كان نشازا في النغمة المطربة للنحو ، ولكونها نشازا لم يتبعها النحاة ، ولم يقتف أثره أحد يذكر الا من تقمص رأيه في هذا العصر الحديث .

ونرى أبا العباس ثعلب (ت ٢٩٠هـ) — وهو من علماء النحو البارزين — يحدث عنه أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، فيقول^(٦٢) :

« كنت عند أبي العباس ثعلب ، فقال : يا أبا بكر ، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ، ففازوا ، واشتغل أهل الحديث بالحديث ، ففازوا ، واشتغل أهل الفقه بالفقه ، ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو ، فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة ؟

فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبي — صلى الله عليه وسلم

(٦١) الصحابي ، ص ٦٦ .
(٦٢) معجم الأدباء ، - ١٣٩/٥ .

— في المنام ، فقال لي : أقرئ أبا العباس عنى السلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل •

قال الرُّذْبَارِيُّ أَحْمَدُ بْنُ عَطَاءٍ (ت ٣٦٩ هـ) :

أراد أن الكلام به يكمل ، والخطاب به يجمل ، أو أراد أن جميع العلوم مفتقرة إليه •

وقد لاقى الشعراء والكتاب وغيره رهقا في استرضاء النحاة ليسكتوا عن تقديمهم ، لأنهم تعقبوهم في شعرهم ، وخطبهم في قصيدهم ، وكان لهم من السلطان والنفوذ ما يقدر على اطفاء جذوتهم ، واخماد شعلتهم ، لذلك صادقوهم ، واسترضوهم ما أمكن ، ولكن الشعراء لم يطبقوا متابعتهم ، فألهبهم بسياط الهجاء ، وسلطوا عليهم رفث القول •

« كان الأخفش يطعن على بشار في قوله :

والآن أَقْصَرُ عَنْ سُمِّيَةِ بَاطِلِي وَأَشَارَ بِالْوَجَلِ عَلَى مُشِيرٍ

وفي قوله :

على الْغَزَلِ مِنِّي السلام فربما لهُوتُ بها في ظل مخضرة زهر

وقال لم يسمع من الوجَلِ وَالْغَزَلِ (فعلى) وَإِنَّمَا قَاسَهُمَا بِشَارٍ وليس هذا مِمَّا يُقَاسُ ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ فِيهِ بِالسَّمَاعِ .

وطعن عليه في قوله :

تلاعبُ نَيْنَانِ الْبَحُورِ وربما رأيت نفوس القوم من جريانها تجري

وقال : لم يسمع بنون ولا نينان ، فبلغ ذلك بشارا ، فقال : ويل

على القصار ابن القصارين ، متى كانت اللغة والفصاحة في بيوت القصارين ؟ *

دعوني واياه ، فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى ، فقيل : ما يبكيك ؟ قال : وقعت في لسان الأعمى ! فذهب أصحابه الى بشار فكذبوا عنه ، وسألوه ألا يهجوهم ، فقال : وهبته للؤم عرضه . *

فكان الأخفش بعد ذلك يحتج في كتبه بشعره ليلغنه ذلك ، فيكف عنه . *

وكان قد بلغ بشار عن سيويه أيضا شيء من ذلك فهجاه بقصيدة قال فيها :

أسيويه يا بن الفارسية ما الذى تحدث من شتمى وما كنت تنبذ
أظلت تغنى سادراً بمساءتى وأملك بالمصرين تعطى وتأخذ^(٦٣)

وروى البغدادى^(٦٤) أن عبد الله بن اسحق (ت ١١٧هـ) اعترض على الفرزدق في قوله :

وعص زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف^(٦٥)

فقال : علام رفعت « مجلف » ؟

فرد الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا » *

(٦٣) الموشح ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ويقال : إنه كان بالبصرة امرأة زانية يقال لها الفارسية مشهورة بالزنا ، فكان أهل البصرة إذا أرادوا أن يزنا أنسانا ، قالوا له : يا ابن الفارسية ، فالى هذا ذهب بشار ، وكان أشد عصبية للفرس من أن يقول هذا .

(٦٤) خزنة الأدب ، ج ٣٤٧/٢ . *

(٦٥) المسحت : المتأصل ، المجلف : من ذهب السنون بماله ، وفي رواية (أو مجرف) .

« ولما رحل الفرزدق الى عبد الملك بن مروان في دمشق فصادق
أن كان رحيله في يوم عاصف ، فلقى هو وناقته من وعاء السفر عنتنا
ومشقة ، فقال يصف سقوط الثلج على رأسه وعلى رحاله ، وما أصاب
ناقته من جهد وعسر كاد معه مخها يذوب :

مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ مِنْ نَدِيفِ الْقَطَنِ مَنْشُورٍ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلُنَا عَلَى زَوَاحِفٍ تُزْجِي مُخُهَا رِيرٌ^(٦٦)

فعاب عليه عبد الله بن اسحاق هذا القول ، واعتبر الكسر في كلمة
(رير) خطأ نحويا ، فهي واجبة الرفع لأنها خبر (مخها) .

فوجد عليه الفرزدق ، وقال : أما وجد لهذا المنتفخ الخصيتين لبيتى
مخرجا في العريية ؟ أما أنى لو أشياء لقلت :

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلُنَا عَلَى زَوَاحِفٍ تَزْجِيهَا مُحَاسِيرُ
وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَا أَقُولُهَا ، وَهَجَاهُ بِقَوْلِهِ :

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوًى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوًى مَوَالِيَاً^(٦٧)

فَعَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : « بَلْ قُلْ هُوَ مَوًى مَوَالٍ » .

وَأُنْشِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ بَيْتًا قَالَهُ ، وَهُوَ :

بَانَتْ نَعِيمَةٌ وَالْدُنْيَا مَفْرُقَةٌ وَحَالٌ مِنْ دُونِهَا غَيْرَانٌ مَزْعُوجٌ

(٦٦) الرير والرار : الدائب ، الزواحف : الابل العجفاء التي آعيت
فجرت خفافها ، تزجي : تساق ، المحاسير : جمع محسور أى متعب .

(٦٧) الموالى : الحليف ، ولا يحالف الا الدليل ، فالمنى : لو كان
ذليلا هجوته ولكنه اذل من الدليل ، لانه حليف الحضرميين وهم حلفاء
بنى عبد شمس ، وقد أخطأ في اجرائه كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع
من الصرف ، اذ جرّها بالفتحة ، وكان ينبغى أن يصرفها مثل : جوار ،
غواش ، اذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع .

(٦٨) نشأة النحو ٦٠ ، من أسرار اللغة ، ص ١٠ .

فقل له : لا يقال مزعوج ، وإنما يقال مزعج ، فجفا ذلك عليه ،
هو قال يهجو النحويين :

هاذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية بكرة يكون بها بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
قالوا : لعنت وهذا ليس منتصباً وذلك خفض ، وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كان قولى مشروحاً لكم فخلوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أَرْضِيَّ أَرْضُ لا تُشَبَّ بها نارُ المجوس ولا تُبْنَى بها البَيْعُ^(٦٩)

واشتدت الخصومة بين المتنبي الشاعر وابن خالوية النحوى فى بلاط
سيف الدولة ، وقد تناول المتنبي على ابن خالويه فأخذ هذا بمفتاح كان
يخفيه فى كفه وضرب رأس المتنبي فشجها *

وينقل عبد القاهر الجرجاني عن أبى بكر الخوارزمى قوله^(٧٠) :
« والبغض عندى كثرة الاعراب » ولا فدرى ماذا كانت المناسبة ،
وما الداعى الى هذا العقوق للغة ، وعدم الوفاء للعربية ؟

فهذا الانصراف من قبل المحدثين والفقهاء ، وذلك الاتجاه المنحرف
من قطرب ، وهذا التفكير الذى شغل قلب أبا العباس ثعلب حتى يتمنى
أن يكون قد أمضى حياته فيما يفيد ويعود عليه بالخير فى الآخرة ، وهذا
النقد المر والهزاء المقتدع للنحويين وأهل اللسان من الشعراء والكتاب ،

(٦٩) العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ١٦١٥ ، معجم
الأدباء ، ج ٢٦/٥ ، ط أوربا .
(٧٠) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .

كل ذلك يدل على النور من النحو ، والبعد عنه ، واللغو في أصحابه ،
والعالمين في حقله نتيجة كراهيتهم له وبغضهم فيه .

اثر ذلك في نفس عبد القاهر :

نظرة السخط هذه الى النحو والاعراب ، أخذت تبدى منه
المساوىء ، وتظهر منه المعايب ، وتلقى عليه الأسمال البالية ليظهر في
صورة المنكر الكريه ، - مما جعل الامام عبد القاهر - وهو النحوى
المبرز - يتحسر على ما آلت اليه حال النحو ، ويتقطع ألما لما ناله ،
فقال يصف هذه الحالة ، وينعى على هذه الطائفة في افتتاح « دلائل
الاعجاز »^(٧١) :

« ولما لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق ، وهذه الخواص
واللطائف ، لم تتعرض لها ولم تطلبها ، ثم عن لها بسوء الاتفاق رأى .
صار حجازا بينها وبين العلم بها ، وسدا دون أن تصل اليها ، وهو أن
ساء اعتقادها في الشعر الذى هو معدنها ، وعليه المعول فيها ، وفي علم
الاعراب الذى هو لها كالناسب^(٧٢) الذى ينمىها الى أصولها ، ويبين
فاضلها من مفضلها ، فجعلت تظهر الزهد في كل واحد من النوعين ،
وتطرح كلا من الصنفين ، وترى التشاغل عنهما أولى من الاشتغال بهما ،
والاعراض عن تدبرهما أصوب من الاقبال على تعلمهما .

أما النحو فظنته ضربا من التكلف ، أو بابا من التعسف ، أو شيئا
لا يستند الى أصل ، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة
الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدى
فعلا ، ولا تحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح^(٧٣) - كما

(٧١) الدلائل ، ص ٦ .

(٧٢) المبين لأصولها الموضح لها .

(٧٣) ذكر هذا في أسرار البلاغة ، ص ٥٠ ، وهو : « النحو في الكلام .
كالملح في الطعام » .

عرفت - الى أشباه هذه الظنون في القبيلين ، وآراء لو عرفوا مغبتها ،
وما تقود اليه ، لتعودوا بالله منها ، ولأنفوا لأنفسهم من الرضا
بها ، وذلك لأنهم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم في معنى الصاد عن
سبيل الله ، والمبتغى اطفاء نور الله » .

ويقول مرة أخرى موجها اليهم اللوم على تقصيرهم في تحصينه ،
وتهاونهم في أمره ، ومبينا أهميته في التعرف على المعاني ، يقول (٧٤) :

« وأما زهدهم في النحو ، واحتقارهم له ، واصغارهم أمره ،
وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه
بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك بأنهم لم يجدوا
بدا من أن يعترفوا بالحاجة اليه فيه (٧٥) ، وإذا كان قد علم أن الألفاظ
مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض
كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين
نقصان كلام ورجاحته حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح
من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه ، والا من
غالط في الحقائق نفسه » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد
فيه ، ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه
بالنقص ، والكمال لها معرض ، وآثار الغيبة (٧٦) وهو يجد الى الربح
سبيلا » .

ثم يسفه أحوالهم ويجعلهم في خيال ووهم عندما جرى تمثيلهم

(٧٤) دلائل الاعجاز ، ص ٢١ .

(٧٥) الضمير في « اليه » يعود الى النحو ، وفي « فيه » يعود الى القرآن .

(٧٦) الغيبة : الخديعة .

النحو بالملح في قولهم : « النحو في الكلام كالملح في الطعام » على ما ظنوه من معنى أن القليل من النحو يغنى ، وأن الكثير منه يفسد الكلام ، كما يفسد الملح الطعام اذا كثر ، وقضى على قولهم هذا بأنه تحريف ، وقول بما لا يتحصل على البحث ، ويبين فساد تشبيههم هذا بقوله (٧٧) :

« وذلك أنه لا يتصور الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام ، ألا ترى أنه اذا كان من حكمه في قولنا : « كان زيد زاهبا » أن يرفع الاسم وينصب الخبر ، لم يخل هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد ، فان وجد فقد حصل النحو في الكلام ، وعدل مزاجه به ونفى عنه الفساد ، وأن يكون كالطعام الذي يغذو البدن (٧٨) ، وان لم يوجد فيه فهو فاسد كائن بمنزله طعام لم يصلح بالملح ، فسامعه لا ينتفع به ، بل يستضر ، لوقوعه في عمياء ، وهجوم الوحشة عليه . كما يوجب الكلام الفاسد العارى من الفائدة » .

وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون الاستعمال فيه مذموما ، وهكذا القول في كل كلام .

وذلك أن اصلاح الكلام الأول باجرائه على حكم النحو لا يغنى عنه في الكلام الثانى ، والثالث ، حتى يتوهم أن حصول النحو في جملة واحدة ، أو قصيدة أو رسالة ، يصلح سائر الجمل ، وحتى يكون أفراد كل جملة بحكمها منه تكريرا له ، وتكثيرا لأجزائه ، فيكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

وانما وازنه في الكلام وزان لسان الميزان حتى ينبىء عن مساواة ما في احدى الكفتين الأخرى ، فكما لا يتصور في تلك الصفة زيادة.

(٧٧) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .

(٧٨) جملة « وأن يكون » عطف على الفساد ، أى ونفى عنه كونه كالطعام .. الخ .

ونقصان حتى يكون كثيرها مذموما ، وقليلها محمودا ، كذلك الحكم في الصفة التي تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو ووزنه بميزانه •

ثم يصحح لهم هذا التشبيه ، ويوضح كل طرف منه ، فيقول :

اذ المعنى : أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه — التي هي الدالات على المقاصد — الا بمراعاة أحكام النحو فيه من الاعراب ، والترتيب الخاص ، كما لا يجدى الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه — وهى التغذية — ما لم يصلح بالملح •

ثم خص أحد هؤلاء الزاهدين في النحو ، وأحد المضطربين في هذا المقياس ، وصرح باسمه وهو أبو بكر الخوارزمي (ت ٣٨٣ هـ) فقال (٧٩):

« فقول أبى بكر الخوارزمي : « والبغض عندي كثرة الاعراب » . كلام لا تحصل منه على طائل ، لأن الاعراب لا يقع فيه قلة أو كثرة ان اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة ، وان اعتبرنا الجمل الكثيرة . وجعلنا اعراب هذه الجملة مضموما الى اعراب تلك ، فهى الكثرة التى لا بد منها ، ولا صلاح مع تركها ، والخليق بالبغض من ذمها » •

وعلى هذا التفسير الواضح للامام عبد القاهر لهذا التشبيه « النحو للكلام كالملح للطعام » الذى ألجم به الزاهدين في النحو والمحقرين له بما لا يدع مجالا للمزيد — كما سبق — يبدو سقوط أحد الباحثين حينما عاد بهذا التشبيه الى فكر هؤلاء المنحرفين عن النحو ، والراغبين عنه ، وأحيا فكرة قديمة منحرفة تنبه لها عبد القاهر ، ووأدها فى مهدها ، وقاد أصحابها الى الفكر الصائب ، والتشبيه الصحيح ، يقول الباحث (٨٥):

(٧٩) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .
(٨٠) فى اللغة ودراستها ، ص ١٧ ، ١٨ .

« النحو للكلام كالمالح للطعام » - عبارة لا يدري قائلها ، تتردد بين المشتغلين بهذا العلم ، ان النحو ليس هو الكلام ، لكنه ضروري لصلاحه ، وتقبله تماما ، كما أن المالح ليس هو الطعام نفسه ، لكنه ضروري لاستكمال اجادة طهيهِ وتذوقه واستساغته ، لكن المالح اذا زاد عن القدر المطلوب مجته الطبيعة البشرية في ذاته ، وعافت اللسان الذي خالطه أيضا ، والنحو أيضا - مع افتراض قبول العبارة السابقة - اذا استخدم في اللغة بقدر حاجتها منه وفائدته لها كان مقبولا مساعا ، أما اذا جاوز الحاجة والفائدة الى الأكثر والتزيد دون حاجة ، فانه حينئذ يكون عبثا في ذاته حيث يصعب فهمه واستيعابه ، وربما أدى الأمر الى ذود الناس عن الاقبال على تعلم اللغة العربية نفسها ، بله النفرة منها » .

وفي هذا التفسير رجوع الى مذهب الزاهدين في النحو ، والمحتقرين له الذين عناهم عبد القاهر في حديثه السابق ، ووجه اليهم تحذيره وتوجيهه ، وهذا ما لاتجيزه الطبيعة العربية ، ولا يبيحه القياس الصحيح ، ولا التشبيه المأثور .

ختمية الاعراب

اول رمز للاعراب :

كان نقط أبو الأسود الدؤلى للمصحف أول رمز رمز به لأحوال أواخر الكلمات المختلفة ، ثم تبعه عمل الخليل في ابدال الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، من النقط التي وضعها أبو الأسود بين يدي الحرف ، وتحتته ، وفوقه ، وعرف اذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات .

بعد هذا بدأ الجدل حول هذه العلامات ، أهى علامات لمعان مختلفة تطرأ على الأسماء ، أم هى مجرد آلات يستعان بها على النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين ، ولم تظهر الاجابة عنه الا بعد الخليل وسيبويه ، وأغلب الظن أن الجدل في دلالة هذه الحركات على المعاني الاعرابية ، وعدم دلالتها عليها ظهرت بعد الطبقة الأولى من النحاة ، وأن الجدل دار بين تلاميذ هذه الطبقة ، فذهب جمهورهم الى الأول ، وذهب بعضهم الى الثاني •
خروج « قطرب » عن عرف النحاة :

كان قطرب أبو علي محمد بن المستنير تلميذ سيبويه (ت ٢٠٦هـ) يذهب الى أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات انما جيء بها للتخفيف من الثقل الناشئ من اسكان الحروف لا للدلالة على معنى من المعاني الاعرابية ، يقول قطرب (٨١) :

« لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، فقد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني •

فَمَا اتَّفَقَ إِعْرَابُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَلَعَلَّ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ ، اتَّفَقَ إِعْرَابُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك :

« مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَمَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، فَاخْتَلَفَ إِعْرَابُهُ وَاتَّفَقَ مَعْنَاهُ ، ومثله قوله تعالى : « إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ، وَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » (٨٢) قُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا .

ومثل هذا كثير مما اتفق اعرابه واختلف معناه ، فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله •

(٨١) الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، الاشباه والنظائر في النحو ، ج ١/٧٨ ، ٧٩ .
(٨٢) آل عمران ، ص ١٥٤ .

والما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصفه بالسكون أيضا ، لكان يلزمه الاسكان في الوصل والوقف ، فكانوا يبطنون عند الادراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام .

ألا تراه بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون ، وفي كثرة الحروف يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان .

وأغلب الظن أن قطريا قد انفرد بين القدماء بهذا الرأي .

مناقشة قطرب والرد عليه :

والنحاة الآخرون كانوا يذهبون الى أن الاعراب انما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وهو الذي أخذ به النحاة في العصور المختلفة حتى العصر الحاضر .

ولا أحسب أحدا من القدماء تشكك في وجود الاعراب في اللغة العربية قبل الاسلام وبعده حتى القرن الأول وأوائل القرن الثاني على الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من اقواء ، وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللحنين ، ثم أعمال النحاة وما بنوا عليه من دراستهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا الى القطع بوجود الاعراب .

يضاف إلى ذلك القِصَصُ التي تُروى عند البحث في نشأة النحو من أن علياً بن أبي طالب سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقْرَأُ « لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئِينَ » (الحاقه ٢٧) ، وَأَنَّ أَعْرَابِيًّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي أَثْنَاءِ خِلَافَتِهِ ، وَطَلَبَ إِلَى أَحَدِ الْقُرَّاءِ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنَ ، فَأَقْرَأَهُ رَجُلٌ

سورة بَرَاءة ، فقال : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ » بالخفض
قَالَ الْأَعْرَابِي : أَوَقَدْ بَرِيءَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ ؟ إِنَّ يَكُنَّ اللَّهُ تَعَالَى بَرِيءٌ مِنْ
رَسُولِهِ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ ^(٨٣) .

ويتساءل أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) وكأنه شعر بما في نفوس
الناس من شكوك في جدوى الاعراب وفائدة النحو ، فعقد فصلاً في كتابه ،
يقول فيه :

« فان قال قائل : قد ذكرت أن الاعراب داخل عقب الكلام ^(٨٤) ،
فما الذي دعا اليه ، واحتج اليه من أجله ؟

فالجواب : أن يقلل : ان الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون
فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا اليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها
أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها
تنبيه عن هذه المعاني .

فَقَالُوا : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » فَدَلُّوا بِرَفْعِ (زَيْدٌ) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ
لَهُ ، وَبِنَصْبِ (عَمْرًا) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ بِهِ .

وَقَالُوا : (ضَرَبَ زَيْدٌ) فَدَلُّوا بِتَغْيِيرِ أَوَّلِ الْفِعْلِ وَرَفْعِ (زَيْدٌ)
عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَأَنَّ الْمَفْعُولَ قَدْ نَابَ مَنَابَهُ .

وَقَالُوا : « هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ » فَدَلُّوا بِخَفْضِ « زَيْدٌ » عَلَى إِضَافَةِ
الْغُلَامِ إِلَيْهِ .

وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا
في كلامهم ، ويقدموا الفاعل اذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة الى
تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني — هذا قول جمهور النحويين .

(٨٣) نزهة الالباء ، ص ٨ ، ٩ .

(٨٤) يعني أن الاعراب عرض داخل على الكلام — فالكلام سابق على
الاعراب .

ثم ينقل رد المخالفين لقطرب ، فيقول :

« لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعها أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف اليه ، لأن القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك ، وفي هذا افساد للكلام واخراج عن أوضاع العرب ، وحكمة نظام كلامهم •

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعانى ، واختلاف الاعراب واتفاق المعانى في الأسماء التى تقدم ذكرها ، بأن قالوا: انما أصل دخول الاعراب في الأسماء التى تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان ، أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناها مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التى ذكرها فمحمول على الأفعال (٨٥) » •

وقال أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبانى النحوى المعروف بالسيرافى (ت ٣٦٨هـ) فى أثناء مناظرة جرت بينه وبين متى بن يونس الفيلسوف فى مجلس الوزير بن الفرات ، ادعى فيها الفيلسوف أن النحو وغيره من العلوم فى حاجة الى المنطق ، ولكن المنطق ليس فى حاجة الى شئ منها ، وما زال أبو سعيد به حتى ألزمه الحجة وأبان له خطأ رأيه ، وأثبت له أن المنطق هو المحتاج الى النحو ، وليس النحو بحاجة الى المنطق ، ومما جاء فى هذه المناظرة (٨٦) :

« معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكنائه ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ ، وان زاغ شئ عن النعت فانه

(٨٥) الايضاح فى علل النحو ، ص ٦٩-٧١ •

(٨٦) معجم الأدباء ، ج ٨/ ١٩٠ - ٢٧٧ ، المقابسات ، ص ٦٨-٨٧ •

لا يخلو من أن يكون سائعا للاستعمال النادر ، والتأويل البعيد ، أو مردودا ، فخروجه عن عادة القوم الجارية على نظرتهم ..

ومما قاله أيضا :

- « ما تقول في قراء القائل : زيد أفضل الاخوة ؟ قال : صحيح »
- قال : فما تقول ان قال : زيد أفضل اخوته ؟ قال : صحيح »
- قال : فما الفرق بينهما مع الصحة ؟ - فجف ريقه وعى بالجواب »
- قال أبو سعيد : أفنتيت على غير بصيرة ولا استبانة »
- فطلب اليه ابن الفرات بيان الفصل بينهما »

فقال : ان اخوة زيد هم غير زيد ، وزيد خارج من جملتهم ، بدليل أن سائلا لو قال : من اخوة زيد ؟ لم يجز أن تقول : زيد ، وعمر ، وبكر ، وخالد ، وانما تقول : عمرو ، وبكر ، وخالد - اذ هو غيرهم ، فلا يجوز أن تقول : أفضل اخوته »

ولكنك اذا قلت : « أفضل الاخوة » جاز لأنه أحد الاخوة ، والاسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض الاخوة »

والحق أنه لولا الاعراب لعمى المراد على السامع ، والتبست المعاني ، ووقع السامعون في الخطأ ، واستحال معرفة المدلول ، يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) (٨٧):

« فان الاعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل اذا قال : ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب ، والاستفهام ، والذم ، الا بالاعراب؟

وكذلك إذا قال : ضَرَبَ أَخُوكَ أَخَانًا ، وَوَجْهَكَ وَجْهٌ حُرٌّ ،
وَوَجْهَكَ وَجْهٌ حُرٌّ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُشْتَبِه ، هذا وقد رَوَى
أَنَّ الرسولَ - صلى الله عليه وسلم - قال : « أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ » .

وقال مرة أخرى : « ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب
الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر
الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول ، ولا مضاف عن
منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من
توكيد ... » (٨٨) .

ويجعل ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) من شروط فصاحة الكلام
الثمانية (٨٩) :

« أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ... لأن
اعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت
فيه » .

ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون اعراب الكلام شرطاً في فصاحته :
هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل اسم منه لغير
ما وضعته له العرب ؟

فإن قال نعم ، لزمه أن يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمى الفرس
إنساناً ، والسواد بياضاً ، والموجود معدوماً ، وغير ذلك من الكلام ،
وهذا حد لا يذهب إليه محصل .

وإن قال لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه ، ويلفظ به
على حد ما يلفظ به أهله ، قلنا : فقد دخل في هذا اعراب الكلام ، لأن
(٨٨) الصاحبى ، ص ٤٣ .

(٨٩) سر الفصاحة ، ص ٨٧ ، ٩٧ ، ٩٩ .

معانيه تتعلق به ، وهو الدليل على المقصود منها ، وبه يزول اللبس والجواز فيها ، وإذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتى يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تتبعهم فيما تكلموا به ، ولا نجيز العدول عنه ، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية ، ومتى خرج الكلام عن كونه عربيا لم يتعلق قولنا به ، كما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم » .

فابن سنان يستخدم المنطق والحجة مع من ينكر الاعراب ، أو يتشكك في وجوده ، ويحصر المانع في دائرة ضيقة تجعله ينطق بـ (نعم) للاعراب ، ويسلم بحتميته ووجوبه ، إذ أننا ننطق اللغة العربية فلا بد أن ننطقها كما نطقها العرب ، وليس لنا أن نبذل أو نغير .

ويقول الزمخشري^(٩٠) (ت ٥٢٨ هـ) في وجوه اعراب الاسم : « هي الرفع والجر والنصب وكل واحد منها علم على معنى » .
ويقول ابن يعيش في شرحه كلام الزمخشري^(٩١) :

« الاعراب : الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها - ألا ترى أنك لو قلت : (ضرب زيد عمرو) بالسكون بدون اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول .

ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب » .

ألا ترى أنك تقول : (ضرب زيد عمرا - وأكرم أخاك أبوك) فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه تقدم أو تأخر » .

(٩٠) الفصل ، ص ١٨ ، ط بيروت .

(٩١) شرح الفصل ، ج ١/ ٧٢ .

وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) يجعل النحو والتفقه في الاعراب من الأسباب الكثيرة والآلات الجمة التي يستقيم بها معانى الكلام ، وتحكم عرى تأليفه من الانحلال والانقسام ، يقول (٩٣) :

« ان صناعات تأليف الكلام من المنشور والمنظوم تحتاج الى أساليب كثيرة ، وآلات جمة ، ويعد منها علم النحو ، فهو الذى يستقيم بها معانى الكلام ، وتضان عرى تأليفه عن الانحلال والانقسام ، ولولا ذلك لفسدت معانيه ، واختلفت مبانيه » ♦

ثم يضرب لذلك مثالا ، فيقول (٩٣) :

« لَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ : « مَا أَحْسَنُ زَيْدٌ » وَلَمْ يَبَيِّنِ الْإِعْرَابَ لَمَّا فَهِمْنَا غَرَضَهُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ التَّعَجُّبُ مِنْ حُسْنِهِ ، وَيُحْتَمَلُ بِهِ الاستفهام عن أى شئ فيه أحسن ، ويحتمل أن يُرِيدَ الْأَخْبَارَ بِنَفْسِ الْإِحْسَانِ عَنْهُ ، وَلَوْ بَيَّنَّ الْإِعْرَابَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !! ، وَمَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ - عَلِمْنَا غَرَضَهُ ، وَفَهِمْنَا مَغْزَى كَلَامِهِ ، لَانْفِرَادَ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ .

فوجب حينئذ على المؤلف بهذا الدليل معرفة النحو ، اذ كان ضابطا لمعاني كلامه ، حافظا لها من الاختلاف ♦

فان قيل : أما علم النحو فمسلم اليك ، أما علم التصريف والادغام فلا حاجة به اليهما ، لأن التصريف انما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها ، وهذا لا يضر مؤلف الكلام جهله ، ولا ينفعه معرفته ♦♦

ثم يجيب ابن الأثير على هذا التساؤل ، فيقول :

(٩٢) الصاحبى ، ص ٤٣ .
(٩٣) الجامع الكبير ، ص ١٢-٧ .

من العجب أن يقال : ان مؤلف الكلام لا يحتاج الى التصريف ،
ألهم يعلم أن نافع بن أبي نعيم - وهو من أكبر القراء السبعة قدرا ،
وأعظمهم شأنا - قال في (معاش) (معاش) بالهمز ، ولم يعلم بالأصل في
ذلك ، فأخذ عليه ، وعيب من أجله •

ومن جملة من عابه على ذلك أبو عثمان المازني ، فقال في كتابه في
التصريف : « ان ناعما لم يدر ما العربية » ، وكثيرا ما يقع أولو العلم في
مثل هذه المواضع ، فكيف الجاهل الأغمار الذين لا خبرة لهم بها ،
ولا اطلاع لهم عليها ؟ •

واذا كان المؤلف عارفا بحقيقة الأمر في ذلك ، لا يقع في ورطة تؤخذ
عليه ، وهذه لفظة (معاش) لا يجوز همزها ألبتة باجماع من علماء
العربية ، لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة (٩٤) •••

وهنا نكتة أخرى ، وهي من أعظم الأسباب الموجبة لمعرفة علم
التصريف ، وذلك لأن المعتل من الكلام اذا بنى من ماضيه مستقبل يجهل
مواضع الصواب فيه ان لم يكن المؤلف عارفا بعلم التصريف •

مثال ذلك : إذا أراد المؤلف أن يبني من وزن (فعل) المعتل فائوه
بالواو مستقبلاً ، فإن كان جاهلاً بذلك قال في (وعد يوعد) قياساً على
الصحيح في (ضرب يضرب) ، وإن كان عالماً به حذف الواو .

وابن الأثير يتبع في بعض أمثله ابن فارس في النحو ، ويؤكد أن

(٩٤) المراد الآية (وجعلنا لكم فيها معاش) « الحجر ٢٠ » ، وأكثر
القراء على ترك الهمزة في (معاش) إلا ما روى عن نافع فانه همزها ،
وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزتها خطأ ، وذكروا أن الهمزة
انما تكون في هذه الياء اذا كانت زائدة ، مثل : صحيفة وصحائف ، فأما
معاش فمن العيش الياء فيها أصلية .:

من يجهل النحو والصرف فلا بد أن يقع في الخطأ ، ويكون ملبساً في كلامه ، ويخلط في قوله ، ويكون السامع من عباراته في ضلالة عمياء ، وجهالة جهلاء •

ويجعل الرافي الاعراب من وجوه تمدين اللغة وتحضرها ، فيقول (٩٥) :

« ومن وجوه تمدين اللغة التي تناسب طابع الاقتصاد المديني هذِهِ الحركات التي تُخصَّصُ المعاني ، وتُعَيَّنُ الأغراض بِإِسْرَارٍ إشارة ، وهي أَخَصُّ مُمِيزَاتِ السُّمُوِّ العَقْلِيِّ ، ومنها حركاتُ الإِعْرَابِ كقولهم : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ١ - إذا أرادوا التعجب من حُسْنِهِ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسن ما فيه ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ - إذا أرادوا نَفْيَ الإِحْسَانِ عنه ، ولا يُوجَدُ ذلك في غير لُغَةِ الإِعْرَابِ . »

ويقول الدكتور وافي (٩٦) : « فنظام الاعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ما عمله علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا منهاجه استخلاصاً من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب ، ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين » •

فللأعراب فوائد جمة لا ينكرها إلا معاند ، إذ به يتضح المعنى ، وعن طريقه تعرف الصلة في المعنى بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة •

وليس معنى الاعراب في اللغة بعيداً عن هذا المعنى الاصطلاحي ،

(٩٥) تاريخ آداب العرب ، ج ٢١٨/١ (بيروت) .
(٩٦) فقه اللغة ، ص ٢٠٦ .

فهو في اللغة الانفصاح عما في النفس ، ومنه الحديث الشريف : « الشيب
تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها »^(٩٧) .

« زد على ذلك أن في الاعراب معنى الايجاز » اذ يدل بالحركة
على معنى جديد غير المادة اللغوية ، وغير معنى القالب الصرفي لها -
وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية أو المفعولية - فنحن حين
نقول : (جاء صاحب الدار) فائما ندل بضم الباء على معنى غير المعنى
اللغوي المستفاد من مادة (صحب) ، وغير معنى اسم الفاعل المستفاد
من صيغة (صاحب) ، وهو معنى اسناد المجيء الى الصاحب - أى
معنى الفاعلية - وهذا هو المعنى المستفاد من الضم^(٩٨) .

والحق ما شهدلت به الأعداء ، يقول أحد المستشرقين (يوهان
فك^(٩٩)) « لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الاعرابي
بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية ...
فأشعار العرب البادية - من قبل العهد الاسلامي ومن بعده - ترينا
علامات الاعراب مطردة كاملة السلطات » .

كما أن الحقيقة الثانية من أن اللغويين والنحويين الاسلاميين ،
كافوا حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي - على الأقل -
يختلفون الى عرب البادية ليدرسوا لغتهم ، تدل على أن التصرف
الاعرابي كان بالغا أشده لذلك العهد ، بل لا تزال حتى اليوم نجد في
بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداءة ظواهر الاعراب .

أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي ، وهو القرآن ، قد حافظ

(٩٧) مسند الامام أحمد ، ج ٢ / ١٩٢ .

(٩٨) نحو وعى لغوى ، ص ٧٤ .

(٩٩) العربية ، الدراسات في اللغة واللهجات والاساليب ، ص ٣ ، ٤ .

أيضا على غاية التصرف الاعرابي ، فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك فيه كذلك .

انظر مثلاً آية ٢٨ من سورة فاطر « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » .

وآية التوبة ٣ « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » .

وآية ١٢٤ من سورة البقرة : « وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ » .

وآية ٨ من سورة النساء : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى » .

تمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات كالا استعمال اللاتيني (الأم تُحِبُّ الْبَيْتُ) لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً .

يضاف الى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية ١٠٣ من سورة انحل « وهذا لسان عربي مبين » ، وصريح من هذا أنه لم يقيم عند محمد ومعه فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب . . »

فالقول بأن الاعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية ، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند الى تجاهل تلك القرائن الناطقة .

فالاستشهاد بقوله تعالى : « واذ ابتلى ابراهيم ربه » ، وقوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » وغيرها للتدليل على أن الاعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، يدل التزاما على أن الفتحة في « ابراهيم » وفي « الله » انما هو علم المفعولية وأن الضمة في « ربه »

وفي « العلماء » انما هو علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الضمة والفتحة على غيرهما •

فها هي تلك الآثار الناطقة ، والحقائق الصادقة ، في حتمية الاعراب للأساليب ، وضرورة قواعد النحو للتراكيب ، حتى يكون المعنى بينا ، والمقصود ظاهرا ، ومن خرج عن ذلك فقد خرج عن الجماعة ، ومن خالف ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه •

وقد بلغ الاعراب من كثير التقدير ، ووافر التعظيم ، أن اللجوء اليه والاحتماء به كان من عوامل تقدير الملتزم به ولو كان عدوا ، بل وكان فيه هبة الحياة له وانقاذه من الهلاك الحقيقي ، تروى كتب البلاغة والنقد أن عتبان الحروري قال في بنى أمية (١٠٠) :

وَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَانَ مروان وابنه وعمر و منكم هاشمٌ وَحَبِيبُ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالبُطَيْنِ وَقَعْنَبُ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ
فلما بَلَغَ هَذَا الشَّعْرَ هِشَامًا وَظَفِيرَ بِهِ ، قَالَ لَهُ : أَنْتَ الْقَاتِلُ « وَمِنَّا
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ » ؟ ، فَقَالَ : مَا قُلْتُ هَذَا ، وَإِنَّمَا قُلْتُ : « وَمِنَّا أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ » .

فتخلص عتبان بفتح الراء من (أمير) بعد ضمها ، وبهذا تغير المعنى ، وصار الكلام مما يلائم مدح بنى أمية بعد أن كان يسلب منهم الامارة ، وبذلك نجا من الهلاك •

صدي لراي قطرب :

بقى علينا أن نعرض للمشكلة التي تتفرع عن عدم الاعراب في اللغة

(١٠٠) معجم البلاغة العربية ، ص ٩٣٥ ، ط ليبيا .

العربية ، والجدل الذي ارتفع به هذا الصوت نتيجة لاتجاه قطرب ،
وخالف فيه جمهور الدارسين الذين يذهبون الى أن علامات الاعراب
دوال على معان اعرابية تعرض للكلمات في مواقعها المختلفة من الجمل •

وهذا الأمر الواضحة حجته ، الثابتة براهينه ، لا نرى له — في
علمنا — تابعا ، حتى جاء ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) ، فنقرأ له في مقدمته
ما يدل على عدم التزام الاعراب ، والا احترامه للقواعد النحوية في
عهده ، بل تجاوز ذلك الى عدم تقديره للنحاة أنفسهم فوصفهم
بالخرفشة ، وقصور المدارك ، وتشيع الطباع ، وقد عقد فصله التاسع
والثلاثين بعنوان (فصل في أن لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة
للغة مضر وحير) ، وقد بين حالة اللغة العربية في عهده من ناحيتين :

١ — جهة الألفاظ والمعاني والأسلوب :

وقد بين في هذا الجانب أن لغة العرب في عهده تستعمل الألفاظ
الصحيحة في معانيها الموضوعية لها ، وأنها تؤدي أغراضها ومقاصدها
للمتكلمين والسامعين نظما ونثرا ، وفي كل ذلك هي مماثلة للسان المضرى
الذي كان للعرب قبل ، ويقول (١٠١) :

« نجد اليوم كثيرا من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى،
والتعبير عن المقاصد والتعاون فيه بتفاوت الابانة موجود في كلامهم لهذا
العهد ، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في
مخاطباتهم »

٢ — جهة فقدان الاعراب والاستعاضة عنه بقرائن الأحوال :

وفي هذا الجانب يقرر أن الاعراب قد فقدت من اللغة العربية في

(١٠١) مقدمة ابن خلدون ، ص ٥١٠ ، ٥١١ ، ط عبد الرحمن محمد ،
مصر .

عهد ، وأن فقدان هذا الاعراب ، وترك النحو في التراكيب لم يؤثر في أداء اللغة لمعناها الصحيح والبلغ ، ويمكن أن يستغنى عنه بما يعرف من قرائن الأحوال أو ما سماه « بساط الحال » ، ويقول (١٠٢) : لم يفقد منها - لغة هذا العهد - إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول ، فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير ، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد ... لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها ، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ، ويسمى « بساط الحال » محتاجا إلى ما يدل عليه ، وكل معنى لا بد وأن تكتنفه أحوال تخصه ، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود ، لأنها صفاته ، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بالألفاظ تخصها بالوضع .

وأما في اللسان العربي ، فانما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير ، أو حذف ، أو حركة اعراب ، وقد يدل عليها بالحروف المستقلة » .

فاللغة العربية في عهد ابن خلدون قد فقدت الاعراب ، ولم يعد للعلامة الاعرابية قيمة في أداء المعنى - كما كان ذلك في العصور الأولى - وقد استغنى عن حركات الاعراب تلك بقرائن الحال ، وقد عبر عن ذلك (بالقرائن الدالة على خصوصيات المقاصد) ، ويتحدث عما سماه (بساط الحال) الذي يحيط بالمعنى ، ويقرر أن أدائه في اللسان العربي بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ ، وتأليفها من تقديم وتأخير ، أو حذف ، أو حركات الاعراب ، ويعلن أن (بساط الحال) يتحقق بهذه الأمور كلها ، ومنها الاعراب - لا بالاعراب وحده .

ويؤكد ذلك مرة أخرى ، فيقول (١٠٣) :

(١٠٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٥١ ، ٥١١ ، ط. عبد الرحمن محمد ، مصر .
(١٠٣) المقدمة ، ص ٥١١ .

« ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربى لهذا العهد ، واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الاعرابية فى دلالتها بأمر أخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصصها ، ولعلها تكون فى أواخره غير المنهاج الأول فى لغة مضر » .

وهكذا يقرر ابن خلدون أنه لا يضر فقدان الاعراب اذ تغنى القرائن عنه ، وهى فكرة كما رأينا لم نجد لها الا عند (قطرب) قبله بـ (١٠٤) قرون .

الاعراب فى الشعر فى عهد ابن خلدون :

يذكر ابن خلدون أنه كان فى عهده شعر يطلق عليه أهل المغرب (الأصمعيات) نسبة الى الأصمعى ، وأطلق عليه أهل المغرب (البدوى) . وسما ما يتغنون به (الحوراني) نسبة الى حوران من أطراف الشام والعراق .

ومن هذا الشعر تلك الأبيات قالتها امرأة من (عرب نمر) بنواحي (حوران) ، قتل زوجها فبعثت الى أحلافه من (قيس) تطلب ثأره (١٠٥) :

تقول فتاة الحى أم سلامة	بعين - أراع الله - من لا رثى لها
تببت بطول الليل ما تألف الكرى	موجعة ، كأن الشقى فى مجاهلها
على ما جرى فى مالها وبو عيالها	بلحظة عين البين غير حالها

(١٠٤) الدكتور تمام حسان فى كتابه ، ص ١٨١ (اللغة العربية مبناها ومعناها) يكاد يطابق كلام ابن خلدون وسمى تلك العلاقات (العلاقات السياقية) فالفاعل فى قولنا (ضرب زيد) - مثلاً - لا يعرف أنه فاعل بالاعراب فقط ، وإنما بعدة قرائن منها الاعراب ، وقد عد منها : قرينة الصيغة ، وقرينة العلامات الاعرابية ، وقرينة التعليق ، وقرينة الرتبة . (١٠٥) المقدمة ، ص ٥٤١ .

فقدنا شهاب الدين يا قيس كلکم
وَنِمْتُوْ عَنْ أَخْدِ التَّارِ مَاذَا مَقَالَهَا
أَيَا حِينَ تَسْرِحُ الذَّوَابِ وَاللَّحَى
وَبِيضُ الْعَدَارَى مَا حَمِيْتُوْا جَمَالَهَا

فهذا نموذج من الشعر ، وإذا نطقت كلماته معربة يكون من بحر الطويل (فعولن مفاعيلن ثمانى مرات) ، لكن من الواضح أن كلماته غير معربة لأن قوافي الأبيات كلها لا يتفق فيها حرف اللام إلا إذا سكن ، ولو كان خاضعا للحكم الاعرابي لخرج عن نظام العروض .

كما أن في الأبيات كلمات خرجت عن أبنية الفصحى مثل (بوعياها) (أخذ التار ، حميتو) ، وهذا مما يدل على أن العرب نظمت أشعارها (أو بعضها منها) في هذا العهد غير معربة مع التغيير والتبديل في أبنية الكلام .

وهذا وإن كان مردولا وغير مقبول عند علماء العربية ، لأنه فقد الاعراب ، وتغيرت فيه بنية التراكيب ، لكن ابن خلدون يقول فيه (١٠٦) :

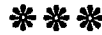
« فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة ، فإذا عرف اصطلاح في ملكة واشتهر صحت الدلالة ، وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود ، ومقتضى الحال صحت البلاغة ، ولا عبرة بقوانين النحو في ذلك ، وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه ما عدا حركات الاعراب في أواخر الكلم ، فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر ، ويتميز عندهم الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، بقرائن الكلام لا بحركات الاعراب » .

فالمعنى يعرف بالاضطلاح ، والدلالة تصح بالعرف ، والبلاغة تتم

بالمطابقة لمقتضى الحال ، والكلام الساكن الآخر والموقوف عليه يفيد المقصود منه ، وحركات الاعراب يستغنى عنها بالقرائن •
وفي خلال بحث ابن خلدون ذلك يوجع النحاة تقريبا وتسفيها ، اذ يقول (١٠٧) :

« ولا تلتفتن الى خرفشة النحاة أهل صناعة الاعراب ، القاصرة مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد ، اعتبارا بما وقع أواخر الكلم من فساد الاعراب الذى يتدارسون قوانينه ، وهى مقالة دسها التشيع فى طباعهم ، وألقاها التصور فى أفئدتهم » •

هذه هى فكرة ابن خلدون ، ولا نجد — فيما علمنا — سابقة له قبل قطرب ، وسنجد علماءنا المحدثين يغترفون من هذه الأفكار — وقلما يبينون عن مصدرها — ويصبونها فى قوالب جديدة ، ولكنها فى مضمونها تتفق على هدم لغة الاعراب ، والاستغناء عن نحو العربية •



ويأتى صاحب « احياء النحو » وهو اسم عريض ضخم فيه كثير من المبالغة والادعاء فيذهب (١٠٨) الى أن الحركات بعضها علم على معنى الاعراب ، فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، أما الفتحة فحركة لا تدل على شئ ، وانما هى حركة يميل اليها العرب كثيرا حين يذهبون مذهب الاستخفاف ، كما تميل العامة الى تسكين أواخر الكلمات فى لهجاتها الحية الآن •

فمعانى الاعراب عنده هما : الاسناد والاضافة — والعلامات الدالة على هذه المعانى هى الضمة والكسرة فقط — وهذا مسلم •

(١٠٧) المقدمة ، ص ٥١٠ ، ٥١١ .

(١٠٨) احياء النحو ، ص ٥٠ .

« أما أن تكون « الفتحة » حركة لا تدل على معنى ، بل تقتصر على قصد الخفة في التعبير ، فهذا ما لا نقر عليه ، لأن الفتحة عند النحاة علم المفعولية ، ولا تلجأ إليها العرب عند الوقوف لخفتها كما ادعى الباحث ، وإنما تلجأ في ذلك الى السكون لأنه أخف من الفتحة (١٠٩) » .

وجاء صاحب « من أسرار اللغة » ، فيدعى أنه ليس للحركات الاعرابية أى مدلول ويعين في التدليل على عدم جدواها في الكلام ، فيقول (١١٠) :

« يظهر - والله أعلم - أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج الى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى (السكون) - كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهى بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات الا لضرورة شعرية » .

« وقال أيضا : « لم تكن تلك الحركات الاعرابية تحدد المعانى في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » .

وبذلك يكون الباحث من الذين يرون أنه ليس للحركات الاعرابية مدلول ، وأنها لا تدل على معنى ، ولا تؤثر في تصوير المفهوم .

(١٠٩) انظر في الرد على الباحث كتاب « النحو والنحاة » ، ص ١٦٥
(١١٠) من أسرار اللغة ، ص ٢٢٠ .

والواقع أن آراء هؤلاء ممعنة في الشذوذ ، ولم يوافق عليها النحاة ، بل وأسقطوها من حسابهم ، وتناولوها بالرد والتزيف - كما بينا سابقا - .

والحقيقة أننا لا نعتقد أن أحدا يشك في وجود الاعراب ، وثبوت النحو في الكلمات الا أفراد لا وزن لآرائهم ، اذ هم يقترحون كثيرا ولا يقدمون البديل عن الاعراب ، ولا الطريقة التي بها يحدد المعنى ، ويوضح المقصود ، ويعين المراد ، وبهذا يسقط اقتراحهم ، وتبلى آراؤهم .

ومن أتباع تلك المدرسة التي اتفقت فيما بينها على اطراح النحو وقواعد العربية الأستاذ لطفى السيد - الذى قال عن النحو والشكل الاعرابى « ليس الشكل من أصول اللغة ، بل هو أمر عرض لها بعد الاسلام خشية عليها من التحريف في أواخر الكلمات ومبانيها » .

وأسهم الأستاذ قاسم أمين في هذه القضية بنصيب .

والأستاذ سلامة موسى قال في كتابه (البلاغة العصرية) : « الاعراب في لغتنا لعبة بهلوانية للذهن واللسان : ولن نحسنها الا بعد أن نربى عضلات قوية تستجيب بسرعة : وكثيرا ما رأينا القارئ الذى يتلفت الى الاعراب لا يفهم ما يقرأ وهو يعرب » .

وسار في نفس الاتجاه لغويون عرب يحسبون على العربية ، ومنهم :

الأستاذ أنيس فريحة في كتابه « نحو عربية ميسرة » يقول : « الاعراب لا يتلاءم مع الحضارة ، نحن نرى في الاعراب باب الاعراب

في أية لغة — بقية من البداوة » ، و « لو أن الاعراب ضرورة للفهم والافهام لبقى ولحافظت عليه جميع اللغات التي كانت معروفة ، ولكن لكونه غير ضرورة سقط » .

وعلى هذا النحو كان كثير من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت ، وتطالبنا كتبهم من آن لآخر بهذا الانحراف في لغة الاعراب (١١١) .

ودعاوى هؤلاء جميعا لا تعتمد على أسس علمية ، بل هي في معظمها أفكار سطحية لا وزن له في مقام التقويم — على أن ما تخفى صدورهم أكبر ، وما يكمن وراء ذلك من نيات خبيثة أعظم من أن يدرك .

فالتهاون في لغة الاعراب مقدمة لا بد منها للانصراف عن مقومات ديننا الحنيف والابتعاد عن لغة القرآن الكريم ، وهذا هو ما يرهب أعداءه ، ويجعلهم يفكرون ليل نهار في ضربات وقائية تحميهم من زحفه ، وتمنعهم من قهره ، ولكن الله غالب على أمره .

وهذه الآراء على اختلاف وجوه أصحابها وأسماء مخترعيها يتفقون على شيء واحد وهو « التحلل من القوانين والأصول التي صانت اللغة خلال خمسة عشر قرنا أو تزيد . . فكأنما القرآن قد نزل فينا اليوم : وكأنما شعراء العربية وفقهاؤها وفلاسفتها وكتابها وأطبائها ورياضيوها وطبيعيوها وكيميائيوها على اختلاف أزمانهم قد كتبوا ما كتبوا ، وألفوا ما ألفوا في الأمس القريب ، وكأنما المتنبي أو البحتري يخاطب جيلنا وكأنما الرصافي يكتب شعره للقاهريين ، وكأنما الشابي يكتب شعره للشاميين ، وكأنما شوقي يخاطب بشعره أهل المغرب ، وهذه ميزة من الله بها علينا ولم تحظ بمثلها أمة من الأمم فاذا تحللنا من القوانين

(١١١) في اللغة ودراستها ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

والأصول التي صانت لغتنا خلال هذه القرون المتطاولة تباينت الألسن...
وتوسع الخلف بين المختلفين ، حتى تصبح عربية الغد شيئا آخر يختلف كل
الاختلاف عن عربية القرن الأول ، وتصبح قراءة القرآن والتراث العربي
الاسلامى كله متعذر على غير المتخصصين من دارسى الآثار ومفسرى
الكلام (١١٢) .

وبعد - فقد وعدنا الله عزَّ وجلَّ أَن يَصُونُوا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ، فقال
فِي مُحْكَمِ الْآيَاتِ : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » (الحجر
٩) وَهَلْ يَكُونُ صِيَانَتُهُ إِلَّا بِصِيَانَةِ لُغَتِهِ ؟ وَهَلْ يَكُونُ حِفْظُهُ إِلَّا بِحِفْظِ
إِعْرَابِهِ ؟ .

فهؤلاء الهدامون أضعف كيذا من أن ينقضوا ما أكده الله ، وأن
يعارضوا ما قضاه .



الفصل الثاني

بلاغة التركيب النحوى

ويشتمل على :

- ١ - النحو مجموعة من العلاقات *
- ٢ - خطأ القدامى فى عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنظم وعلم البيان *
- ٣ - التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر بـ (علم المعانى) *
- ٤ - عبد القاهر فى بلاغته رائد للزمخشري *
- ٥ - التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر بـ (علم البيان) *
- ٦ - اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب *

بلاغة التركيب النحوى

النحو مجموعة من العلاقات :

بعد أن بين عبد القاهر لهؤلاء المنحرفين خطأهم ، وأظهر لهم انحرافهم ، وبين لهم موضع الداء ، أخذ يصف لهم الدواء ، ويوضح لهم الطريق السليم ، والمنهج الواضح للاستفادة من علم النحو — وهو منهج يختلف عن منهجهم ، واتجاه يخالف اتجاههم ، وفهم عزب عن فهمهم ، حيث أعطى للتركيب النحوية معطيات حية ، وولد منها حياة جديدة ، وأضاف إليها ألوانا من الدلالات ، وأصباغا من المعانى ، أعادت الى النحو الحياة ، ولمسائله البقاء ، كما استخدمه فى تحليل النصوص ، وجعله المعيار السليم لإظهار وجوه المعانى فى الكلام ، وطرائق البيان فى التركيب ، ونظرة فى أى فصل من فصول كتابه تعطينا صورة مشرقة لفكره واتجاهه الفريد .

وإذا كان الدكتور مندور^(١) رأى أن « نقطة البدء — فى معرفة منهج عبد القاهر — فى آخر « دلائل الاعجاز » حيث يقرر مآقره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل هى مجموعة من العلاقات ، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر تفكيره اللغوى » .

فإننا نرى أن هذا كان نتيجة لمقدمات طويلة ، وشرحا ضافيا لما سجله فى أول — كتابيه (دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة) ، فقد كان تفكيره منطقيا أنى بالمقدمات ثم أعقبها بالتأنيج ، يقول فى أول صفحة من مقدمة دلائل الاعجاز :

(١) فى الميزان الجديد ١٤٧ .

« معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض » * ثم أخذ يفصل هذه العلاقات ، ويوضح تلك الأسباب ، فيقول :

« والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :

تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما * .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعا له : صفة : أو تأكيداً : أو عطف بيان : أو بدلاً : أو عطفا بحرف — أو بأن يكون الأول مضافاً الى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك : في اسم الفاعل ، كقولنا : زيد ضارب أبوه عمراً ، وكقوله تعالى :

[أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ^(٢)] ، وقوله تعالى :
وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ ^(٣)] :

واسم المفعول ، كقولنا : زيدٌ مَضْرُوبٌ غِلْمَانَهُ ، وكقوله تعالى :
« ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ^(٤) والصفة المشبهة كقولنا : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وكريمٌ أصلُهُ ، وشديدٌ ساعدُهُ .

والمصدر ، كقولنا : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً ، وكقوله تعالى :
[أَوْ لَطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ^(٥)] :

-
- النساء ٧٥ (٢)
 - الانبياء ٢ ، ٣ (٣)
 - هود ١٠٣ (٤)
 - البلد ١٤ ، ١٥ (٥)

أو يكون تمييزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية ، كقولنا : قفيزان برا ، أو نون جمع ، كقولنا : عشرون درهما ، أو نونين ، كقولنا : راقود خلا ، وما في السماء قدر راحة سحاباً ، أو تقدير تنوين كقولنا : خمسة عشر رجلاً ، أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقولنا : لى ملؤه عسلاً ، وكقوله تعالى : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً »^(٦) .

• أما تعلق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً •

فيكون مصدراً قد انتصب به ، كقولنا : ضربت ضرباً ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولاً به ، كقولك : ضربت زيدا •

أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً ، كقولك : خرجت يوم الجمعة ، ووقفت أمامك • أو مفعولاً معه : كقولنا : جاء البرد والطيالة : ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها • أو مفعولاً له : كقولنا : جئتكم أكراماً لك ، وفعلت ذلك إرادة الخير لك ، وكقوله تعالى : « ومن يَفْعَلْ ذلك ابتغاءَ مرضاةِ الله »^(٧) .

أو يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال • والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفسه ، وحسن وجهها ، وكرم أصلاً • ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولنا : جاء القوم إلا زيدا ، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام •

(٦) آل عمران ٩١ •

(٧) النساء ١١٤ •

وأما تعلق الحرف بهما - فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدى الأفعال الى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : (مررت) - فلا يصل الى نحو (زيد وعمر) - فإذا قلت : مررت بزيد ، أو على زيد ، وجدته قد وصل بالباء أو على •

وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا : لو تركته الناقة وفصيلها لرضعها ، فهي بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم ، وايصاله اليه •••

وكذلك حكم « الا » في الاستثناء ، فانها عندهم بمنزلة هـضم الواو الكائنة بمعنى (مع) في التوسط وعمل الفعل النصب في المستثنى ، ولكن بواسطتها وعون منها •

والضرب الثاني في تعلق الحروف بما يتعلق به : (العطف) - وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ، كقولنا : جاء زيد وعمر ، ورأيت زيدا وعمر ، ومررت بزيد وعمر •

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الكلمة جملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام ، والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تناول ما تتناوله بالتقييد : وبعد أن يسند الى شيء •

معنى ذلك أنك اذا قلت : ماخرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق ، بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه ••

وإذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ، ولكن عنه واقعا من زيد •

وإذا قلت : اني يأتني زيد أكرمه — لم تكن جعلت الاتيان شرطا • بل الاتيان من زيد ، وكذلك لم تجعل الاكرام على الاطلاق جزاء للاتيان، بل الاكرام واقعا منك ••

ومختصر كل الأمر :

أنه لا يكون الكلام من جزء واحد ، وأنه لا بد من مسند ومسند اليه ، وكذلك مشبها ومشبها به ، كقولك : كأن زيدا الأسد ، وكذلك اذا قلت : لو ، لولا ، وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى •

وجملة الأمر :

أنه لا يكون كلاما من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم ألا في النداء ، نحو : يا عبد الله — وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المعتمد الذي هو (أعنى ، وأريد ، وأدعو) و (يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه في النفس •

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهي كما ترى (معاني النحو) وأحكامه •

وكذلك السبيل في كل شيء كان له متخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ، ثم انا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم •

فالمعاني التي تنشأ من تعلق الاسم بالاسم : أو تعلق الاسم بالفعل ،
أو تعلق الحرف بهما : هي معاني النحو وأحكامه ، فالتعلق والاسناد
يفهمان من النحو : وعنهما تكون المعاني التي يريد المتكلم ابرازها :
ويستطيع السامع ادراكها : ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما
من أحكام النحو : ومعنى من معانيه *

ويقول عبد القاهر في ثاني صفحة من « أسرار البلاغة » شارحا
وباسطا الفكرة السابقة نفسها — وهي أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ
بل مجموعة من العلاقات : « من البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة ،
والتباعد عنها الى ما يتألف منها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ — كيف
والألفاظ لا تفيد شيئا حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ، ويعمد بها
الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، فلو أنك عمدت الى بيت
شعر ، أو فصل ثمر ، فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق ، وأبطلت
نضده^(٨) ونظامه الذي عليه بنى ، وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت
ترتيبه الذي بخصوصه أفاد كما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ،
نحو أن يقول :

* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *

* منزل قفا ذكرى من نبك حبيب *

أخرجته من كمال البيان الى محال الهذيان ، نعم ، وأسقطت نسبته
من قائله : وقطعت الرحم بينه وبين منشئه ، بل أحلت أن يكون له اضافة
الى قائل ، ونسب يختص بمتكلم *

(٨) نضد المتاع من باب ضرب ، ضم بعضه الى بعضه منسقا أو
مرقوما ، وقد أجراه في تركيب الكلام تجوزا ، والنضد بالتحريك : الشيء
المتضود *

وفى ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذى له كانت هذه
الكلم ، بيت شعر ، أو فصل خطاب ، وهو ترتيبها على طريقة معلومة .
وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة *

وعلى ذلك وضعت المنازل والمراتب فى الجمل المركبة ، وأقسام
الكلام المدونة ، فقليل من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حكم ما ههنا أن
يقع هنالك ، كما قيل فى المبتدأ والخبر ، والمفعول والفاعل ، حتى حظر
فى جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقا ، وفى آخر أن يوجد إلا
مبنيا على غيره ، وبه لاحقا ، كقولنا : ان الاستفهام له صدر الكلام ،
وأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، إلا أن تزال عن الوصفية - الى
غيرها من الأحكام *

ويعيد عبد القاهر مرة أخرى شاهد امرئ القيس فى « دلائل
الاعجاز » للغرض نفسه ، فيقول :

« أترى أنه يتصور أنه يجب فى ألفاظ الكلم التى تراها فى قوله :

* قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ *

هذا الترتيب من غير أن يتوخى فى معانيها أن امرأ القيس توخاه
من كون (نبك) جوابا للأمر ، وكون (من) معدية له الى (ذكرى)
وكون (ذكرى) مضافة الى (حبيب) وكون (منزل) معطوفا على
(حبيب) أم ذلك محال ؟

فَإِنْ شَكَّكَتَ فِي اسْتِحَالَتِهِ لَمْ تُكَلِّمْ . . . » .

ألا ترى بعد هذا العرض الطويل من كلام عبد القاهر فى كلا
كتابه ، بل ومن أوائل صفحاتهما أن هذه النتيجة التى تحلت الدكتور

مندور عنها كانت لها مقدمات طويلة ، وشرح واف ، أعقبه بهذه النتيجة المختصرة ؟

فعبد القاهر وهب نفسه للدفاع عن النحو ، وبيان خصائصه ، وإبراز وجه الحاجة اليه في نظم الكلام ، وتنسيق التراكيب ، وبذلك فراه قد نقل النحو الى جو يزخر بالحيوية ، وجعل موضوعاته ميدانا يجول فيها بذهنه الصافي ، ويطلع الناس على ألوان من التعبيرات التي تمر بهم ، ولكنهم لم يفتقدوا على روعتها ، ولم يتذوقوها ، فهو قد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط ، والبحث عن العلة ، وعلة العلة ، الى علم رجب فسيح ، ينبض حياة وحركة .

وعبد القاهر لا يمل من ترديد فكرته ، وأن النظم والترتيب هو معاني النحو ، وأن الفروق بين المعاني ناشئة من اختلاف نظم الكلم وضم بعضها الى بعض ، يقول مؤكدا كلامه السابق (٩) .

« اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك :

زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك : ان تخرج

أخرج ، وان خرجت خرجت ، وان تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج ان
خرجت ، وأنا ان خرجت خارج •

وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعا .
وجاءني يسرع ، وجاءني وهو يسرع ، أو هو يسرع ، وجاءني قد
أسرع ، وجاءني وقد أسرع •

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، وتجيء به حيث ينبغي له •

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها
بخصوصيته في ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه •

نحو أن يجيء بـ (ما) في نفى الحال ، و بـ (لا) اذا أراد نفى
الاستقبال •

و بـ (إن) فيما يترجح أن يكون وألا يكون ، و بـ (اذا) فيما
علم أنه كائن •

وينظر في الجمل التي تسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع
الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو ، من موضع الفاء ،
من موضع ثم ، وموضع أو ، من موضع أم ، وموضع لكن ، من
موضع بل •

ويتصرف في التعريف والتذكير ، والتقديم والتأخير ، في الكلم
كله ، وفي الحذف ، والتكرار ، والاضمار ، والظهار ، فيضع كلا من
ذلك في مكانه ، ويستعمله على الصفة ، وعلى ماينبغي له •

هذا هو السبيل — فلست بواجد شيئا يرجع صوابه — ان كان.

صوابا ، وخطؤه ان كان خطأ - الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم
الا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في
حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في
غير ماينبغى له •

فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد ، أو وصف بمزية
وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك
المزية ، وذلك الفضل ، الى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في
أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » •

وهذه القطعة من كلام عبد القاهر مع القطعة الآتفة الذكر تجمل
مباحث علم المعانى ، فقد ذكر الاسناد ، والمسند ، والمسند اليه ، وما
يجرى فيه من صور كثيرة ، فالمسند (أو الخبر) يكون اسما أو فعلا
مضارعا ، ويكون معرفا أو منكرا ، ويتقدم المسند اليه ويتأخر عنه ،
وقد يفصل بينهما بضمير فصل ، ولكل ذلك وجه في التعبير •

والشرط والجزاء يأتیان على صور كثيرة ، ولكل صورة دلالتها
الخاصة ، والحال تكون اسما أو فعلا مضارعا أو جملة اسمية خبرها
اسم أو فعل ، وقد تكون ماضيا مسبوqa بقd وحدها أو بقd والواو ،
ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام •

واذا كانت للأسماء والأفعال خصائص في التعبير ، فان للحروف
أيضا خصائص دقيقة ، فان النفي بـ (ما) غير النفي بـ (لا) وموضع
استخدام (إن) الشرطية غير موضع استخدام (اذا) •

وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف ، ولا بد معها من
معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات ، ويجانب ذلك لابد من

معرفة مواضع التعريف والتشكيك في الأسماء مسندة أو مسندا إليها ،
وأیضا لابد من معرفة مواضع التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ،
والتكرار ، والاضمار والاعظهار •

وتندرج في المواضع الأخيرة صور من الایجاز الذي يقوم على
الحذف ، والاطناب الذي يقوم على التكرار^(١٠) •

وهذه المباحث هي نفسها المباحث التي انتهى إليها (علم المعاني)
على يد السكاكي ومدرسته •

وغاية ما هنالك أن عبد القاهر قد فاته فرع أو شعبة كبعض شعب
باب الانشاء •

وعبد القاهر يرى أن الفروق بين التراكيب ، والاختلاف بين
الأساليب ، ليس فرقا في الحركات ، وما يطرأ على الكلمات من تغييرات ،
وانما الفرق في معاني العبارات ، وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم ،
فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ، ولكن فيما تحدثه هذه
القواعد ، وما تستتبعه من معنى ، وما يتولد عن النظم من مدلول •

فقد يوجد شخص لا يعرف تلك المصطلحات الدقيقة لموضوعات
النحو ، ولكنه يفقه الفروق الدقيقة بينها ، ويحس بمعانيها بمجرد
سماعها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي لا يعرف شيئا عن تلك
المصطلحات ، غير أنه حينما يسمع يميز أسلوبا عن أسلوب ، يقول
عبد القاهر^(١١) :

(١٠) البلاغة تطور وتاريخ ١٦٩ •

(١١) دلائل الاعجاز ٢٦٤ ، ٢٦٥ •

« قالوا : لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ أو الخبر ، وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام ، وانا لنراه يأتى في كلامه بنظم لايحسنه المتقدم في علم النحو . »

قيل : شبهة من جنس ماعرض للذين عابوا المتكلمين ، فقالوا : انا نعلم أن الصحابة - رضى الله عنهم - والعلماء في الصدر الأول لم يكونوا يعرفون الجوهر والعرض ، وصفة النفس ، وصفة المعنى ، وسائر العبارات التى وضعتوها ، فان كان لاتتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحداية الله الا بمعرفة هذه الأشياء التى ابتدأتوها ، فينبغى لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه ، وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم . »

وجوابنا : هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ، فاذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول : جاءنى زيد راكبا - وبين قوله : جاءنى زيد الراكب - لم يضره أن يعرف أنه اذا قال : (راكبا) كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكبا) أنه حال - واذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على (زيد) . »

واذا عرف في قوله : « زيد منطلق » إن زيدا مخبر عنه ، ومنطلق خبر ، لم يضره أنا نسمى (زيد) مبتدأ . »

ولو كان عدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغى ألا يكون له سبيل الى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم به بين ثفى وإثبات ، وبين (ما) اذا كان استفهاما ، وبينه اذا كان بمعنى الذى ، واذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعانى . »

أتري الأعرابي حين سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمدا رسول الله
(بالنصب) فأفكر وقال : صنع ماذا ؟ ، أنكر عن غير علم أن النصب
يخرجه عن أن يكون خبرا ، ويجعله الأول في حكم اسم واحد ، وأنه
إذا صار الأول في حكم اسم واحد احتيج الى اسم آخر أو فعل حتى
يكون كلاما ، وحتى يكون قد ذكر ماله فائدة إن كان لم يعلم ذلك ،
فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبرا » .

فبعد القاهر قرر أن القواعد النحوية ليست هي الهدف ، وإنما
الأمر يتعلق بمعاني العبارات ، ووضعها موضعها ، لا بمعرفة مصطلحات
الصرف والنحو ، واتقان قواعدهما ، فكل هذه أمور تعليمية تبصر
الناشئة ، وتعلم المتدئين ، أما أصحاب الفطرة والماهرين في اللغة فالعبرة
بمعرفة المدلول ، لا بمعرفة تلك المصطلحات ، ولذلك كان البدوي في
قوله مصيبا ، وفي الرجوع الى فطرته موقفا .

خطا القدامى في عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنظم وعلم البيان

خطا علماء اللغة :

راع عبد القاهر وأدهشه أن رأى كثيرا من الناس يحصرون « علم
البيان » في « علم اللغة » ، ويربطونه بالمظاهر الحسية الخطائية ،
والاكثار من الغريب والمحافظة على الاعراب وتجنب اللحن ، وتركوا
النظر في النظم ، مع أنه مقياس التفاضل بين التراكيب ، اذ تسمو به
المعاني ، وتقوى الدلالات ، وأيقنوا أنهم بصنعهم ذلك قد أصابوا
حقيقة الاعجاز وأدركوا سر البلاغة ، يقول (١٢) :

« انك لن ترى نوعا من العلم قد لقي من الضييم ما لقيه - يعنى علم البيان - ومنى من الحيف بما منى به ، ودخل على الناس الغلط فى معناه مادخل عليهم فيه ، فقد سبقت الى نفوسهم اعتقادات فاسدة ، ردية ، وركبهم جهل عظيم وخطأ فاحش ، ترى كثيرا منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للاشارة بالرأس والعين ، وما يجده للخط والعقد^(١٣) ، ويقول : انما هو خبر واستخبار ، وأمر ونهى ، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له ، وجعل دليلا عليه ، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات عربية كانت أو فارسية ، وعرف المغزى من كل لفظة ، ثم ساعده اللسان على النطق بها ، وعلى تأدية أجراسها وحروفها ، فهو بين فى تلك اللغة ، كامل الأداة ، بالغ من البيان المبلغ الذى لا مزيد عليه ، منته الى الغاية التى لا مذهب بعدها ، يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة ، فلا يعرف لها معنى سوى الاطناب فى القول ، وأن يكون المتكلم فى ذلك جهير الصوت ، جارى اللسان ، لا تعترضه لكنة ، ولا تقف به حبسة ، وأن يستعمل اللفظ الغريب ، والكلمة الوحشية ، فان استظهر^(١٤) فى الأمر ، وبالنغ فى النظر فانه لا يلحن ، فيرفع فى موضع النصب ، أو يخطئ فيجئ باللفظة على غير ماهى عليه فى الوضع اللغوى ، وعلى خلاف ماثبتت به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه فى ذلك الا من جهة نقصه فى علم اللغة ، لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرارا ، طريق العلم بها الروية والفكر ، ولطائف مستقاه العقل ، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا اليها ، ودلوا عليها ، وكشف لهم عنها ، ورفعت الحجب بينهم وبينها ، وأنها السبب فى أن عرضت المزية فى الكلام ، ووجب أن .

(١٣) التفاهم بعقد الأصبع .

(١٤) احتاط واستوثق .

يفضل بعضه بعضا ، وأن يبعد الشأو في ذلك ، وتمتد الغاية ، ويعاود المرتقى ، ويعز المطلب ، حتى ينتهي الأمر الى الاعجاز ، والى أن يخرج عن طوق البشر » .

صرح عبد القاهر في هذا النص بأنه يخص اللغويين ، وينبهم الى أنهم بمنهجهم هذا لن يصلوا الى الغاية من علم البيان ، وذلك لأن اللغويين والرواة اتجهوا الى العناية بالغريب ، والميل اليه .

يقول الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن الا غريبه . (١٥) .

وقوله : « ولم أر غاية رواة الشعر الا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج الى الاستخراج » (١٦) .

وقد يكون عبد القاهر يعرض بالجاحظ والرماني ومن لف لفهما عندما ربطوا بين البلاغة في المعاني وبين المخرج السهل والنطق الحسن ، والاشارة باليد ، ورباطة الجأش ، وسكون الجوارح .

يقول الجاحظ وهو يورد أصناف الدلالات التي هي وسائل البيان : « انها اللفظ ، والاشارة ، والعقد ، والخط ، والحال (١٧) » .

وتبعه في ذلك الرماني ، فقال : « والبيان على أربعة أقسام ، كلام ، وحال ، واشارة ، وعلامة (١٨) » .

(١٥) العمدة ح ١٠٥/٢ .

(١٦) البلاغة العربية في دور نشأتها ٣٦ .

(١٧) البيان والتبيين ح ٥٥/١ .

(١٨) النكت في اعجاز القرآن .

كما ربط الجاحظ بين بلاغة المعاني وبين حركات الخطيب وصفاته ،
فيورد أسماء الخطباء وصفاتهم ، وفي خلال ذلك يذكر أن سهيل بن هارون
كان شديد الاطناب في وصف المأمون بالبلاغة ، ومقومات البراعة فيها
من الجهارة ، والحلاوة ، والفخامة ، وجودة اللهجة ، والطلاوة^(١٩) .

وينقل الجاحظ عن الهنود ربطهم البلاغة بالخطابة ، فيقول^(٢٠) :

« أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة ، وذلك أن يكون الخطيب رابط
الجأش ، ساكن الجوارح ، قليل اللحظ ، متخير اللفظ ، لا يكلم سيد
الامة بكلام الامة ولا الملوك بكلام السوقة ++

خطا علماء القراءات :

كذلك لاحظ عبد القاهر أن القدماء من العلماء قد اجتهدوا في
معرفة القراءات وبذلوا جهدهم في البحث عن وجوها ، وأغفلوا النظر في
أمر النظم ، وأهملوا شأنه ، مع أنه هو الذي يعظم به التفاضل بين
الأساليب ، وبه يشتد التباين بين التراكيب ، وظنوا أنهم بعلمهم هذا قد
وصلوا الى قمة البحث في القرآن ، واتبهوا الى أسرار البلاغة ، ودلائل
الاعجاز ، يقول^(٢١) :

« أو ههنا أمور أخرى نحيل في المزية عليها ، ونجعل الاعجاز كان
بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذرا في ترك النظر في هذه التي معنا ،
والاعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟

أوليس هذا التهاون — ان نظر العاقل — خيانة منه لعقله ودينه ،
ودخولا فيما يزرى بذى الخطر ، ويعض من قدر ذوى القدر؟ .

(١٩) البيان والتبيين ح ٦٧/١ .

(٢٠) البيان والتبيين ح ٦٤/١ ط لبنان تحقيق فوزى عطوة .

(٢١) الدلائل ٧٥ .

وهل يكون أضعف رأيا ، وأبعد من حسن التدبير منك اذا همك
أن تعرف الوجوه في (أنذرتهم) (٢٣) ، والامالة في (رأى القمر) (٢٣) .
وتعرف (الصراط) (٢٤) و (الزراط) ، وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك
فيه اللفظ ، وجرس الصوت ، ولا يمنعك — ان لم تعلمه بلاغة — ولا
يدفعك عن بيان ، ولا يدخل عليك شكاً ، ولا يغلط دونك باب معرفة ،
ولا يفرض بك الى تحريف وتبديل ، والى الخطأ في تأويل . والى ما يعظم
فيه المعاب (٢٥) عليك ، ويظيل لسان القادح فيك ، ولا يعينك (٢٦) ولا
يهمك أن تعرف ما اذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك ، وحصلت فيما
هناك ، وكان (٢٧) أكثر كلامك في التفسير وحيث تخوض في التأويل ،
كلام من لا يبنى الشيء على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، ومن ربما
وقع في الفاحش من الخطأ الذى يبقى عاره ، وتشنع آثاره » .

وهذا النقد من عبد القاهر لعلماء اللغة والقراءات نقد موضوعي ،
فهو يوجه اليهم اللوم ، لأنهم يجهدون أنفسهم ، ويجدون في البحث في
أمور ليست هي المقصد الأول ، والغرض الأسمى الموصل لأسرار
الاعجاز القرآني ، وانما هم عكفوا على توابع الهدف وذيلوه ، ولو
تركوا البحث فيها لم يلاموا ، ولم يوجه اليهم العيب ، أو يتهموا بالتقصير

(٢٢) هي : تحقيق الهمزتين ، وتخفيف الثانية بين بين ، وتوسيط ألف
بينهما محققين ، وتوسيطها والثانية بين بين ، وحذف حرف الاستفهام
والقاء حركته على الساكن قبله ، كما قرئ (قد أفلح) كذا في الكشف
في البقرة آية « ٦ » .

(٢٣) الأنعام ٧٦ ، قرأ أبو عمرو بامالة الهمزة وغيره بكسر الراء
والهمزة ، وبكسر الراء وفتح الهمزة .

(٢٤) قرئ بالصاد واشمامها الزاى والسين ، وقد قرئ بالزاى
خالصة .

(٢٥) المعاب : العيب .

(٢٦) معطوف على (اذا أهمك) .

(٢٧) معطوف على (عرضت) .

والنقص . بينما لو أهملوا النظر في النظم لكان هذا الذى يعظم فيه .
المعاب ، ويظيل لسان القادح ، ويفوتهم أسرار الاعجاز .

ولهذا أخذ على عاتقه توضيح أمر النظم ، وتطبيقه على التراكيب .
النحوية ، والأساليب اللغوية ، وشحذ همته لبيان ذلك مطبقا على أبواب .
البلاغة .

التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر ب (علم المعانى)

سبب انفعال السامع وسر دهشته :

إذا وقف الأديب أمام نص من النصوص ، يصور موقفا من المواقف ،
أو يرسم مشهدا من المشاهد ، وجد الأديب نفسه مشدودا لا الى المعانى .
القرية البسيطة التى تحملها الكلمات بحكم وضعها اللغوى ، بل يكون
انفعاله وسر دهشته الى دلالات أخرى تستتبع المعانى البسيطة الأولى ،
وهى التى تمتع الأديب ويهش لادراكها ، والوقوف عليها .

فلم تكن تلك اللذة وهذا الامتاع لما تحمله الألفاظ من معان أول
تظهر من النص لأول وهلة ، وإنما لما وراء ذلك من معان ثانية هى التى
تسعد النفس ، وتجذب اليها الطباع — يقول عبد القاهر (٢٨) :

« وإذا كان بيننا فى الشيء أنه لا يحتمل الا الوجه الذى هو عليه .
حتى لا يشكل ، وحتى لا يحتاج فى العلم — بأن ذلك حقه وأنه الصواب —
الى فكر وروية ، فلا مزية ، وإنما تكون المزية ، ويجب الفضل ، اذا
احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجها آخر ، ثم رأيت .

(٢٨) دلائل الاعجاز ١٧٨ وما بعدها .

النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذي جاء عليه حسنا وقبولا
يعدمهما اذا أنت تركته الى الثانى » •

فعبد القاهر لا يجد فى المعنى اللغوى مزية وفضل ، أما اذا كان هذا
المعنى تمهيدا ودليلا الى معنى آخر ، لا تدركه الا الأفهام الجيدة والهمم
اليقظة ، فهذا ما يهيمه ويسعى اليه •

ثم يُمَثَّلُ لهذا بقوله تعالى : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » وَيَذْهَبُ
إِلَى أَنَّ فِي تَقْدِيمِ (شُرَكَاءَ) حُسْنًا وَرَوْعَةً ، وَمَأْخِذًا مِنَ الْقُلُوبِ ، أَنْتَ
لَا تَجِدُ شَيْئًا مِنْهُ إِنْ أَنْتَ أَخَّرْتَ فَقُلْتَ : (وَجَعَلُوا الْجِنَّ شُرَكَاءَ لِلَّهِ) ،
وَأَنْتَ تَرَى حَالَكَ حَالَ مَنْ نُقِلَ عَنِ الصُّورَةِ الْمُبْهَجَةِ وَالْمَنْظَرِ الرَّائِقِ ،
وَالْحُسْنِ الْبَاهِرِ إِلَى الشَّيْءِ الْغَفْلِ الَّذِي لَا تَحُلِّي مِنْهُ بِكَثِيرٍ طَائِلٍ .

وسبب ذلك هو الفائدة الشريفة ، والمعنى الجليل الذى فى التقديم ،
والذى لا سبيل اليه مع التأخير •

وهذا هو المعنى الثانى الذى يشير اليه عبد القاهر ، ويتناوله
بالشرح ، فيقول :

« بيانه ، أنا وان كنا نرى جملة المعنى ومحصوله : أنهم جعلوا
الجن شركاء لله وعبدوهم مع الله ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير
حصوله مع التقديم » •

وهذا هو المعنى الأول الذى يفهم من وضع اللفظ فى اللغة ، ثم
يتناول ما يستتبعه من الدلالة فيقول :

« فان تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا من غير الجن ، وإذا تأخر ، فقليل : جعلوا الجن شركاء لله ، لم يفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الاخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى .

فأما انكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه » .

ثم يوضح عبد القاهر مافي الآية من معان جمالية باعراب الجملة ، لأن النظم عنده قائم على معاني النحو ، فيقول : « وإذا كان التقدير في (شركاء) أنه مفعول أول و (لله) في موضع المفعول الثاني ، وقع الانكار على كون شركاء لله تعالى على الاطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء ، وحصل من ذلك اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الانكار دخول اتخاذ من الجن ، لأن الصفة اذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان الذي يعلق بها من النفي عاما في كل مايجوز أن يكون له تلك الصفة — فاذا قلت : مافي الدار كريم ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له — وحكم الانكار أبدا حكم النفي .

وإذا أخر قليل : وجعلوا الجن شركاء لله — كان (الجن) مفعولا أول ، و (شركاء) مفعولا ثانيا — وإذا كان كذلك كان (الشركاء) مخصوصا غير مطلق ، من حيث كان محالا أن يجرى خبرا على الجن ، ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم — وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالانكار الى الجن خصوصا أن يكونوا شركاء دون غيرهم — جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال — فافطر الآن الى شرف ما حصل منه المعنى بأن قدم (الشركاء) واعتبره ، فانه ينبهك لكثير من الأمور ،

ويدلك على عظم شأن النظم ، وتعلم به كيف يكون الایجاز به ، وما صورته ، وكيف یزداد فی المعنى من غیر أن یزاد فی اللفظ ، اذ قد ترى أن لیس الا تقدیم وتأخیر ، وأنه قد حصل لك بذلك من زیادة المعنى ، ما ان حاولته مع تركه لم یحصل لك ، واحتجت الى أن تستأنف له كلاما نحبو أن نقول : وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ینبغی أن یكون له شريك لا من الجن ولا من غیرهم ، ثم لا یكون له اذا عقل من كلامین من الشرف والفضامة ، ومن كرم الموقع فی النفس ماتجده له الآن ، وقد عقل من هذا الكلام الواحد » •

فالنظم فی الآیة الشریفة له معنى أول وهو لا یحتاج الى أكثر من معرفة المعنى اللغوی ، وهی مدلولات التراكيب والألفاظ التي تسمى (علم النحو) — أصل المعنى — وهی عامة فی كل كلام ، وشائعة فی كل قول •

وهناك معان ثانیة ، لا یدركها الا صاحب ذوق واحساس ، وهی لا تكون الا فی النص الأدبی وتعظم وتسمو فی نظم القرآن الکریم حتی تصل الى درجة الاعجاز •

ویؤكد عبد القاهر ذلك مرة أخرى ، فیقول (٣٠) :

« فاذا رأیت البصیر بجواهر الكلام یتحس شعراء ، أو یتجید ثرا ، ثم یجعل الثناء علیه من حیث اللفظ ، فیقول : حلو رشیق ، وحسن أتیق ، وغنّب سائغ ، وخلوب رائع ، فاعلم أنه لیس ینبئك عن أحوال ترجع الى أجراس الحروف ، والی ظاهر الوضع اللغوی ، بل الى أمر یقع من المرء فی فؤاده ، وفضل یقتلحه العقل من زاده » •

(٣٠) اسرار البلاغة ٣٠ •

وستتناول بعض الاشارات التي سجلها عبد القاهر في النص السابق
الذى أخذ منه علماء البلاغة (علم المعاني) لنطبق عليها — من كلامه —
فكرته التي شقى في سبيل توضيحها • واليك البيان :

(١) فروق في الخبر

الخبر اذا كان اسما او فعلا :

يتحدث عبد القاهر عن فروق في الخبر — أو المسند — فإذا كان
اسما دل على الشبوت ، وإذا كان فعلا دل على التجدد ، وإذا كان الفعل
مضارعا دل على تكرار الفعل ووقوعه مرة بعد أخرى ، ولا يصلح
أحدهما في مكان صاحبه ، وتلك لطيفة من لطائف البلاغة لا يدركها الا
صاحب الذوق ، يقول عبد القاهر وهو يعدد الفروق في الخبر (٣١) :

« من فروق الخبر الفرق بين الاثبات اذا كان بالاسم وبينه اذا كان
بالفعل ، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة اليه » •

بيانه : أن موضوع (٣٢) الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير
أن يقتضى تجدده شيئا بعد شيء •

وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا
بعد شيء ، فإذا قلت : (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير
أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى
في قولك : (زيد طويل ، وعمر قصير) ، فكما لا يقصد هنا إلى أن تجعل
الطول أو القصر يتجدد ويحدث آثا بعد آن ، بل توجيههما وتثبيتهما فقط ،

(٣١) دلائل الامجاز ١١٤ وما بعدها •

(٣٢) الاسم وضع لهذا وافادته الدوام والاستمرار بقريته •

وتقتضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : (زيد منطلق) ، لأكثر من اثبات الانطلاق لزيد .

وأما الفعل فانه يقصد فيه الى ذلك ، فاذا قلت : (زيد هاهو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيه ، وان شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلفظ ، فتأمل هذا البيت .

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمَ الْمَضْرُوبَ صُرْتُنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ^(٣٣)

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل — لكن يمر عليها وهو ينطلق — لم يحسن .

واذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فانظر الى قوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد »^(٣٤) فان أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : (وكلبهم ييسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض ، وليس ذلك الا لأن الفعل يقتضى مزاوله وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاوله وترجية^(٣٥) فعل يحدث شيئا فشيئا .

ولا فرق بين (وكلبهم باسط) وبين أن يقول : (وكلبهم واحد) — مثلا — في أنك لا تثبت مزاوله ولا تجعل الكلب يفعل شيئا ، بل تثبته بصفة هو عليها ، فالغرض اذن تأدية هيئة الكلب .

(٣٣) الأحسن نصب الدرهم ورفع الصرة ليكون عدم الالفة من جانب الصرة .

(٣٤) الكهف ١٨ ، الوصيد : الفناء .

(٣٥) زجى الشيء أجزاه : دافعه برفق .

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهر بينا ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فإذا قلت : زيد طويل ، وعمر و قصير ، لم يصلح مكانه يطول ويقصر ، وإنما تقول : يطول ويقصر — إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو ، كالشجر ، والنبات ، والصبي ، ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر ، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثم تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم .

وإذا ثبت الفرق بين الشئيين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره ، كما هو العبرة في حمل الخفى على الجلى .

وينعكس لك هذا الحكم — أعنى أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدي ما كان يؤديه ، فمن البين في ذلك قول الأعشى :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نارٍ في البِفاع تحرق
تُشبُّ لمقرورين يضطليبانها وبات على النار الندى والمحلط^(٣٦)

معلوم أنه لو قيل : (إلى ضوءنا متحرقة) لنبا عنه الطبع ، وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذاك النبو ، وذاك الانكار من أجل القافية ، وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ، ولا يليق بالحال ، وكذلك قوله :

(٣٦) لاح : ملح ، البِفاع : المشرف من الأرض والجبل ، المقرور : من أصيب بالقر والبرد ، اضطلأ النار : استدفا بها .

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ (٣٧)

وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقد يتجدد منه
الالهاب والاشعال حالا فحالا ، واذا قيل (متحرقة) كان المعنى أن
هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال :
(الى ضوء نار عظيمة) في أنه لا يفيد فعلا يفعل .

وكذلك الحال في قوله : (بعثوا الى عريفهم يتوسم) ، وذلك لأن
المعنى على توسم وتأمل ، ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا ،
وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد ، ولو قيل : (بعثوا الى عريفهم
متوسما) لم يفد ذلك حق الافادة .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ » ، لَوْ قِيلَ : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ رَازِقٌ لَكُمْ) ، لَكَانَ
« الْمَعْنَى غَيْرَ مَا أُريدَ » .

ثم يؤكد عبد القاهر الفرق بين الخبر اذا كان فعلا والخبر اذا كان
اسما ، فيقول :

« ولا ينبغي أن يغرك أنا اذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر ، قدرنا
الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول في : (زيد يقوم) انه في
موضع (زيد قائم) ، فان ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواء
لا يكون من بعده افتراق ، فانهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما
فعلا والآخر اسما ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين أو يكونا
اسمين » .

(٣٧) العريف : من يعرف أصحابه ، يتوسم : يتفرس الوجوه .

الخير اذا كان ب (ال) او مجردا منها :

ويعرض عبد القاهر أيضا للألوان الفروق في الاثبات الذى يفيدته.
الاسم ، فيقول (٣٨) :

« ومن فروق الاثبات أنك تقول : زيد منطلق — وزيد المنطلق —
والمنطلق زيد — فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص ،
وفائدة لا تكون في الباقي ، وأنا أفسر لك ذلك :

اذا قلت : (زيد منطلق) — كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا
كان لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيد ذلك ابتداء •

واذا قلت : (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا
كان اما من زيد واما من عمرو ، فأنت تعلم أنه كان من زيد دون غيره •

والنكتة أنك تثبت في الأول الذى هو قولك : (زيد منطلق) فعلا
لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثانى الذى هو (المنطلق
زيد) فعلا قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك •

وتمام التحقيق (٣٩) أن هذا كلام يكون معك اذا كنت قد بلغت أنه
كان من انسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا ، لغرض كذا ، فجوزت.
أن يكون ذلك كان من زيد ، فإذا قيل لك : (زيد المنطلق) صار الذى

(٣٨) الدلائل ١١٧ •

(٣٩) قال الرازى : والحاصل أن الاخبار يجب أن يكون عما يعرف.
بما لا يعرف ، فإذا قلت « المنطلق زيد » ، فالمنطلق معلوم والشخص
مجهول ، وإذا قلت : زيد منطلق ، كان المقصود اثبات الانطلاق لزيد ،
وإذا قلت : زيد المنطلق ، كان المقصود اما حصر انطلاق معين أو حصر
حقيقة الانطلاق اما تحقيقا أو مبالغة (وانظر في ذلك — البهاء السبكي.
وآراؤه البلاغية والتعديدية ص ٢٩٦ للمؤلف) •

كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ، ثم انهم اذا ارادوا تأكيد هذا الوجوب ادخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين ، فقالوا : (زيد هو المنطلق) •

ومن الفرق بين المسألتين — وهو ماتمس الحاجة الى معرفته — أنك اذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، واذا عرفت لم يجز ذلك •

تفسير هذا أنك تقول : (زيد منطلق وعمرو) — تريد (وعمرو منطلق أيضا) ، ولا تقول : (زيد المنطلق وعمرو) — ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فاذا أثبتته لزيد لم يصح اثباته لعمرو ، ثم ان كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فانه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر ، فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان — لا أن تفرق ، فتثبته أولا لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو •

ويعرض عبد القاهر — وهو بصدد تعريف الخبر — لافادة (أل) معنى الجنس ، ثم وضع وجوها منها ، فقال (٤٠) :

« واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له في ذلك وجوها :

الوجه الأول :

أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : (زيد هو الجواد ، وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل ، الا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود ، أو الشجاعة لم توجد الا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيظه لقصوره عن أن يبلغ الكمال ، فهذا كالأول

(٤٠) الدلائل ١١٨ •

في امتناع العطف عليه للاشراك ، فلو قلت : (زيد هو الجواد وعمرو)
كان خلفا من القول •

الوجه الثاني :

أن تقصر جنس المعنى الذى تفيد به بالخبر على المخبر عنه ، لا على
معنى المبالغة ، وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى
أنه لا يوجد الا منه ، ولا يكون ذلك الا اذا قيدت المعنى بشيء يخصه ،
ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يقيد بالحال ، والوقت ،
كقولك : هو الوفي حين لاتظن نفس بنفس خيرا •

وهكذا اذا كان الخبر بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولا
مخصوصا ، كقول الأعشى :

هو الرَّاهِبُ الْمَائَةِ الْمُصْطَفَاةِ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

فأت جعل الوفاء في الوقت الذى لايفى فيه أحد نوعا خاصا من
الوفاء •

وكذلك تجعل هبة المائة من الابل نوعا خاصا •

ثم انك تجعل كل هذا خبرا على معنى الاختصاص ، وأنه
المذكور دون من عداه ، ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لا يهب
هذه الهبة الا المدوح •

وربما ظن الظان أن اللام في (هو الواهب المائة المصطفاة) بمنزلتها
في نحو (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصده الى هبة مخصوصة ،

(٤١) المخاض : الحوامل ، ناقة عشراء ، بكنفساء مضى على حملها
عشرة اشهر •

كما كان القصد الى انطلاق مخصوص ، وليس الأمر كذلك ، لأن القصد
 هنا الى جنس من الهبة مخصوص ، لا الى هبة مخصوصة بعينها -
 يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أنه يجعله يهب
 المائة مرة بعد الأخرى - وأما المعنى في قوله : (زيد هو المنطلق) فعلى
 القصد الى انطلاق كان مرة واحدة ، لا الى جنس من الانطلاق ، فالتكرار
 هنا غير متصور .

الوجه الثالث :

ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في
 (زيد هو الشجاع) ، تريد ألا تعتمد بشجاعة غيره ، ولا كما ترى في
 قوله : (هو الواهب المائة المصطفاة) ، لكن على وجه ثالث ، وهو
 الذى عليه قول الخنساء :

إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد
 الحسن بشيء ، فيتصور أن يقصر على البكاء ، كما قصر الأعشى هبة
 المائة على المملوح ، ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن
 الظاهر الذى لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شك .

ومثله قول حسان :

وَإِنْ سَنِمَ الْمَجْدُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَيْتٍ مَخْزُومٍ ، وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ (٤٢)

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ، ومعروفا بها ،

(٤٢) يهجو أبو سفيان قبل اسلامه ، والمراد من كونه عبدا أن أمه
 ليست بقرشية ولم تلدها قبيلة مشهورة .

ولو قال ، (ووالدك عبد) ، لم يكن جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة .

وعلى ذلك قول الآخر :

أسود إذا ما أبدت الحرب نابهاً وفي سائر الدهر الغيوث المواطرن

الوجه الرابع (٤٣) :

بيان أن المسند اليه تنطبق عليه الصفة الموجودة في المسند ، كقولك : هو البطل المحامي ، وهو المتقى المرتجى ، وأنت لاتقصد شيئاً من وجوه التعريف السابقة ، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل ؟ — حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه — فإن كنت قد علمته ، وتصورته حق تصوره ، فأشدد عليه يدك ، فهو ضالتك وعنده بغيتك .

« ويزداد هذا المعنى وضوحاً — إذا كانت الصفة التي تريد الاخبار عنها عن المبتدأ مجرأة على موصوف ، كقول ابن الرومي :

هو الرجل المشروك في جُلِّ ماله ولكنه بالمجد والحمد مشرر

فكأنه يقول : فكر في رجل لا يتميز (٤٤) عفاة وجيرانه ومعارفه عنه في ماله ، وأخذ ماشاءوا منه ، فإذا استقرت صورته في نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل . »

ويلق عبد القاهر على الصفة المجرأة على موصوف حين يخبر عنها عن المبتدأ بقوله :

(٤٣) في هذا الوجه كلام عبد القاهر — بتصريف .
(٤٤) ماز الشيء وميزة : عزله وفصله ، العفاة : جمع عفاف وهو طالب الجود .

« وهذا فن عجيب الشأن ؛ وله مكان من الفخامة والنبيل ، وهو من سحر البيان الذى تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل » .

ثم يعلق على هذا البيت وأمثاله بقوله :

« فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم » .
ويدخل في هذا النوع كلمة (الذى) اذا وقعت مسنداً ، فيقول :
« وليس أغلب على هذا الضرب الموهوم من (الذى) فانه يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك ، ثم تعبر عنه بالذى ، ومثال ذلك قوله :

أخوك الذى إن تدعه لملمة
يُجِبُّكَ ، وإن تغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر :

أخوك الذى إن ربته قال إنما أربت ، وإن عاتبته لان جانبته^(٥٤)
فهذا ونحوه على أنك قدرت انساناً هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يتعين في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذى عرفته .
ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيل ، جرى على ما يوصف بالاستحالة كقولك للرجل وقد تمنى : هذا هو الذى لا يكون ، وهذا ما لا يدخل في الوجود » .

(٥٤) إن ربته : أي اثبت بها يرتاب فيه قال لك : أربت ، أي انتفت عنك الرتبة .

فقد رأينا أن بناء التراكيب اللغوية ، ونظم الكلام وتأليفه ، يحتاج الى دقة في الفهم ، وروية في التفكير، وبعد في الرؤية ، والبحث عن الدلالات المختلفة وما يستتبعها من المعاني القائمة كلها على قواعد النحو .

شبهات حول الخبر اذا كان ب (ال) او مجردا منها :

ويقف عبد القاهر وقفة متأنية — عند مجيء الألف واللام في الخبر
ويزيل شبها كانت عالقة ببعض الأذهان ، وأمورا كانت مستقرة في
نفوس بعض المعاصرين له .

(أ)

يفرق عبد القاهر بين (المنطلق زيد) وبين (زيد المنطلق)
فيقول (٤٦) .

وأما قولنا : (المنطلق زيد^(٧٤)) والفرق بينه وبين (زيد المنطلق)
فالحقول في ذلك ، أنك وان كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث
كون الغرض في الحالين (اثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد) فليس
الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

وبيانه : أنك اذا قلت (زيد المنطلق) فأنت في حديث انطلاق قد
كان وعرف السامع كونه الا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ ،
فاذا قلت : (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من
زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

وليس كذلك اذا قدمت « المنطلق » فقلت : (المنطلق زيد) بل
يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت انساا ينطلق بالبعد منك فلم تتبينه

(٤٦) الصفة حين تقدم وتجعل مبتدأ يراد بها الذات ، والاسم الذي
يقع خبرا لا يراد منه الذات وانما يراد منه المفهوم والسبب أن المستمع
قد عرف ذلك الشخص عينه والمجهول عنده انصافه بكونه صاحب هذا
الاسم .

ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؟، فقال لك صاحبك : (المنطلق زيد^(٤٧)) -
أى هذا الشخص الذى تراه من بعد هو زيد .

ثم يستمر فى التوضيح والبيان ، فيقول :

« وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج ، والرجل
ممن عرفته قديما ، ثم بعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : (اللابس
الديباج صاحبك) والذى كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه ؟
لشد ما نسيت !!) ، ولا يكون الغرض أن تثبت له لبس الديباج
لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن اخبار
مخبر واثبات مثبت للبه له .

فمتى رأيت الفاعل ، أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ
وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك
غير الغرض اذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا ، كقولك : «زيد المنطلق» .

فهذا هو غاية البراعة فى استنتاج الدلالات ، واستنباط المفاهيم
للكلام حسب اختلاف المقامات ، فلم يكن التركيب النحوى مجرد شكل
يخضع لمقتضيات العوامل ، وانما هناك شئ وراء ذلك ، وهو سر البلاغة
ودلائل الاعجاز الذى تتناول اليه الأفهام ، ويتسابق فيه أهل النظر
والبصيرة .



(٤٧) القاعدة انه يبدأ بالاعرف فالذى تراه منطلقا أعرف عندك من
زيد ، لأنه شخص أمام عينك تشير اليه وهو منطلق وانت تجهل انه زيد .

(ب)

ثم وضح شبهة أخرى كانت شائعة بين خواص النحويين ،
فيقول (٤٨) :

« واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب
حتى ظن أن المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما
بتقديم وتأخير . »

ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) : اذا اجتمع معرفتان
كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا ، كقولك : كان زيد
أخاك ، وكان أخوك زيدا .

فيظن من هنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضى ألا يختلف
المعنى ، بأن تبدأ بهذا وتثنى بذلك ، وحتى كان الترتيب الذي كان يدعى
بين المبتدأ والخبر ، وما يوضع لهما من المنزلة في التقديم والتأخير يسقط
ويرتفع اذا كان الجزآن معا معرفتين .

ومما يوهم ذلك أنك تقول : الأمير زيد ، وجئتك والخليفة
عبد الملك ، فيكون المعنى على اثبات الامارة لزيد والخلافة لعبد الملك ،
كما يكون اذا قلت : زيد الأمير ، وعبد الملك الخليفة .

وهكذا من يتوهم في نحو قوله (٤٩) :

أَبوك حَبَابٌ سَارِقٌ الضَّيْفُ بُرْدَه وَجَدْتِي يَا حَجَّاجُ فَارُسُ شَمْرَا

(٤٨) الدلائل ، ص ١٢٤ .

(٤٩) الشاعر جميل بن معمر العدري يلم الحجاج ، وسارق الضيف :
من اضافة اسم الفاعل الى فاعله ، شمر : اسم فرسه .

١٤٨

أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك ، وفارس شمر جدى ،
« وهو موضع غامض » .

والذى يبين وجه الصواب ، ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين ،
أنك إذا تأملت الكلام وجدت مالا يحتمل التسوية ، وما تجد الفرق
قائما فيه قايما لاسبيل الى دفعه هو الأعم (٥٠) الأكثر .

وان أردت أن تعرف ذلك فانظر الى ما قدمت لك من قولك :
(اللابس الديباج زيد) وأنت تشير الى رجل بين يديه .

ثم انظر الى قول العرب : ليس الطيب إلا المسك .

وقول جرير : « أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا » ؟

وقول المتنبي : « أَلَسْتُ ابْنَ الْأُولَى سَعِدُوا وَسَادُوا » ؟

وأشبه ذلك مما لا يحصى ، ولا يعد ، وأرد المعنى أن يسلم لك
جمع قلب طرفى الجملة ، وقل : ليس المسك الا الطيب ، وأليس خير من
ركب المطايا اياكم ؟ وأليس ابن الأولى من سعدوا وسادوا اياك ؟ - تعلم
أن الأمر على ما عرفت من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم
والتاخير » .

فعبء القاهر يخطئ بعض النحويين الذين يسوون بين المعرفتين
إذا وقعتا مبتدأ وخبرا فى أن المعنى لم يختلف إذا تقدم أحدهما وتأخر
الآخر ، وبرهن على خطأ من ظن ذلك ، بعد أن قرر بأن هذا باب غامض
يحتاج الى تأمل ، ثم بين الوضع الصحيح وطبق عليها بأكثر من مثال .

(٥٠) الأعم ، مفعول وجبت .

(٥١) لغة تميم اهمال (ليس) مع «الا» حملا على (ما) كهذا القول .

(ج)

ثم يستمر عبد القاهر ليوضح شبهة أخرى ، وكان القصص من توضيحها تأكيد كلامه السابق وزيادة بيان — أن المعرفتين اذا كانت احدهما مبتدأ والأخرى خبرا لابد من وجود فرق بينهما في المعنى — يقول (٥٣) :

« وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق ، وهى أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند اليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى •

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد ، وأسندته اليه ، ف (زيد) مثبت له ، و (منطلق) مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة — أى من جهة أن كان المبتدأ هو الذى يثبت له المعنى ويسند اليه ، والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند •

ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : منطلق زيد ، ولوجب أن يكون قولهم : ان الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا •

واذا كان هذا كذلك ، ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبرا ، فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول — فاذا قلت : زيد أخوك ، كنت قد أثبتت بـ (أخوك) معنى لـ (زيد) — واذا قدمته

وأخبرت فقلت : أخوك زيد - وجب أن تكون مثبتا بـ (زيد) معنى
 لـ (أخوك) ، والا كان تسميتك له الآن مبتدأ واذ ذاك خبرا تفسيرا
 للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى الى ألا يكون لقولهم (المبتدأ والخبر)
 فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد
 منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يشك في سقوطه •

ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى - اذا جئت بعرفتين
 ثم جعلت هذا المبتدأ وذاك خبرا تارة ، وتارة بالعكس ، قولهم : (الحبيب
 أنت) و (أنت الحبيب) •

وذاك أن معنى (الحبيب أنت) أنه لافصل بينك وبين من تحبه اذا
 صدقت المحبة ، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان - كما
 جاء عن بعض الحكماء أنه قال : الحبيب أنت الا أنه غيرك - فهذا كما
 ترى فرق لطيف وثقته شريفة •

ولو حاولت أن تفيدها بقولك : (أنت الحبيب) حاولت مالا يصح ،
 لأن الذي يعقل من قولك : (أنت الحبيب) هو ما غناه المتنبي في قوله (٥٣) :

أنت الحبيب ولكني أعوذ به من أكون محباً غير محبوب

ولا يخفى بعد ما بين الغرضين ، فالمعنى في قولك : (أنت الحبيب)
 أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس •

واذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون
 (أخوك زيد) و (زيد أخوك) بمعنى واحد •

(٥٣) كان المتنبي يمدح كافورا بقصيدة منها هذا البيت •

وهكذا يتبين صبر عبد القاهر في الاستنتاج ، وجهده في الاستنباط مستعينا على ذلك بحس مرهف ، وذوق بلاغى أصيل ، ونلمح قدرته الفذة في التصريف في التراكيب النحوية ، والعبارات اللغوية ، وتوليده منها المعانى اللطيفة ، والدلالات المختلفة ، والتفريق بين التراكيب والأساليب بفروق دقيقة ، لاستخلص الا بصفاء الذهن ، والتروى في الفكر ، والتمعن في البحث ، بحث عما تحت السطور من معان ، وما تحتويه من دلالات ، وما يتبعها من احياءات ، وكل تلك المعانى واللطائف قائمة على معانى النحو .

٢ - القصر

(انما) عند النحاة :

تحدث عبد القاهر عن القصر بتعريف المسند والمسند اليه حين تحدث عن مجيء الألف واللام في الخبر ، ولاحظ أن القصر في نحو : (المنطلق زيد) أقوى منه في : (زيد المنطلق) ، وبين ما يترتب على ذلك من تغيير في المعانى .

وتمة لكلامه في القصر نورد بقية حديثه عنه ، وقد بدأ بالحديث عن (انما) ، وهى (إن) المتصلة بـ (ما) الزائدة ، وقد نزلت مع (ما) منزلة الكلمة الواحدة و (ما) هى التى يسمها النحويون كافة - أى تحجب (إن) عن العمل - وقد نتج عن هذه الملازمة بين جزأها تغير في الوظيفة التى كانت (إن) تؤديها منفردة ، لأن الكلمتين قبل التركيب كان لكل منهما معنى على حدة ، ولما ركبتا أصبح لهما معنى جديد ، وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا مخففا الى توكيد مشدد .

وليس القصر بـ (انما) و (ما وإلا) بمنزلة واحدة ، ولم يستعمل

ليكونا بمنزلة المترادفين ، يقول عبد القاهر متبها لهذا ، ومخطئا من كان على خلافه (٥٤) :

« قال أبو علي في الشِّيرَازِيَّاتِ (٥٥) : يقول ناسٌ من النحويين في نحو قولِهِ تَعَالَى : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ » إِنَّ الْمَعْنَى : مَا حَرَّمَ رَبِّي إِلَّا الْفَوَاحِشَ .

قال : وأصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق (٥٦) :

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدُّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمُ أَنَا أَوْ مِثْلِي
فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقيم ، ألا ترى أنك لا تقول : يدافع أنا ، ولا يقاتل أنا ؟ ، وإنما تقول : أدافع وأقاتل — الا أن المعنى لما كان : ما يدافع الا أنا — فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه الا — حملا على المعنى .

وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ » (٥٨) النصب في (الْمَيْتَةَ) هو القراءة ، ويجوز : (إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) .

-
- (٥٤) الدلائل ، ص ٢١٤ وما بعدها .
(٥٥) هو أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، والشيرازيات : من كتبه .
(٥٦) الأعراف ، الآية ٢٣ .
(٥٧) قال يخبر جريرا بأنه يحمي نسائه وأحسابه ، ذاد ، دافع ، الدمار : العرض والحريم ونحوهما مما يلزم المرء حفظه ؛
(٥٨) النحل ، الآية ١١٥ .

قال أبو اسحاق^(٥٩) : والذي اختاره أن تكون (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل ، ويكون المعنى : ماحرم عليكم إلا الميتة ، لأن (انما) تأتي اثباتا لما ذكر بعدها ونفيا لما سواه ، وقول الشاعر :

... .. وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي — انتهى كلام أبي على *

الفرق بين (انما) والعطف بـ (لا) — والنفي والاستثناء

وبعد أن بين عبد القاهر وجهة نظر بعض النحويين في التسوية بين الصورتين ، أخذ يوضح الفروق بينهما في المعنى ، فقال :

(أ)

اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك ، فاعلم أنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد ، وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق •

يبين لك أنهما لا يكونان سواء ، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما والا) يصلح فيه (انما) ، ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى : « وما من اله الا الله^(٦٠) » ، ولا في نحو قولنا : ما أحد^(٦١) الا وهو يقول ذاك ؟ — اذ لو قلت : انما من اله الا الله ، وانما أحد وهو يقول ذاك — قلت ما لا يكون له معنى •

(٥٩) هو إبراهيم أخذ من المبرد وتعلب ، وكان يخرط الزجاج وعنه أخذ أبو على الفلوسي (ت ٣١١ هـ) •

(٦٠) آل عمران ، الآية ٦٢ •

(٦١) لأن (أحدا وعربيا وديارا) لا تقع في حيز الإثبات •

فأنت قلت : أن سبب ذلك أن (أحدا) لا يقع إلا في النفي ، وما
يجرى مجرى النفي من النهي والاستفهام ، وأن (من) الزائدة في (مامن
إله إلا الله) كذلك لا تكون إلا في النفي •

قيل : ففى هذا كفاية ، فانه اعتراف بأن ليسا سواء ، لأنهما لو
كافا سواء لكان ينبغي أن يكون في (إنما) من النفي مثل ما يكون في
(ما والا) •

وكما وجدت (إنما) لاتصلح فيما ذكرنا ، كذلك نجد (ما والا)
لاتصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه (إنما) ، وذلك مثل قولك :
إنما هو درهم لا دينار - لو قلت : ما هو إلا درهم لا دينار (٦٢) - لم
يكن شيئا •

واذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا (إنما) في معنى (ما والا)
لم يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق ، وأن يسقطوا الفرق •

(ب)

ويوضح عبد القاهر فرقاً ثانياً بين الصورتين ، فيقول :

اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ،
ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة ، تفسير ذلك :

أنت تقول للرجل : إنما هو أخوك - وإنما هو صاحبك القديم -

(٦٢) لأن النفي بـ « لا » لا يجتمع النفي والاستثناء ، وقد وقع في
كلام الحريري في قوله :
لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه على ما تجلّى يومه لا ابن أمسه
ويجاء (إنما) والتقديم (لأن) النفي فيها غير مصرح به ، ويكون
القصّر بهما والمطف بـ (لا) تأكيد •

لا تقول لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقر به ، إلا أنك تريد أن تبه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصباح ، ومثله قول الآخر (٦٣) :

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ ، وَالْأَبُ الْقَاطِعُ أَخْبَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ
لم يرد أن يعلم كافورا أنه والد ولا ذاك منا يحتاج كافور فيه الى الاعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد .

ومثل ذلك قولهم : « إِنَّمَا يَعَجِّلُ مَنْ يَخْشَى الْفَوْتَ - وذلك أن من المعلوم الثابت في النفوس أن من لم يخش الفوت لم يعجل .

ومثاله من التنزيل قوله تعالى : « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ » (٦٤)
وقوله عز وجل : « إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ » (٦٥)
وقوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا » (٦٦) ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم ، وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع وَيَعْقِلُ ما يُقَالُ له ، وكذلك معلوم أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع مَنْ يُؤْمِنُ بالله ، فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد .

وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله (٦٧) :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

(٦٣) قاله المتنبي حينما أراد قوم من الفلماني أن يفسدوا ابن الاخشيذ على كافور مولاه فطالبهم بتسلتهم اياه وصالحهم .

(٦٤) الانعام ، الآية ٣٦ .

(٦٥) يس ، الآية ١١ .

(٦٦) النازعات ، الآية ٤٥ .

(٦٧) هو عبد الله بن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير .

ادعى في كون المدّوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها المدحون أنها ثابتة لهم ، وأنهم قد شهرُوا بها ، وأنهم لم يصفوها إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد .

ومثله قولهم : انما هو أسد ، وانما هو نار ، وانما هو سيف صارم — إذا أدخلوا (انما) جعلوا ذلك في حكم الظاهر والمعلوم الذي لا ينكر ، ولا يدفع ، ولا يخفى .

وأما الخبر بالنفي والاثبات نحو — ما هذا إلا كذا ، وإن هو إلا كذا — فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فإذا قلت : ما هو إلا مصيب ، أو ما هو إلا مخطيء ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته — وإذا رأيت شخصا من بعيد ، فقلت : ما هو إلا زيد ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وانما انسان آخر ، ويجد في الإنكار أن يكون زيدا .

وإذا كان الأمر ظاهرا — كالذي مضى — لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبيهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ، ومن حسن التحاب : ما هو إلا أخوك ، وكذلك لا يصح في (انما أنت والد) ما أنت إلا والد .

فأما نحو (انما مصعب شهاب) فيصلح فيه أن يقول : (ما مصعب إلا شهاب) ، لأنه ليس من المعلوم على الصحة ، وانما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك — وإذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقول بالنفي والاثبات ، إلا أنك تخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة من حيث لا يكون قد ادعيت فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكر ، ولا يخالف فيه مخالف .

ثم يعود للكلام مرة أخرى في هذا الموضوع بعد خمسة عشر
صفحة ليضيف إليه بيانا فيقول (٦٨) :

« وما يجب عليك أن تجعله على ذكر منك من معاني (إنما)
ما عرفتكم أولا من أنها قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم
أنه معلوم ، ويدعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :

إنما مُصْعَبٌ شهابٌ من الله

ومن اللطيف في ذلك قول قيس بن حصن :

ألا أيها الناهي فزارة بعدما أجدت لِعَزْوٍ - إنما أنت حالمٌ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ
لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ » دخلت (إنما) لتدل
على أنهم حين ادَّعَوْا لأنفسهم أنهم مُصْلِحُونَ ، أظهروا أنهم يَدَّعُونَ
من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أكَّد في تكذيبهم والرد عليهم ،
فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه ، وبين (إن) الذي هو للتأكيد ،
ف قيل (ألا إنهم هم المُفْسِدُونَ ولكن لا يشعرون) .

وجملة القول أنك متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك
فيه قد جاءك بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه .
فمن ذلك :

قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، إِنْ أَنْتَ إِلَّا
نَذِيرٌ » (٦٩) إِنَّمَا جَاءَ - والله أعلم - بالنفي والإثبات ، لأنه لما قال

(٦٨) الدلائل ، ص ٢٣١ .
(٦٩) فاطر ، الآية ٢٢ ، ٢٣

تعالى : « وما أنت بمسمع من في القبور » وكان المعنى في ذلك : أن يقال للنبي - صلى الله عليه وسلم - أنك لا تستطيع أن تحول قلوبهم عما هم عليه من الآباء ، ولا تملك أن ترفع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم في جهلهم ، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم ، وتتلوه عليهم - كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي - صلى الله عليه وسلم - حال من قد ظن أنه يملك ذلك ، ومن يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ، ويحذر ، فأخرج اللفظ مخرجه ، إذا كان الخطاب مع من يشك ، فقيل : (ان أنت الا نذير) .

(ح)

ثم يشير عبد القاهر الى فرق ثالث بين (انما ، والنفي والاستثناء) ، فيقول (٧٠) :

« واعلم أنها (أى انما تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فإذا قلت : انما جاءني زيد - عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره ، فمعنى الكلام معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة ، وليس كذلك الأمر في (جاءني زيد لا عمرو ، فانك تعقلها في حالين) . »

ويشير عبد القاهر في خلال ذلك الى معنى القصر بـ (لا) العاطفة ، ليوازن بين القصر بها والقصر بـ (انما) ، فيقول :

« ثم اعلم أن قولنا في (لا) العاطفة أنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، ليس المراد به أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك في الفعل ، بل تنفي أن يكون الفعل الذي قلت أنه كان من الأول قد كان من الثاني دون الأول . »

(٧٠) دلائل الإعجاز ، ص ٢١٩ وما بعدها .

ألا ترى أن ليس المعنى في قولك : جاءني زيد لا عمرو ، أنه لم يكن من عمرو مجيء اليك مثل ما كان من زيد ، فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك •

والنكتة : أنه لا شبهة في أن ليس هناك جائيان ، وأنه ليس الا جاء واحد ، وانما الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : جاءني زيد لا عمرو — أنه زيد وليس بعمرو •

ونكتة أخرى : وهي أنك لا تقول : جاءني زيد لا عمرو — حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء اليك من جاء ، الا أنه ظن أنه كان من عمرو ، فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ، ولكن من زيد •

وعبد القاهر في تحليله هذا للمعنى القصر ب (لا) العاطفة يريد أن يؤكد أن هذا النوع من القصر لا يكون الا في (قصر القلب) — دون (قصر الافراد والتعيين) ، وهذا يخالف ما عليه الجمهور فقد أجازوا استعمال القصر ب (لا) في الثلاثة حسب اعتقاد المخاطب من شركة ، أو عكس حكمك ، أو التردد في اثبات الحكم لواحد بعينه •

ويجري عبد القاهر معنى القصر في (انما) مجرى معنى القصر في (لا) العاطفة فيقول :

« واذ قد عرفت هذه المعاني في الكلام ب (لا) العاطفة ، فاعلم أنها بجملتها قائمة في الكلام ب (انما) — فاذا قلت : انما جاءني زيد — لم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاءك مع زيد غيره ، ولكن أن تنفى أن يكون المجيء الذي قلت ، انه كان من عمرو •

وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في أن ليس ههنا جائيان وأن ليس الا جاء واحد — وانما تكون الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو ، فاذا قلت : انما جاءني زيد — حقت الأمر في أنه زيد •

وكذلك لا تقول : انما جاءني زيد - حتى يكون قد بلغ المخاطب
أن قد جاءك جاء ولكنه ظن أنه عمرو « مثلاً » فأعلمته أنه زيد » .

(د)

ونتيجة لما مضى من شرح وبيان ، أخذه يفرق بين القصر ب (انما)
و (النفي والاستثناء) من جهة المعنى ، فقال : « اعلم أنك اذا قلت :
ما جاءني الا زيد احتمل أمرين :

أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالمجيء ، وأن تنفيه عن عداه ،
وأن يكون كلاماً تقوله ، لا • لأن بالمخاطب حاجة الى أن يعلم أن زيدا
قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة الى أن يعلم أنه لم يجيء اليك غيره •

والثاني : أن الذي ذكرناه في (إنمّا) ويكون كلاماً تقوله ليُعلم
أنَّ الجائي زيد لا غيره ، فمن ذلك قولك للرجل يدعى أنك قلت قولاً
ثم قلت خلافه : ما قلت اليوم إلا ما قلتُ أمس بعينه ، ويقول : لم
تَرَ زيدا ، وإنما رأيت فلاناً ، فتقول : بل لم أرَ إلا زيدا .

وعلى ذلك قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ لِنِ اعْبُدُوا
اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » ^(٧١) ، لأنه ليس المعنى أنني لم أزد على ما أمرتني به
شيئاً - ولكن المعنى : أنني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلتُ
خلافه ، ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا

المعنى : أنا الذي قطر الفارس ، وليس المعنى : علي أنه يريد أن
يزعم أنه انفراد بأنه قطره ، وأنه لم يشركه في غيره •

وبعد هذا التوضيح والبيان الذى يدل على التأمل الواعى ،
والنضج فى الفهم من عبد القاهر ، نرى أن معنى القصر بـ (انما) لا يكون
الا فيما سمي فيما بعد بـ (قصر القلب) ، بينما معنى القصر بـ (ما والا)
يجوز أن يكون من قبيل (قصر القلب) أو نفى الشركة - وهى ما سمي
(قصر الافراد) - على حسب المعنى والمقام *

ولم يشر الى ما سماه البلاغيون بعده باسم (قصر التعيين) ،
وكأن عبد القاهر يدمج هذه الصورة فى صورة (قصر الافراد) *

(هـ)

ثم يشير عبد القاهر الى موضع أخير من الفرق بين معنى القصر بـ
(انما) ومعنى القصر بـ (ما والا) ، وهو أنها تأتى للتعريض ، وهو
أحسن مواضع (انما) ، فيقول (٧٢):

ثم اعلم أنك اذا استقرت وجدتها أقوى ما تكون ، وأعلق ماترى
بالقلب ، اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض
بأمر هو مقتضاه ، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى : «انما
يتذكر أولو الألباب» (٧٣) أن يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن
يذم الكفار ، وأن يقال أنهم من فرط العناد ، ومن غلبة الهوى عليهم فى
حكم من ليس بذى عقل ، وأنكم ان طمعتم منهم فى أن ينظروا
ويتذكروا ، كنتم كمن طمع فى ذلك من غير ذى الألباب *

وكذلك قوله : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا » (٧٤) ، وقوله عز
اسمه : « إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ » (٧٥) - المعنى : ع

(٧٢) الدلائل ، ص ٢٣٠

(٧٣) الزمر ، الآية ٩

(٧٤) النازعات ، الآية ٤٥

(٧٥) فاطر ، الآية ١٨

١٢٣.

أَنْ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْخَشْيَةُ ، فَهُوَ كَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أُذُنٌ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ
يَعْقِلُ ، فَالْإِنْذَارُ مَعَهُ كَلًّا إِنْذَارُ .
ومثال ذلك من الشعر (٧٦) :

أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مُحِبَّتَهَا إِنَّمَا لِلْعَبِيدِ مَا رُزِقَا

الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ،
ويعلم أنه ينبغي له أن يقطع الطمع من وصلها ، ويأبى من أن يكون منها
اسعاف .

ومن ذلك قوله (٧٧) : وَلَئِنَّمَا يَعْذِرُ الْعُشَّاقُ مَنْ عَشَقَا .

يقول : انه ليس للعاشق أن يلوم من يلومه في عشقه ، وأنه ينبغي
مَنْ لَا يَنْكُرُ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَانْه لَا يَعْلَمُ كَنَّهُ الْبَلْوَى فِي الْعَشْقِ ، وَلَوْ كَانَ ابْتَلَى
بِهِ لَعَرَفَ مَا هُوَ فِيهِ فَعَذَرَهُ .

وقوله (٧٨) :

مَا أَنتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ وَإِنَّمَا نُجْحُ الْأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ
فَالْيَوْمَ حَاجَتُنَا إِلَيْكَ وَإِنَّمَا يُدْعَى الطَّبِيبَ لِسَاعَةِ الْأَوْصَابِ

يقول في البيت الأول أنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك
السبب إليه ، ويقول في الثاني : انا قد وضعنا الشيء في موضعه ، وطلبنا
الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض من الحاجة ، وعولنا على

(٧٦) هو العباس بن الأحنف في محبوبته فوز .

(٧٧) هو للعباس أيضا وصدر البيت : « يلوم في الحب من لم يدر
ظعم الهوى » .

(٧٨) قيل هما للزبير بن بكار كان قاضيا بمكة . (بت ٢٥٦ هـ) بمدح
بهما الفضل بن خاقان وزير المتوكل .

فضلك ، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم كان قد أصاب بالتمويل موضعه ، وطلب الشيء من معدنه •

ثم أن العجيب أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (انما) « فلو قلت : (يتذكر أولو الألباب) لم يدل على ما يدل عليه من الآية ، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه ، وليس إلا أنه ليس فيه (انما) •

والسبب في ذلك أن هذا التعريض انما وقع بأن كان من شأن (انما) أن تضمن الكلام معنى النفي من بعد الاثبات ، والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل - وإذا أسقطت من الكلام فليل : يتذكر أولو الألباب - كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر عنهم ليس منهم ، ومحال أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه ••

وهذا موقع فيه دقة وغموض ، وهو مما لا يكاد يقع في نفس أحد أنه ينبغي أن يتعرف سببه ، ويبحث عن حقيقة الأمر فيه » •



فعبد القاهر استطاع بجدارته أن يفسر التراكيب النحوية ، والأساليب اللغوية ، والنظم في الكلام ، والتأليف فيه تفسيراً رده فيه إلى المعاني الإضافية والتابعة للمعاني الأول ، والتي تتلمس من الكلام حسب مضامينه والدلالات الكمية والدفينة فيه •

ويعرض لبعض الآيات القرآنية ، والآيات الشعرية ، مبيناً فيها دقة التعبير ، وجمال المعاني ، وروعة الدلالات •

ففي مقام القصر بـ (انما) بين أن هناك فروقا في المعنى بينها وبين

(النفى والاستثناء) وأن بين الأسلوبين فروقا من المعاني الإضافية :
والدلالات الخفية تفهم من التراكيب النحوية ، وقد وضحتها بما لا مزيد
عليه ، وأحسبه أنه في هذا فريد .

وقد بين خطأ النحاة فيما ذهبوا إليه من أن الأسلوبين في القصر
سواء في المعنى ، متفقان في المضمون ، وأتى بالشواهد العربية تمكينا
لقوله ، وهو في هذا كان رائدا للفكرة ، وتبعه في هذا كل النحويين
والبلاغيين .

(٣) فروق في الحال

جملة الحال بالواو أو بدونها :

كتب عبد القاهر فصلا بعنوان : « فروق في الحال لها فضل تعلق
بالبلاغة » وهذا الفصل يكاد يعادل ماكتبه في « الفصل والوصل » ،
ولعل في هذا مايشير الى أهميته في النظم والتراكيب الكلامية ، وما
يستتبعها من معان ودلالات .

فيحدث عن الحال (٧٩) ، ويبين أنها تجيء مفردة ، وجملة ، والجملة
تأتي مرة بالواو ، وأخرى بغيرها .

فمثال مجيئها مع الواو : « أثنى وعليه ثوب ديباج ، ورأيت عليه
كتفه سيف ، ولقيت الأمير والجند حوالياه .

ومثال مجيئها بغير الواو : « جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه ،
وأثنى عمر يقود فرسه ، وفي تمييز ما يقتضى الواو مما لا يقتضيه
صعوبة .

والقول في ذلك أن الجملة اذا كانت من مبتدأ وخبر ، فالغالب عليها أن تجيء مع الواو ، كقولك : جاءني زيد وعمرو أمامه ، وأتاني وسيفه على كتفه ، فان كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال ، لم يصلح بغير الواو ألبتة ، وذلك كقولك : جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ، ودخلت عليه وهو يملأ الحديث ، وانتهيت الى الأمير وهو يعبى الجيش ، فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح ، فلو قلت : جاءني زيد هو راكب ، ودخلت عليه هو يملأ الحديث ، لم يكن كلاما .

فان كان الخبر في الجملة من المبتدأ أو الخبر ظرفا ثم كان قد قدم على المبتدأ كقولنا : عليه سيف ، وفي يده سوط ، كثر أن تجيء بغير واو ، فما جاء منه قول الشاعر :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتنيها خرجت مع البازي على سواد

ويطيل عبد القاهر في مواضع التزام الواو الحال أو عدم التزامها ، كما يزيد في الاستشهاد بالشعر ، ثم ينتهي الى أن يقول (٨٠) :

« واذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا ، قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلا بد من أن يكون ذلك انما كان من أجل علل وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جملة لاتصلح الا مع الواو ، وأخرى لاتصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها الواو وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة ، وفي الوقوف على العلة في ذلك اشكال وغبوض ، وذلك لأن الطريق اليه غير مسلولك ، والجهة التي منها تعرف غير معروفة . »

ثم يحاول عبد القاهر التماس العلة لذلك ، فيقول (٨١) :

« فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ، ثم امتنعت عن الواو ، فذلك لأجل أنك عمدت الى الفعل الواقع في صدرها فضممته الى الفعل الأول في اثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذلك ، لأنك مستأنف بها خبرا وغير قاصد الى أن تضمها الى الفعل الأول في الاثبات .

تفسير هذا أفك اذا قلت : جاءني زيد يسرع ، كان بمنزلة قولك : جاءني زيد مسرعا في أنك تثبت مجيئا فيه اسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرا واحدا ، وتريد أن تقول : جاءني كذلك ، وجاءني بهذه الهيئة .

واذا قلت : جاءني وغلामه يسمى بين يديه ، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه ، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبرا ، وابتدأت اثباتا ثانيا لسعى الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه .

ولما كان المعنى على استئناف الاثبات احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجاء بالواو ، كما جرى بها في قولك : زيد منطلق وعمر ذاهب ، والعلم حسن والجهل قبيح .

وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة الى جملة ، ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط نحو : ان تأتني فأت مكرم — فانها وان لم تكن عاطفة ، فان ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها » .

فالتركيب النحوي الحالى ، ونظم الجملة به ، يشع من خلاله
أحياءات ودلالات ، وكلها تدور حول الواو وجودا وعدما ، فوجود
الواو فى جملة الحال يثير الى أن جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها ،
وتفيد معنى جديدا ، فلهذا لزم الربط بينهما فكانت الواو •

وامتناع الواو فى جملة الحال يدل على أن جملة الحال جملة
مضمومة فى المعنى الى صدر الجملة الأولى وكأنهما اثبات واحد ، فالكلام
موصول أوله بآخره ، وكأن فى هذا فصل لجملة الحال عن صاحب الحال ،
وفى ذلك اختلال فى تركيب الجملة •

(٤) الفصل والوصل

دقيقته وغموضه :

نحس دائما أن عبد القاهر فى تفكيره يتناول الكلمة أو الجملة ،
ونجدها عند النظرة الأولى أنها تكاد تكون ميتة الدلالة ، سقيمة المعنى ،
لكن ما ان يعمل فيها عقله ، وتتلفها يده الصانع ، وذهنه الصافي ، حتى
يعيد لها الحياة وتصيح بالمدلول ، ولا يتركها الا وكأنها خلقت خلقا
جديدا •

وقد لمسنا منه ذلك فى فنون من القول — فى فروق الخبر ، وفى
طرق القصر ، وفى فروق الحال — ونحسه الآن فى (الفصل والوصل) •
« فقد قنع الناس فيه بأن يقولوا اذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف : ان
هذا الكلام قد استؤنف ، وقطع عما قبله ، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على
ذلك ، ولقد غفلوا غفلة شديدة » (٨٢) •

ولا ندري ما قصد عبد القاهر بهؤلاء (الناس) ، ومن يعينهم بهذا التقصير في البحث والحق أن بعض بحوث (الفصل والوصل) وجدت عن سيبويه والقراء^(٨٣) — بعيدا عن تلك المصطلحات المتأخرة — فعمله يقصد غيرهم .

ثم ان عبد القاهر يعلن بعد الدراسة والبحث « أنه مامن علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : انه خفي غامض ، ودقيق صعب ، الا وعلم هذا الباب أغص ، وأخفي ، وأدق وأصعب^(٨٤) » .

كما أنه يذهب الى « أنه من أسرار البلاغة ، وبما لا يتأتى لتسام الصواب فيه الا الأعراب الخالص ، والأقوام طبعوا على البلاغة ، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام ، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حد البلاغة ، فقد جاء عن بعضهم^(٨٥) أنه سئل عنها ، فقال : معرفة الفصل من الوصل ، ذاك لغموضه ، ودقة مسلكه . وأنه لا يكمل لأحراز الفضيحة فيه أحد الا كمل لسائر معاني البلاغة^(٨٦) » .

بحث عبد القاهر (الفصل والوصل) بحثا منظما يقوم على التقسيم

(٨٣) انظر الكتاب ، ج ١/٢٢٥ ، معاني القرآن ، ج ٢/٦٨ ، وانظر هذا البحث مفصلا في « المعاني في ضوء أساليب القرآن » للمؤلف ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ط ثلاثة دار المعارف .

(٨٤) الدلائل ، ص ١٥١ .

(٨٥) البيان والتبيين ، ج ١/٨١ ، وقد فسر الشيخ المراغي — محقق دلائل الإيجاز ، ص ١٤٥ ، أن الذي سئل عن البلاغة هو أبو علي الفارسي — والتاريخ لا يؤيد هذا ، لأن أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) أي بعد الجاحظ بمائة وعشرين عاما ، وهذا القول مروي عن الجاحظ في (البيان والتبيين) فكيف يروي الجاحظ عنه هذا القول ؟ ، كما أن الجاحظ روى هذا الموضوع عن عدد آخر من الجنسيات كالهندي واليوناني مما يدل على أنه لا يريد شخصا بعينه وإنما يريد الجنس .

(٨٦) الدلائل ، ص ١٤٥ .

والتحديد والتعليل ، وربطه بباب العطف بعد أن ربط البلاغة بمعاني النحو ، وأجمل مواضع (الفصل والوصل) بقوله (٨٧) :

ان الجمل على ثلاثة أضرب :

١ - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف ألبنة ، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه •

٢ - وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، فيكون حقها العطف •

٣ - وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل شيء ان ذكر لم يذكر الا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحق هذا ترك العطف ألبنة •

فتترك العطف يكون اما للاتصال للغاية ، أو للاتصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين » •

مواضع الفصل :

ويمثل عبد القاهر^(٨٨) لمواضع الفصل بقوله تعالى : « أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ، لَا رَيْبَ فِيهِ^(٨٩) » ، وَيَقُولُ : « قَوْلُهُ : (لَا رَيْبَ فِيهِ) بَيَانٌ وَتَوْكِيدٌ وَتَحْقِيقٌ لِقَوْلِهِ : (ذَلِكَ الْكِتَابُ) وَزِيَادَةٌ تَشْبِيهُ لَه ، وَمَنْزِلَةٌ

(٨٧) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٨

(٨٨) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٩

(٨٩) البقرة ، الآية ١ ، ٢

أَنْ تَقُولَ : هُوَ ذَلِكَ الْكِتَابُ ، فَنَعِيدُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً لِنَتَّبِيتِهِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُشَبِّهُ الْخَبَرَ غَيْرَ الْخَبَرِ ، وَلَا شَيْءٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى ضَامٍّ يَضُمُّهُ إِلَيْهِ ، وَعَاطِفٌ يَعْطِفُهُ عَلَيْهِ .

وَمَثَلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » ، خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ^(٩٠) .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَا يُؤْمِنُونَ) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » وَقَوْلُهُ : « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ » تَأْكِيدٌ ثَانٍ . أَيْ بَلَغَ مِنَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ كَانَ حَالُهُ إِذَا أُنْذِرَ مِثْلَ حَالِهِ إِذَا لَمْ يَنْذَرْ كَانَ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ ، وَكَانَ مَطْبُوعًا عَلَى قَلْبِهِ لَا مُحَالَةً .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَاوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ » ، يُخَادِعُونَ اللَّهَ ^(٩١) « إِنَّمَا قَالَ : (يُخَادِعُونَ) وَلَمْ يَقُلْ : (وَيُخَادِعُونَ) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْمَخَادِعَةَ لَيْسَتْ شَيْئًا غَيْرَ قَوْلِهِمْ : (آمَنَّا) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، فَهُوَ إِذَنْ كَلَامٌ أَكْثَرُ بِهِ كَلَامٌ آخَرُ هُوَ فِي مَعْنَاهُ .

وَهَكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا : آمَنَّا ، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا : إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » ^(٩٢) .

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : (إِنَّا مَعَكُمْ) أَنَا لَمْ نَقُلْ بِالنَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وَلَمْ تَتْرَكِ الْيَهُودِيَّةَ ، وَقَوْلِهِمْ : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ »

(٩٠) البقرة ، الآية ٦ ، ٧

(٩١) البقرة ، الآية ٨ ، ٩

(٩٢) البقرة ، الآية ١٤ ، ١٥

خبر بهذا المعنى بعينه ، لأنه لافرق بين أن يقولوا : انا لم نقل ماقلناه من أنا (آمنا) الا استهزاء ، وبين أن يقولوا : انا لم نخرج من دينكم وانا معكم ، بل هما في حكم الشيء الواحد •

وقوله تعالى : اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ، وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ .
الظاهر - كما لا يخفى - يقتضى أن يُعْطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ :
« إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ » ، وذلك أَنَّهُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ عَنْهُ ، بَلْ نَظِيرُ
مَا جَاءَ مَعْطُوفاً مِنْ قَوْلِهِ : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ »^(٩٣) وقوله :
« وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ »^(٩٤) ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا يَرُدُّ فِيهِ الْعَجْزُ عَلَى
الصَّدْرِ^(٩٥) .

ولكنه جاء غير معطوف لأمر أوجب ذلك ، وهو أن قوله : « انا نحن مستهزون » حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى ،
وقوله : « الله يستهزئ بهم » خير من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم
واستهزائهم •

وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذى هو
خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم •
وليس كذلك الحال فى قوله تعالى : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » ،
« وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ » لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى فى أنه خبر
من الله تعالى وليس بحكاية •

وهذا هو العلة فى قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ
قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ »^(٩٦)

(٩٣) النساء ، الآية ١٤٢

(٩٤) آل عمران ، الآية ٥٤

(٩٥) هو تكرير كلمة من شطرى بيت من الشعر أو فقرتين من

السجع •

(٩٦) البقرة ، الآية ١١ ، ١٢

انما جاء « انهم هم المفسدون » مستأنفا مفتتحا بـ (ألا) ، لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك ، والذي قبله من قوله : « انما نحن مصلحون » حكاية عنهم ، فلو عطف للزم عليه مثل الذي قدمت ذكره من الدخول في الحكاية ، ولصار خبرا من اليهود ، ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، ولصار كأنه قليل : قالوا : انما نحن مصلحون ، وقالوا : انهم هم المفسدون ؛ وذلك ما يشك في فسادهم .

وكذلك قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ، قَالُوا : أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ^(٩٧) » .

ولو عطف (انهم هم السفهاء) على ما قبله لكان يكون قد أدخل في الحكاية ، ولصار حديثا منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء من بعد أن زعموا أنهم انما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء — على أن في هذا أمرا آخر ، وهو أن قوله (أنؤمن) استفهام ، ولا يعطف الخبر على الاستفهام .

وهل يجوز أن يعطف قوله تعالى : « اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » على « قَالُوا » مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ » ، لا على ما بعده ؟ .

ويجيب عبد القاهر : بأن (قالوا) هنا جواب شرط ، فلو عطف قوله : « اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » عليه للزم ادخاله في حكمه من كونه جوابا ، وذلك لا يصح ، لأن المعنى حينئذ يكون : واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ، فاذا قالوا ذلك استهزا الله بهم ومدهم في طغيانهم يعمهون » . وهذا لا يستقيم ^(٩٨) لأن الجزاء انما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم

(٩٧) البقرة ، الآية ١٣

(٩٨) يرى البهاء السبكي أن العطف يجوز ، وخالف بذلك القواعد المعمول بها في النحو والبلاغة — انظر في ذلك للمؤلف (البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية ، ص ٢٠٥) شروح التلخيص ، ج ٢٤/٣ .

له ، و ارادتهم اياه في قولهم : (آمنا) ، لا على أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزئون ، والعطف على (قالوا) يقتضى أن يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه •

ويبين ماذكرناه من أن الجزاء ينبغى أن يكون على قصدهم الاستهزاء ، وفعلهم له ، لا على حديثهم عن أنفسهم بأنهم مستهزئون ، أنهم لو قالوا لكبرائهم : (انما نحن مستهزئون) ، وهم يريدون بذلك دفعهم عن أنفسهم بهذا الكلام ، وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهموهم أنهم منهم وان لم يكونوا كذلك ، لكان لا يكون عليهم مؤاخذه فيما قالوا ، من حيث كانت المؤاخذه تكون على اعتقاد الاستهزاء والخديعة في اظهار الايمان ، لا في قول : (انا استهزأنا) من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد وثية •

ويجوز أن يكون قوله عز وجل : « الله يستهزئ بهم » جوابا لسؤال مقدر نشأ عن الآية كلها ، لأن الحكاية عنهم بأنهم قالوا : كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم ، ومن هنا وجب الفصل ، لأنه جواب عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين •

ثم يقول : « واعلم أن الذى ترأه ، فى التَّنْزِيلِ من لَفْظِ (قَالَ) مفصُولاً غيرَ معطوفٍ هَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ فِيهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَعْنَى مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا : سَلَامًا ، قَالَ : سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ، فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ، فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ ، قَالَ : أَلَا تَأْكُلُونَ ، فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ، قَالُوا : لَا تَخَفْ ^(٩٩) » ، جَاءَ عَلَى مَا يَقَعُ فى أَنْفُسِ المَخْلُوقِينَ مِنَ السُّؤَالِ .

فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين اذا قيل لهم : دخل قوم على فلان ، فقالوا : كذا ، أن يقولوا : فما قال هو ؟ ويقول المجيب : قال كذا — أخرج الكلام ذلك المخرج ، لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه ، وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه •

مواضع الوصل :

ويتحدث عبد القاهر عن مواضع الوصل ، نرى^(١٠٠) أن العطف اما مفرد على مفرد ، أو جملة على جملة ، وفائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في اعراب الأول وحكمه •

والجملة المعطوفة بعضها على بعض ضربان :

١ — أن يكون للمعطوف عليها موضع من الاعراب ، وحينئذ يكون حكمها حكم المفرد ، كقولك : مررت برجل خلقه حسن ، وخلقه قبيح ، فقد أشركت الثانية في حكم الأولى ، حيث كانت صفة للنكرة في محل جر •

ومثله : وهو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ، ويسى ويحسن ، فمعنى الجمع في الواو يزداد قوة وظهورا ، وذلك أنك اذا قلت : هو يضر وينفع ، كنت أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعا ، وجعلته يفعلهما معا ، ولو قلت : يضر وينفع ، من غير واو — لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك : (ينفع) رجوعا عن قولك (يضر) وابطالا له •

٢ — الضرب الثاني وهو الذي يشكل أمره — وذلك أن نعطف على الجملة العارية الموضع من الاعراب جملة أخرى ، كقولك : زيد قائم ، وعمرو قاعد ، والعلم حسن والجهل قبيح ، لاسبيل الى أن تدعى أن الواو أشركت الثانية في اعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه ، وإذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا في قولنا : (زيد قائم ، وعمرو قاعد) معنى

تزعّم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت اشكال المسألة •
ولكننا نرى أن أمرا آخر يفيد معه معنى الجمع ، وذلك أننا لا نقول:
زيد قائم وعمر قاعد ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا
كالنظيرين أو الشريكين ، وبحيث اذا عرف السامع حال الأول عناه أن
يعرف حال الثاني •

يدل على ذلك أنك ان جئت فعمطت على الأول شيئا ليس منه
بسبب ، ولا هو مما يذكر بذكره ، ويتصل بحديثه لم يستقم ، فلو
قلت : خرجت اليوم من دارى ، ثم قلت : وأحسن الذى يقول بيت كذا ،
قلت ما يضحك منه ، ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله (١٠١) :

لا ، والذى هو عالم أن النوى صبر ، وأن أبا الحسين كريم

ذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، ولا تعلق
لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديث بهذا الحديث بذاك •

وكما يجب أن يكون المحدث عنه فى إحدى الجملتين بسبب من
المحدث عنه فى الأخرى ، كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما
يجرى مجرى الشبيه والنظير ، أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت :
زيد طويل القامة وعمرو شاعر — كان خلفا ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق
بين طول القامة وبين الشعر ، وانما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو
شاعر — وزيد طويل القامة وعمرو قصير — وكذا السبيل أبدا •

والمعاني فى ذلك كالأشخاص ، فانما قلت مثلا : العلم حسن والجهل
قبيح ، لأن كونه العلم حسنا مضموما فى القول الى كون الجهل قبيحا •

(١٠١) وقبل البيت :

زعمت هوالك عفا القداة كما
صبر : ككتف ، عصارة شجر مر •
عفا عنها طلال اللوى ورسوم

الجملة قد لا تعطف على ما يليها مباشرة :

ثم يعقد فصلا يصفه بأنه في القول خاص ودقيق ، يعيب فيه على بعض العلماء غير المتصفين بدقة النظر ، وحسن التدبر في العطف يقول^(١٠٢) :

« اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف ، أنه قد يؤتى بالجملة ، فلا يعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان »

وينبغي أن يجعل ما يصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به ، وذلك لأنك ترى متى شئت جملتين قد عطف أحدهما على الأخرى ، ثم جعلنا مجموعهما شرطا .

ومثال ذلك قوله تعالى : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا^(١٠٣) » ، الشرط - كما لا يخفى - في مجموع الجملتين ، لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى ، لأننا إن قلنا : إنه في كل واحدة منهما على الانفراد جعلناهما شرطين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضت جزيئتين ، وليس معنا إلا جزاء واحد - وإن قلنا : إنه في واحدة منهما دون الأخرى ، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده .

ثم انا فعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو - احتمال البهتان والاثم - المبين أمره ، يتعلق إيجابه بمجموع ما حصل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد ، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الاثم على الإطلاق - بل لرمي الانسان البريء بخطيئة أو اثم كان من الرامي - وكذلك الحكم أبدا .

(١٠٢) الدلائل ، ص ١٥٨ وما بعدها .

(١٠٣) النساء ، الآية ٢١٢

فقلوه تعالى : « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ »^(١٠٤) ، لم يعلق الْحَكَمُ فِيهِ بِالْمُهْجَرَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ ، بَلْ بِهَا مَقْرُونًا إِلَيْهَا أَنْ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ عَلَيْهَا .

وإذا علمت ذلك في الشرط فاحتذته في العطف ، فانك تجده مثله

سواء •

وما لا يكونُ فِيهِ الْعَطْفُ لَا عَلَى هَذَا الْحَدِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ ، وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ ، وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتَلَوْا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ »^(١٠٥) .

لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها منع منه المعنى ، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : (وما كنت ثاويًا في أهل مدين) معطوفاً على قوله : (فتطاول عليهم العمر) وذلك يقتضى دخوله في معنى (لكن) ، ويصير كأنه قيل : ولكنك ما كنت ثاويًا — وذلك ما لا يخفى فسادُه •

وإذا كان كذلك بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع (وما كنت ثاويًا في أهل مدين ••• الى — مرسلين) على مجموع قوله : (وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الأمر •• الى — العمر) •

فها هو عبد القاهر الجرجاني ، يبدع في الفصل والوصل بين الجمل ، ويخرج هذا الباب كاملاً ، وفصلاً من فصول البلاغة غير منقوص ، ولم يدخل العلماء عليه لآى تعديل ، بل هو كان الرائد لهم ، والتكافة التي اتخذوها متكافاً ومضجعا •

(١٠٤) النساء ، الآية ١٠٠

(١٠٥) القصص ، الآية ٤٤ ، ٤٥

فقد بين من أول الأمر أنه باب دقيق صعب ، وخفى غامض ، لا يتأتى لأحد الصواب فيه إلا الأعراب الخالص ، والقوم المطبوعين على البلاغة .
وهذه المقدمة توحى بأن الموضوع بالغ الصعوبة ، لذلك فقد شحذ همته ، وبذل جهده ، حتى خرج - على صعوبته - في صورة مكتملة ، لا تحتاج الى مزيد .

فقد قسمه الى مواضع للفصل ، وأكثر من شواهد قرآنا وشعرا ، وأفاض في الشرح ، وبالغ في البيان ، موضحا لماذا كان الفصل ، ولأى سبب حذف الواو ، حتى جاء التركيب النحوى على أعلى مستوى في اللغة ، وأرقى أسلوب في البيان .

ثم بين مواقع الوصل ، واستشهد له بالشواهد البيئية ، مبينا فيها أسرار الوصل ، وفائدته في التركيب ، وما يترتب عليه من معان لطيفة ، ودلالات شريفة .

ثم يعقد فصلا خاصا لبيان أن هناك نوعا من الجمل لا تعطف على ما يليها مباشرة ، وإنما تعطف على جملة أخرى بينها وبين هذه التى تعطف جملة أو جملتان ، ويقيس الوصل على ماورد من ذلك من جملة الشرط في القرآن الكريم .

فما أجل علمه ، وأعظم بيانه ! ، فقد وضع الأسرار الكامنة ، والمعانى الخفية ، والدلالات المستقاة من تلك التراكمات النحوية التى تحتوى على الفصل والوصل .

(ه) التقديم والتأخير

التقديم وقيمه البلاغية :

يقول عبد القاهر (١٠٦) : « هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ،

واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر (١٠٧) لك عن بديعه ، ويفضى بك الى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكانه الى مكان » .

التقديم في نظر القدماء :

لاحظ عبد القاهر — كما سبق في الفصول السابقة — أن النحويين لا يتغفلون الى معرفة دقائق الكلام ، والفروق بين التراكيب ، ووجوه الاختلاف بينها ، سواء في التقديم والتأخير ، أو في الحذف والتكرار ، أو في الاضمار والاعطاء ، أو في الفصل والوصل ، أو غير ذلك من صور التراكيب ، يقول (١٠٨) :

« واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا — يجرى مجرى الأصل — غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول : وكأنهم يقدمون الذى بيانه أهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعا يهملانهم ويعنيانهم » .

ثم يوجه اليه اللوم لأنه لم يذكر لذلك مثالا ، ولم يوضح ما قاله بالتطبيق والتحليل ، ولكن عبد القاهر زاد بأن أتى بالمشال من كلام النحويين ، فقال :

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بانسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجى ، يخرج فيعيث ويفسد ، ويكثر منه الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيه من شيء ،

(١٠٧) يفتر الانسان : يضحك .

(١٠٨) الدلائل ، ص ٧٤ وما بعدها .

فَإِذَا قَتَلَ ، وَأَرَادَ مَزِيدَ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ ، فَانْهَ يَقْدُمُ ذِكْرَ الْخَارِجِيِّ ، فَيَقُولُ :
 قَتَلَ الْخَارِجِيُّ زَيْدٌ - وَلَا يَقُولُ : قَتَلَ زَيْدٌ الْخَارِجِيَّ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ
 لِلنَّاسِ فِي أَنَّ يَعْلَمُوا أَنَّ الْقَاتِلَ لَهُ (زَيْدٌ) جَدْوَى وَفَائِدَةٌ ، فَيَعْنِيهِمْ
 ذِكْرُهُ ، وَيَهْمُهُمْ وَيَتَّصِلُ بِمَسَرَّتِهِمْ ، وَيَعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّ الَّذِي هُمْ مُتَوَقِّعُونَ
 لَهُ ، وَمَتَطْلِعُونَ إِلَيْهِ ، مَتَى يَكُونُ وَقُوعُ الْقَتْلِ بِالْخَارِجِيِّ الْمُفْسِدِ ،
 وَأَنَّهُمْ قَدْ كَفُّوا شَرَّهُ ، وَتَخَلَّصُوا مِنْهُ .

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ، وليس يقدر فيه أن يقتل ،
 فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فانه يقدم ذكر الفاعل ، فيقول :
 قتل زيد رجلا - ذاك لأن الذي يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل
 طرافته ، وموضع الندرة فيه ، وبعده من الظن .

ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي وقع به ،
 ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه » .

ثم يعلق عبد القاهر على هذين المثالين بما يفيد رضاه ، وأنه ينبغي
 أن يلتبس ذلك في كل كلام ، وأن يبحث عن المعاني الإضافية للتركيب
 في كل قول ، يقول :

« فهذا حد بالغ إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء
 قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هذا
 التفسير » .

ثم يعود مرة أخرى الى اللوم والعتاب ، فيقول :

« وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : انه قدم للعناية ،
 ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت هذه العناية ، ولم كانت
 أهم ؟ » .

ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهونو

الخطبة فيه ، حتى انك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ، ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه •

وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار ، والالطاف والاضمار ، والفصل والوصل ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما ان لم تعلمه لم يضرك ، لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصد أوجههم عن الجهة التي هي فيها ، والشق الذي يحويها •

تعميم الحكم في جدوى التقديم :

يرى عبد القاهر أن من الخطأ في الرأي أن يقسم تقديم الكلام قسمين : فيجعل مرة مفيدا ، وأخرى غير مفيد ، لأن التقديم والتأخير في الكلام البليغ انما يكون لعلل بيانية يقتضيها ، يقول (١٠٩) :

« واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذلك سجنه •

ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة من النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فمتى ثبت في تقديم المفعول « مثلاً » على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء ، وكل حال •

ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة في

بعضها ، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض ، مما ينبغي أن يرغب
عن القول به » .

التقديم والتأخير مع الاستفهام والهمزة :

على عادة عبد القاهر بعد أن يحدد مكان الداء ، يصف الدواء ،
وعقب بيان مواضع الأخطاء وطرح المشكلات ، يعرض التصويبات
والحلول ، فبعد أن عاب طريقة العلماء وتفسيرهم للتقديم والتأخير ،
وعدم اهتمامهم للطريقة المثلى ، أخذ يبين ما ينبغي على البليغ أن يعرفه
من أسرار التقديم والتأخير ، وأن ذلك يكون لعل بيانية يقتضيهما النظم،
ومعانٍ إضافية تستتبع التركيب ، يقول (١١٠):

« وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع عن التفرقة بين تقديم
ما قدم فيها ، وترك تقديمه ، ومن أين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة .
فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ ، فبدأت بالفعل
كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم
وجوده .

وإذا قلت : أنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل
من هو ؟ ، وكان التردد فيه » .

فالتقديم والتأخير لا يأتیان للاهتمام أو للعناية — كما سبق أن
أثر عن العلماء — وإنما يأتیان لتحرير المعنى وضبط الدلالة .

ويذكر عبد القاهر أمثلة مختلفة مع همزة الاستفهام تارة يليها
الفعل ، وتارة يليها الاسم ويكشف عما فيها من أسرار بلاغية ، فيقول :
« واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة — وهى للاستفهام —

(١١٠) الدلائل ، ص ٧٦ وما بعدها .

قائم فيها اذا هي كانت للتقرير (١١١)، فاذا قلت : أأنت فعلت ذلك ؟ - كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل (١١٢) ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود : « أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم؟ (١١٢) » لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له - عليه السلام - وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وقد أشاروا له الى الفعل في قولهم : « أأنت فعلت هذا ؟ » ، وقل هو - عليه السلام - في الجواب : (بل فعله كبيرهم هذا) ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت أو لم أفعل .

والهزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان ، وانكار له لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر - وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله ، ومثاله قوله تعالى : « أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ، إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (١١٤) ؟ » وقوله عز وجل : « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ؟ (١١٥) » .

فهذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي الى هذا الجهل العظيم .

هذا حكم تقديم الفعل ، وتقديم الاسم ، والفعل ماض مع الاستفهام .

(١١١) حمل المخاطب على الاقرار - كان يكون السامع منكرا لوقوع الفعل من المخاطب فتريد أن تسمعه منه ، أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب .

(١١٢) والمراد بالفاعل هنا الفاعل المعنوي لا الصناعي ، اذ أن الفاعل الصناعي لا يجوز تقديمه على الفعل .

(١١٣) الأنبياء ، الآية ٨٢

(١١٤) الاسراء ، الآية ٤٠

(١١٥) الصافات ، الآية ١٥٣ ، ١٥٤

وإذا كان الفعل مضارعاً مع الاستفهام ، يقول عبد القاهر :

« والقول في ذلك أنك إذا قلت : « أفعل ؟ » ، وأأنت تفعل ؟ » ، لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال ، فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي •

فاذا قلت : أفعل ؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن •

وإذا قلت : أأنت تفعل ؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل ، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن •

وإذا أردت بـ (تفعل) المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل — على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون ، فمثال الأول (١١٦) :

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِقِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زَرْقُ كَأَنِّيَابِ أَغْوَالِ ؟
فهذا تَكْذِيبٌ مِنْهُ لِإِنْسَانٍ تَهْدِدُهُ بِالْقَتْلِ ، وَإِنْكَارٌ أَنَّ يَقْدِرَ عَلَى
ذَلِكَ وَيَسْتَطِيعَهُ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَنْزَلْنَاهُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا
كَارِهُونَ » (١١٧) ؟ .

ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر : أخرج في هذا الوقت ؟
أتغرر بنفسك ؟ وقوله :

أَأَتْرُكُ إِنْ قُلْتُ دَارَهُمْ خَالِدٍ زيارته إني إِنْ لَلْمُسِيمِ ؟
وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل •

(١١٦) هو لامرئ القيس وبعده :
وليس بذي سيف فيقتلني به وليس بذي رمح وليس بنبال.
(١١٧) هود ، الآية ٢٨ ، والضمير للحجة أو الهداية .

فان بدأت بالاسم فقلت : « أأنت تفعل ؟ أو قلت : أهو يفعل ؟
كنت وجهت الإنكار الى نفس المذكور ، وأبيت أن تكون بموضع أن
يجيء منه الفعل ، ومن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة :

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : أأنت تمنعني حتى ؟ أأنت تأخذ على
يدي ؟ - صرت كأنك قلت : ان غيرك الذي يستطيع منعني ، والأخذ
على يدي ، ولست بذلك ، ولقد وضعت نفسك في غير موضعتك ، هذا
اذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ، ولأنه ليس في وسعه •

وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ،
وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه ، ومثاله : أن تقول : أهو يسأل فلانا؟
هو أرفع همة من ذلك ، أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من ذلك •
وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره ، وقصر همته ، وأن نفسه
نفس لا تسمو ، مثل : أهو يسمح بمثل هذا ؟ ، أو هو يرتاح للجميل ؟ -
هو أقصر همة من ذلك ، وأقل رغبة في الخير مما تظن •

ومما هو من هذا الضرب قوله تعالى : « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ
تَهْدِي الْعُمْىَ ، ليس إسماعُ الصُّمِّ ممَّا يدَّعيه أحدٌ ، فيكون ذلك
للإنكار - وإنما المعنى فيه للتمثيل والتشبيه ، وَأَنْ يُنَزَّلَ الَّذِينَ يُظَنُّ
بِهِمْ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ إِسْمَاعُهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ
يُسْمِعُ الصُّمَّ وَيَهْدِي الْعُمْى .

ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل : (أسمع الصم) هو أن
يقال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : أأنت خصوصا قد أوتيت أن
تسمع الصم ، وأن تجعله في ظنه أنه يستطيع اسماعهم بمثابة من يظن
أنه قد أوتى قدرة على اسماع الصم •

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة :

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِينَ أَجْنَحَةَ الذَّبَابِ يَضِيرُ ؟
 جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير حتى ظن
 أن وعيده يضير .

وحال المفعول — فيما ذكرنا — كحال الفاعل ، أعنى تقديم الاسم
 لمفعول يقتضى أن يكون الإنكار في طريق الاحالة والمنع من أن يكون
 بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل .

فاذا قلت : أزيذا تضرب ؟ كذت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة
 أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ، ويستجاز ذلك فيه .

ومن أجل ذلك قَدَّمَ (غَيْرَ) في قوله تعالى : « قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخَذُ
 وَلِيًّا ^(١١٩) » ، وقوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ
 السَّاعَةُ ، غَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ^(١٢٠)) ؟ — وكان له من الحُسْنِ والمزِيَّةِ وَالْفَخَامَةِ
 ما تعلم أنه لا يكون لو أُخِّرَ ، ففعل : قُلْ أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا ؟
 وَأَتَدْعُونَ أَغَيْرَ اللَّهِ ؟ وذلك لأنه حَصَلَ بالتقديم معنى قولك : أَيْكونُ
 غَيْرُ اللَّهِ بِمِثَابَةِ أَنْ يُتَّخَذَ وَلِيًّا ، وَأَنْ يَرْضَى عَاقِلٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ
 ذَلِكَ ، وَأَنْ يَكُونَ جَهْلُ أَجْهَلٍ ، وَعَمَى أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ ؟ .

ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا ، وذلك لأنه
 حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك .

وكذلك الحكم في قوله تعالى : « فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنْنا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ ^(١٢١) » ،
 وذلك لِأَنَّهُمْ بَنَوْا كُفْرَهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ بَشَرًا لَمْ يَكُنْ بِمِثَابَةِ أَنْ .

(١١٩) الأنعام ١٤

(١٢٠) الأنعام ٤٠

(١٢١) القمر ٢٤

يَتَّبِعُ وَيُطَاعُ ، وينتهى إلى ما يأمر به ، وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ مِنَ اللَّهِ تعالى ، وَأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِطَاعَتِهِ - كما جاء في الأخرى (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصْطَدُونَا)^(١٢٢) ، وكقولهِ عزَّ وجلَّ : « إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً »^(١٢٣).

وهكذا نجد عبد القاهر يقلب الاستفهام على وجوهه المختلفة ، ولكل وجه من تلك الوجوه معنى اضافي ، ودلالة فنية لا تتوفر في الآخر ، فالهمزة اذا وليها الفعل دلت على معنى ، واذا وليها الاسم دلت على معنى آخر .

وتلك نظرات تدل على أصالة الفكر ، وعمق في البحث ، توضيح مجال كل كلمة ، ووضعها الذي يتلاءم والسياق ، فلم تقدم الكلمة في القرآن الكريم حسبا وردت في الذهن ، ولم تؤخر اعتباطا وبدون حساب دقيق ، وانما للتقديم ميزان توزن به الكلمات ، وللتأخير مزايا فنية يلاحظها الذهن في معنى كل كلمة ، وما لها من ميزات وخصائص في التركيب ..

التقديم والتأخير مع النفي :

وبعد أن يستطرد عبد القاهر طويلا في التقديم مع الاستفهام ، بعرض لمسائل التقديم مع النفي ، فيقول^(١٢٤) :

« اذا قلت : ما فعلت - كنت نقيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول - واذا قلت : ما أنا ففعلت - كنت نقيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول .

(١٢٢) ابراهيم ١٠

(١٢٣) المؤمنون ٢٤

(١٢٤) الدلائل ، ص ٨٨ وما بعدها .

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : ما قلت هذا - كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك - وكنت نوطرت في شيء لم يثبت أنه مقول .

واذا قلت : ما أنا قلت هذا - كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول » .

وينفهم من كلام عبد القاهر أن تقديم الضمير أفاد تخصيص المسند اليه بنفى الخبر الفعلى ، بينما أثبتته لغيره ، ورتب عبد القاهر على ذلك أربع صور :

١ - « أنه يصح لقائل أن يقول : ما قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سوى » .

ولا يصح ذلك في الوجه الآخر ، فاذا قلت : ما أنا قلت هذا : ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سوى - كان خلفا من القول » .

ففى المثال : ما أنا قلت ... الجزء الأول منه يثبت أن قولاً قيل وأن المتكلم لم يقله ، بينما الجزء الثانى : ينفى أن يكون هذا القول قد قيل ألبتة ، وفى ذلك تناقض ، ومثله أنا ضربت ...

٢ - كذلك يصح أنك تقول : ما ضربت الا زيدا ، فيكون كلاما مستقيما - ولو قلت : ما أنا ضربت الا زيدا - كان لغوا من القول ، وذلك لأن نقض النفى بـ (الا) يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديم ضميرك ، وإيلاؤه حرف النفى ، يقتضى نفى أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان .

٣ - واذا قلت : ما ضربت زيدا - فقد مت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع منك ضرب على زيد ، ولم تعرض في أمر غيره بنفى ولا اثبات ، وتركته مبهما محتملا .

واذا قلت : ما زيدا ضربت — فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن.
ضربا وقع منك على انسان ، وظن أن ذلك الانسان زيد ، فنفيت أن
يكون اياه .

فلك أن تقول في الوجه الأول : ما ضربت زيدا ، ولا أحد من
الناس ، وليس لك في الوجه الثاني ، فلو قلت : ما زيدا ضربت ، ولا أحدا
من الناس ، كان فاسدا .

٤ — كذلك يصح أن تقول : ما ضربت زيدا ولكنى أكرمته —
فتعقب الفعل المنفى بإثبات فعل هو ضده ، ولا يصح أن تقول : ما زيدا
ضربت ولكنى أكرمته .

وذلك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ، ولكن ذاك ،
ولكنك أردت أن لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك ، فالواجب إذن أن
تقول : ما زيدا ضربت ولكن عمرا .

وحكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب — فإذا
قلت : ما أمرتك بهذا — كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرتك بذلك ،
ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر .

واذا قلت : ما بهذا أمرتك — كنت قد أمرته بشيء غيره .

وهكذا نرى عبد القاهر يقلب أساليب النفي مع الاستفهام على كل
الوجوه الممكنة ، ويبين لكل منها معناه الخاص به ، ودلالاته الفنية
الدقيقة فيه ، وكل هذه معان ثائية ، وإضافات دقيقة تفهم من خلال
التراكيب .

فإذا ولي الفعل النفي كان له معنى خاص ، وإذا ولم الاسم النفي
كان له دلالة أخرى ، ويتولد عن هذا التقديم والتأخير معانى لو أخطأ
الانسان فيها الاختلطت المعانى في التراكيب ، والتبست الدلالات في

الأساليب ، وضلت الأفهام عند التماس الحقيقة ، وتاهت العقول في البحث عن المفهوم .

يحسب كل ذلك عبد القاهر بحساب دقيق ، وفكر سليم ، وذهن صاف .

التقديم والتأخير في الخبر المثبت :

كما أن هناك معان إضافية تلاحظ في تقديم المسند إليه ، والمفعول مع الاستفهام والنفي ، كذلك الشأن إذا قدمت المسند إليه في الجملة الخبرية المثبتة ، فانه إذا كان معرفة مثل : أنا فعلت - فإن تقديمه يأتي لأحد غرضين ، يقول عبد القاهر (١٢٥) :

أحدهما جلي لا يشك - وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد .

ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفت في بابه ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك (١٢٦) ، والاستبداد به وتزليل الاشتباه فيه ، وترد على من يزعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه ، كما كتبت .

ومن البين في ذلك قولهم في المثل : « أَتَعْلَمُنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ (أى صِدَّتْهُ) .

والقسم الثاني - ألا يكون القصد الى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ، ومن قبل أن تذكر الفعل

(١٢٥) الدلائل ، ص ٨٦ وما بعدها .

(١٢٦) المثل يقوله العالم بالشئ لمن يريد تعليمه إياه .

في نفسه ، لكي تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الانكار ، أو من أن يظن بك الخلط أو التزيد .

ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل ، وهو يجب الثناء — لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ويجب الثناء غيره ، ولا أن تعرض بانسان وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل وجب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك في نفسه ، ومثاله في الشعر :

هم يفرشون البلد كل طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْدُ الْمُغَالِيَا (١٢٧)

لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم ، حتى كأنه يعرض بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها — هذا محال .

وانما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوة الخيل (١١٢٨) ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، الا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بديا (١٢٩) قصده اليهم بما في نفسه من الصفة ، لينعه ذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط اليهم .

ويشهد لما قلنا أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه . له ، أنا اذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء :

(١٢٧) الطمرة : الفرس الكريم ، الأجرد : قصير الشعر ، سباح : اللين الجرى ،، المغاليا : بضم الميم وفتحها ، السهم : جمع مفلى أو مفلاة ،
يعنى انه أسرع منه .

(١٢٨) موضع البلد من ظهره .

(١٢٩) أولاً وابتداء .

١ - فيما سبق فيه انكار من منكر ، كقوله تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون^(١٣٠) » ، فهذا من أيقن شيء ، وذلك أن الكاذب ، لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

٢ - أو يجيء فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم ولكنني أداريه .

٣ - أو في تكذيب مدّع ، كقوله عز وجل : « وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ^(١٣١) » - وذلك أن قولهم : (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

٤ - أو فيما القياس في مثله ألا يكون ، كقوله تعالى : « وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ^(١٣٢) » - وذلك أن عبادتهم لها تقتضي ألا تكون مخلوقة .

٥ - وكذلك في كل شيء كان خبرا على خلاف العادة ، وعما يستغرب من الأمور ، نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم ، وهو يعيا باليسير ، يزعم أنه شجاع ، وهو يفرغ من أدنى شيء .

٦ - يكثر في الوعد والضمان كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك أمر من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد ، وفي الوفاء به ، فهو أحوج شيء الى التأكيد .

(١٣٠) آل عمران ، الآية ٧٥

(١٣١) المائدة ، الآية ٦١

(١٣٢) الفرقان ، الآية ٣

وكذلك يكثر في المدح ، كقولك : أنت تعطى الجزيل ، وكقول
الشاعر (١٣٢) :

ولأنت تَفْرِى ما خَلَقْتَ وبه ض القوم يَخْلُق ثم لا يَفْرِى
ومما قُدِّم فيه الاسمُ على الفعلِ وأفادَ دقائقَ فَنِيَّةٍ لا يَسْتَقِيمُ المعنى
بدونها ، بل يُصْبِحُ نَابِئاً في الأذواقِ مُسْتَهْجِئاً عند ذَوِي البَصَرِ بِخَصَائِصِ
الكَلَامِ ، قوله تعالى : « إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى
الصَّالِحِينَ » (١٣٤) ، وقوله تعالى : « وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ
تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا » (١٣٥) ، وقوله تعالى : « وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ
مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ » (١٣٦) .

فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جىء في ذلك بالفعل غير مبنى
على الاسم ، فقيل : ان ولي الله الذى نزل الكتاب ويتولى الصالحين ،
واكتتبها فتملى عليه ، وحشر لسليمان وجنوده من الجن والانس والطير
فيوزعون — لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته ،
والحال التى ينبغى أن يكون عليها •

ويزيدك بيانا أنه اذا كان الفعل مما لا شك فيه ، ولا ينكر بحال،
لم يكذب يجىء على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبنى على اسم ،
فاذا أخبرت بالخروج — مثلاً — عن رجل من عادته أن يخرج في كل
غداة ، قلت : قد خرج — ولم تحتج الى أن تقول : هو قد خرج ، ذاك
لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فيحتاج أن تحققه ، والى أن تقدم
فيه ذكر المحدث عنه •

(١٣٣) زهير بن أبى سلمى ، فرى الشيء : قطعه ، الخلق : التقدير،
والمعنى : أنت تنفذ ما عزمت عليه بخلاف غيرك فانه يقول ولا يفعل .

(١٣٤) الاعراف ، الآية ١٩٦

(١٣٥) الفرقان ، الآية ٥

(١٣٦) النمل ، الآية ١٧

وهذا الصنيع السابق يقتضى فى الفعل المنفى ما اقتضاه فى الفعل
المتثبت ، يقول (١٣٧) :

« فإذا قلت : أنت لا تحسن هذا — كان أشد لنفى احسان ذلك
عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، ويكون الكلام فى الأول مع من هو
أشد اعجابا بنفسه ، وأعرض دعوى فى أنه يحسن ، حتى انك لو أتيت
بـ (أنت) فيما بعد (تحسن) فقلت : لا تحسن أنت — لم يكن له تلك
القوة .

وكذلك قوله تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ » يفيد
من التأكيد فى نفى الإشراف عنهم ما لو قيل : (والذين لا يُشْرِكُونَ
بِرَبِّهِمْ) ، أو (بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) .

وكذلك قوله تعالى : « لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ
لَا يُؤْمِنُونَ » (١٣٩) ، وقوله : « فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ
لَا يَتَسَاءَلُونَ » (١٤٠) ، « إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ
لَا يُؤْمِنُونَ » (١٤١) .

التقديم وأثره فى النفس :

وبعد أن يبين عبد القاهر عمليا السر البلاغى فى تقديم الكلام ،
ويظهر قيمته فى النظم العربى ، يعود فيوجه الأذهان الى ما للتقديم من
أثر فى الوجدان ، ويلفت النظر الى أن تلك التغييرات الظاهرة فى النظم
انما تعود الى ما فى النفس من ترتيب ونظام ، يقول :

-
- (١٣٧) الدلائل ، ص ٩١
(١٣٨) المؤمنون ، الآية ٥٩
(١٣٩) يس ، الآية ٧
(١٤٠) القصص ، الآية ٦٦
(١٤١) الأنفال ، الآية ٥٥

« فان قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد الاثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : (هما يلبسان المجد) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : (يلبسان المجد) ؟ »

فان ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل الا لحديث. قد نوى اسناده اليه ، واذا كان كذلك — فاذا قلت : « عبد الله » أشعرت قلبك بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث ، فقلت — مثلاً — : (قام أو خرج أو قدم) فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له ، وقدمت الاعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المنتهى له المطمئن اليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق •



وهكذا كانت دراسة التقديم والتأخير عند عبد القاهر صاحب الفكر الصائب والذهن الصافي ، دراسة فيما عمق ودقة ، فليس المقصود المعنى القريب الذى يؤخذ منه اللفظ لأول وهلة ، ولكن المراد المعانى الاضافية ، والدلالات الثانية ، التى تنبع من التراكيب ، والتى تفهم من بين السطور ، وهى دراسة جادة تبرز المعنى ، وتوضح المراد ، وتجسم ما اتسم به القرآن الكريم من أسرار عظيمة فى بلاغته ، ودلائل كثيرة فى اعجازه ، كما تبدى ما يتصف به الشعر العربى من بيان وروعة ، كما رأينا « قد ترى شعرا يروك سمعه ، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك ، أن قدم فيه شىء ، وحول عن مكان الى مكان » •

(٦) الحذف والذكر

قيمة الحذف البلاغية :

يستهل عبد القاهر كتابه في الحذف ببيان أسرار البلاغية ، وقيمتها في النظم ، فيقول (١٤٢) :

« هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الالفادة أزيد للالفادة ، وتجد أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا اذا لم تبين » *

حذف المبتدأ :

ثم أخذ يوضح بالشاهد والمثال ، فيعمد الى مجموعة من الشواهد الشعرية ليوضح ما يقول : ويزيل أى شبهة عالقة بذهن السامع ، ويرهن على صحة هذه المقدمة ، فيقول :

« وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرف فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت اليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه » *

قال صاحب الكتاب :

اعتاد قلبك من لَيْلَى عَوَائِدُهُ وهاج أهواءك المكنونة الطَّلَلُ
رُبْعُ قَوَائِمِ أَذَاعِ المعصراتُ به وكلُّ حَيْرَانٍ سَارٍ ماؤُهُ خَصِلُ

قال : أراد — ذاك ربع قواء ، أو هو ربع ... ثم يقول :

« وهذه طريقة مستمرة لهم اذا ذكروا الديار والمنازل ... »

(١٤٢) الدلائل ، ص ٩٥ وما بعدها .

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ - القطع والاستئناف -
يبدأون بذكر الرجل ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ،
وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ - ثم يمثل بعده
أبيات منها قول جميل (١٤٣) :

وهل بثينة يا للناس قاضيتي ديني وفاعله خيراً فأجزئها
ترنو بعيني مهابة أقصدت بهما قلبي عشية ترميني وأرميها
هيفاء مقبلة عجزاء مدبيرة رياء العظام بليين العيش غاظيها

أسرار حذف المبتدأ النفسية :

بعد أن يعرض عبد القاهر أكثر من خمسة عشر مثالا من الشواهد
الشعرية للحذف مبرهنا بها على أنه دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، وأنت
بالحذف أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم بيانا إذا لم تبين ، وبعد هذا
العرض الطويل يبين الأسرار النفسية للحذف ، فيقول :

« فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرها واحدا واحدا ، وانظر
الى موقعها في نفسك ، والى ما تجده من اللطف والظرف اذا أنت مررت
بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجد ، وألطفت النظر فيما
تحس به ، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه الى لفظك ،
وتوقعه في سمعك ، فانك تعلم أن الذي قلت ، كما قلت ، وأن رب
حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد .

(١٤٣) هو أحد عشاق العرب وصاحب بثينة ، ترنو : تنظر مع
سكون الطرف ، المهابة : البقرة الوحشية ، وأقصد فلانا : طعنه فقتله ،
يقول : انه حين ترامت لحاظها أصابت قلبه فقتلته فكان هو المفلوب في
الهوى ، الهيفاء : الضامرة البطن دقيقة الخصر ، العجزاء : كبيرة العجز ،
رياء العظام : غضة .

وان أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر الى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألح عليه :

عرضت على زيد ليأخذ بعض ما يحاوله قبل اعتراض الشواغل
فدب دبيب البغل يألم ظهره وقال تعلم إنني غير فاعل
تشاءب حتى قلت : داسع نفسه وأخرج أنياباً له كالمعاول^(١٤٤)

الأصل : حتى قلت : هو داسع نفسه - أي حسبه من شدة التثاؤب ومما به من الجهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يدسح البعير جرتة^(١٤٥) .

ثم انك ترى نصبة^(١٤٦) الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ أو تباعده عن وهبك ، وتجهد ألا يدور في خللك ، ولا يعرض لخطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقى الشيء يكره مكانه ، والثقل يخشى هجومه ***

فما من اسم أو فعل نجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف بها ، ألا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، واضماره في النفس أولى ، وآنس من النطق به » .

فالحذف هو التخفيف من ثقل الكلام وعيب الحديث ، ومن منا لم يفضل الخفة على الثقل ، ما دامت الخفة هي المطلوبة ، والمقام يستدعيها ، والحال يطلبها ، ففي الخفة تلك تكمن البلاغة ، ويسمو

(١٤٤) فدب دبيب البغل : يصفه بالبطء والبلادة ، دسح : قاء ملء الفم ، ودسح بقيئه : رمى به .
(١٤٥) الجرة بالكسر : ما تخرجه الابل من كروشها فتجره والجمع جرر .
(١٤٦) صورته في ارتفاعه وقيامه .

الكلام ، حتى يصل الى قوة السحر في التأثير ، وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس ، وأنتم ييانا ، وأفصح من الذكر •

اغراض حذف المفعول :

كما يحذف المبتدأ لأغراض تستدعيه وأهداف يحققها ، كذلك يحذف المفعول به ، الا أن حذفه يختلف باختلاف أغراض الناس ، يقول (١٤٧) :

« اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية •

١ — فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصر على اثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فاذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا •

ومثال ذلك : قول الناس : فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع ... المعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشئ على الاطلاق من غير أن يتعرض لحديث المفعول •

وعلى ذلك قوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »^(١٤٨) المعنى : هَلْ يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ النَّصُّ عَلَى مَعْلُومٍ .

وكذلك قوله تعالى : « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى » ، وقوله : « وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى »^(١٤٩) المعنى : هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء ، وهكذا كل موضع كان التصديق فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشئ ...

(١٤٧) الدلائل ، ص ١٠١ وما بعدها .

(١٤٨) الزمر ، الآية ٩

(١٤٩) النجم ، الآية ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨

ألا ترى أنك اذا قلت : هو يعطى الدلائير - كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدناير تدخل في عطائه ، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدناير .

٢ - أن يكون للفعل مفعول مقصود الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى جلى لا صنعة فيه ، وخفى تدخله الصنعة .

فمثال الجلى قولهم : أصغيت اليه - وهم يريدون (أذن) ، وأغضيت عليه ، والمعنى (جفى) .

وأما الخفى الذى تدخله الصنعة فيقتن ويتنوع - فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، اما لجرى ذكر ، أو دليل حال ، الا أنك تنسيه نفسك ، وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول - ومثاله قول البحترى :

شَجَّوْ حَسَّاهُ وَغَيَّظُ عِيسَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ ، وَيَسْمَعُ وَاعٍ

المعنى : لا محالة أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه - وهو يمدح خليفة - وهو المعتز - ويعرض بخليفة - وهو المستعين - فأراد أن يقول : ان محاسن المعتز وفضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر ويعمها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغىظ من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى ، وسامعا يعي ، حتى ليتمنون ألا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها ، وأذن يعي معها ،

كى يخفى مكان استحقاقه لشرف الامامة ، فيجد بذلك سبيلا الى
منازعتة اياها » .

٣ - ويذكر عبد القاهر لون من الاضمار والحذف يسميه
« الاضمار على شريطة التفسير » ، وفيه من دقيق الصنعة ومن جليل
الفائدة ما لا تجده الا فى كلام الفحول ، ومن لطيف ذلك ونادره قول
البخترى :

لَوْ شِئْتُ لَمْ تَفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا ، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ
الأصل : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف
ذلك من الأول - استغناء بدلالته فى الثانى عليه .

ومجىء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء (١٥٠) هكذا موقوفة
غير معداة الى شىء كثير شائع ، كقوله تعالى : « فلو شاء الله لجمعهم
على الهدى (١٥١) » ، (ولو شاء لهداكم أجمعين (١٥٢)) والتقدير فى ذلك
لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم - ولو شاء أن يهديهم أجمعين
لهداهم ، الا أن البلاغة فى أن يجاء به محذوفا » .

الأسرار النفسية لحذف المفعول :

يوضح عبد القاهر الأسرار التى تعود على النفس فى خلال شرحه
للبيت السابق ، فيقول : « ان الواجب فى حكم البلاغة ألا ينطق
بالمحذوف ، ولا يظهر الى اللفظ ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه الى
ما هو أصله ، فقلت : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، صرت
الى كلام غث ، والى شىء يمجه السمع ، وتعافه النفس - وذلك أن فى

(١٥٠) كقوله تعالى : « فان يشأ الله يختم على قلبك » (الشورى ،
الآية ٣٤) ، « من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم »
(الأنعام ، الآية ٣٩) .

(١٥١) الأنعام ، الآية ٣٥

(١٥٢) النحل ، الآية ٩

ليبان اذا ورد بعد الابهام وبعد التحريك له أبدا لظفا ونبلا ، لا يكون
ذا لم يتقدم ما يحركه *

وأنت اذا قلت : لو شئت - علم السامع أنك قد علقت هذه
المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئا يقتضى مشيئته
له أن يكون أو ألا يكون ، فاذا قلت : لم تفسد سماحة حاتم عرف ذلك
الشيء » *

الغرض من ذكر المفعول :

والحذف ليس بجيد في كل موضع ولا مقبول في كل مكان ، فقد
يكون ذكر المفعول في بعض الأحوال أحسن من الحذف ، يبين ذلك
عبد القاهر فيقول (١٥٣) :

(وقد يتفق في بعضه أن يكون اظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك
نحو قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتُهُ عَليهِ ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ
فقياس هذا لو كان على أحد (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى)
أن يقول : لو شئت لبكيت دما ، ولكنه ترك تلك الطريقة وعدل الى هذه
لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا *

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الانسان أن يبكي دما ،
فلما كان ذلك ، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ،
ويؤنس به *

واذا استقرت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول المشيئة
أمرا عظيما ، أو بديعا غريبا ، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر ، يقول

الرجل يخبر عن عزة نفسه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ، ولو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت •

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُكَبِّرُهُ السَّامِعُ فَالْحَذْفُ ، كَقَوْلِكَ : لَوْ شِئْتُ خَرَجْتُ ، وَاَوْ شِئْتُ قُمْتُ ، وفي التنزيل : « وَلَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا » (١٥٤)

وبعد هذا البيان الواضح من الأمثلة والشواهد التي ساقها عبد القاهر نعلم أنه يرى أن التراكيب العربية بعامة ، والأساليب القرآنية بخاصة ، لم تجيء مصادفة ، أو كيفما اتفق ، وإنما وضعت هذا الوضع ، وكانت على هذه الصيغة ، لأسرار فنية ، من حيث أن كل وضع من أوضاع التراكيب له دلالاته التي تبهر ، وله معناه الذي يعجب •

ولهذه النتيجة العجيبة التي كانت من ثمار جهده ، وتمت على يده نشعر بسعادة تغميره ، وبراحة تملأ جوانحه ، وهو يقول في ختام هذا البحث (١٥٥) :

قد بان الآن واتضح لمن نظر نظر المثبت الحصيف الراغب في اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومن شأنه التوقد إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجرى مع الظاهر ، ولا يعدو الذي وقع في أول خاطر ، أن الذي قلت في شأن الحذف ، وفي تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأن مأخذه يشبه السحر ويبهر الفكر ، كالذي قلت •

والحق أنه لا يخلو تركيب فيه حذف من سر ، يفتح مجال البحث الواسع أمام العقل البشري على مر العصور ، فإن حذف المبتدأ فلهدف ، وإن ذكر فلغرض ، وكذلك المفعول إن كان فلسر ، وإن أضمر فلعللة ، حتى يأتي النظم رائعا ، والتأليف عجيبا •

(٧) التعريف والتذكير

أسرار التعريف والتذكير :

عبد القاهر صاحب الحس المرهف ، والدوق الرفيع ، يفرق بين (المعرفة والنكرة) اذا وقعتا في التركيب ، ويمعن في النظر ، ويدقق في البحث فاذا بالنكرة تحمل من المعانى اللطيفة ، والدلالات غير المرئية ، ما يبهى السامع ، ويدهش القارىء .

يقول ^(١٥٦) في قوله تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهٗمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ^(١٥٧) » :
إِذَا أَنْتَ رَاجَعْتَ نَفْسَكَ ، وَأَذْكَيْتَ حِسَّكَ ، وَجَدْتَ لهذا التذكير ،
إِنْ قِيلَ (عَلَى حَيَاةٍ) - وَلَمْ يَقُلْ (عَلَى الْحَيَاةِ) - حُسْنًا وَرَوْعَةً وَلُطْفَ
مَوْقِعٍ ، لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وَتَجِدُكَ تَعْدُمُ ذَلِكَ مَعَ التَّعْرِيفِ ، وتخرج عن
الْأَرْيَحِيَّةِ وَالْأُنْسِ إِلَى خِلَافَهُمَا .

والسبب في ذلك : أَنْ المعنى الازدياد من الحياة ، لا الحياة من أصلها ، وذلك لا يحرص عليه الا الحى ، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ، ولا على غيرها ، واذا كان كذلك صار كأنه قيل : ولتجدنهم أحرص الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا ، على أَنْ يزدادوا الى حياتهم في ماضى الوقت وراهنه حياة في الذى يستقبل .

وَسَبِيهٌ بِتَنْكِيرِ (الْحَيَاةِ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَنْكِيرُهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
« وَلَكُّمُ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » ^(١٥٨) .

(١٥٦) الدلائل ، ص ١٨٩

(١٥٧) البقرة ، الآية ٩٦

(١٥٨) البقرة ، الآية ١٧٩

والسبب في حسن التنكير ، وأن لم يحسن التعريف ، أن ليس
المعنى : (على الحياة نفسها) ، ولكن على أنه لما كان الانسان اذا علم
أنه اذا قتل قتل ، ارتدع بذلك عن القتل ، فسلم صاحبه ، صار حياة
هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص ، وصار كأنه
قد حيي في باقى عمره بالقصاص ، واذا كان المعنى — على حياة — في بعض
أوقاته وجب التنكير وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضى أن
تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها ، وذلك خلاف المعنى وغير
ما هو مقصود •

ويبين ذلك أنك تقول : لك في هذا غنى — فتنكر ان أردت أن
تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به ، فان قلت : لك فيه الغنى — كان
الظاهر أنك جعلت كل غناه به •

ففى هذا دقة بالغة في ادراك الفرق بين التعبيرين (النكرة والمعرفة)
وتنبىء عن ذهن صاف ، وحاسة ناقدة ، أطالت التأمل في آيات الله حول
سر نظمها ، وما تتسم به من دلائل الصياغة المعجزة •

وندرُكُ هذ أيضاً (الفرق بين التنكير والتعريف) حينما نقرأُ
قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْكَافِرِينَ فِي الْآخِرَةِ : « يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي » (١٥٩)
لِذْ عُرِفَتْ (الْحَيَاةُ) ، لِأَنَّ الْحَيَاةَ فِي الْآخِرَةِ هِيَ الْحَيَاةُ الْحَقَّةُ الَّتِي
يَنْبَغِي أَنْ يَحْرُصَ النَّاسُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا الَّتِي هِيَ
مَتَاعُ الْغُرُورِ .

النوق وائره فى معرفة أسرار النظم :

ويحيل عبد القاهر هذه التفرقة ومعرفة أسرار النظم ودقائق التنزيل الى الذوق ، اذ هو الحاسة التى تدرك الحسن واللفظ ، وتبعث الأريحية فى نفس صاحبها ، لتستكشف الدفين من المعانى ، والمخبأ من الدلالات ، يقول (١٦٠) :

« واعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعا من السامع ، ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، ويعرى منها أخرى ، وحتى اذا عجبته عجب ، واذا نبهته لموضع المزية اتبه •

فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء ، وكان لا يتفقد من أمر النظم الا الصحة المطلقة ، والا اعرابا ظاهرا ، فما أقل ما يجدى الكلام معه •

فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الاحساس بوزن الشعر ، والذوق الذى يقيمه به ، والطبع الذى يميز صحيحه من مكسوره ، ومزاحفه من سالمه ، وما خرج من البحر مما لم يخرج منه ، فى أنك لا تتصدى له ، ولا تتكلف تعريفه ، لعلمك أنه قد عدم الأداة التى معها تعرف ، والحاسة التى بها تجد ، فليكن قدحك فى زند وار (١٦١) ، والحك فى عود أنت تطمع منه فى نار » •

ولا يلبث أن يعيب عبد القاهر العلماء الذين لا يعلمون للتقديم مزية

(١٦٠) الدلائل ، ص ١٩٠ ، ١٩١ •

(١٦١) ورى الزند : من باب حسب فهو وار أى متقد ، وهو أوراها

زندا : أى أنجحهم •

الا أنه حسن ، وللتكثير الا أنه حسن ، ويدعو هؤلاء الى التدقيق ،
والنظر في معرفة العلل والأسباب ، وأن ترك معرفة هذا سد لباب
المعرفة ، وابعاد النفس عن الفهم والتفهم ، وتعويدها الكسل والتواني ،
يقول :

« واعلم أن هؤلاء — وان كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب —
فان من الآفة أيضا من زعم أنه ليس الا أن تعلم أن هذا التقديم ، وهذا
التكثير ، أو هذا العطف ، أو هذا الفصل حسن ، وأن له موقعا في النفس ،
وحظا من القبول »

فأما أن تعلم لم كان كذلك ، وما السبب ؟ فما لا سبيل اليه ،
ولا مطعم في الاطلاع عليه ، فهو بتوانيه ، والكسل فيه في حكم من قال
ذلك » .

ولقد كان عبد القاهر رائدا في هذا ، فلا يدرك أسرار البلاغة في
التراكيب ، ولا يعرف دقة النظم وروعة التعبير ، الا من فطر على الذوق ،
وهو حساس وتبعه في ذلك النقاد والباحثون .

يقول السيوطي ، قفلا عن السكاكي ، وابن أبي الحديد ،
والزمخشري وغيرهم (١٦٢) :

« قال السكاكي : اعلم أن شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن
وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ، ولا يمكن وصفها ، وكالملاحه ، ولا طريق
الى تحصيله غير ذوى الفطرة السليمة الا التمرن على علمي (المعاني
والبيان) » .

وقال ابن الحديد : اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح ، والرشيق
والأرشق من الكلام أمر لا يدرك الا بالذوق ، ولا يمكن اقامة الدليل

عليه ، وهو بمنزلة جارتين احدهما يبيضاء مشربة بحمرة ، دقيقة الشفتين ، ثقية الثغر ، كحلأ العين ، أسيلة الخد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة ، والأخرى دونها في هذه الصفات والمحسن ، لكنها أحلى منها في العيون والقلوب ، ولا يدري سبب ذلك ، ولكنه يعرف بالذوق والمشاهدة ، ولا يمكن تعليقه ، وهكذا الكلام ، فلا يدرك الا بالذوق ، وليس كل من اشتغل بالنحو ، والفقه ، واللغة ، يكون من أهل الذوق ، ومن يصلح لانتقاد الكلام ، وانما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان ، وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دراية وملكة تامة ، فالى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

وقال الزمخشري : من حق مفسر كتاب الله الباهر ، وكلامه المعجز أن يتعهد بقاء النظم على حسنه والبلاغة على كمالها ، وما وقع به التحدى سليما من القادح .

وقال غيره : معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى ، وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة .

(٨) دقة التركيب النحوى مع (ان)

جهل العامة وكثير من الخاصة بمواقع (ان) :

وعلى عادة عبد القاهر أنه دائما لا يعرض الا للمشكلات التى غفل عنها العلماء ، والمعضلات التى عجز عن فهمها المتخصصون ، فيتناول هذه وتلك فيحلها ، ويعرض أصول المسألة وفروعها فى شرح واف ، وبيان أخاذ ، ولا يترك الموضوع حتى يكون قد أشبعه بحثا وتحليلا ، وتركه على المحجة البيضاء ، يقول (١٦٣) :

« ان ها هنا فروقا خفية تجهلها العامة ، وكثير من الخاصة ، ليس
أنهم يجهلونها في موضع ، ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ،
والا يعلمونها في جملة ولا تفصيل » *

وبعد هذه المقدمة التي تحمل طابع التعميم ، يتحول الى ضرب
الأمثلة ، فيقول :

« روى عن ابن الأنباري^(١٦٤) أنه قال : ركب الكندي^(١٥٦)
المتفلسف الى أبي العباس^(١٦٦) ، وقال له : اني لأجد في كلام العرب
حشوا *

فقال له أبو العباس : في أى موضع وجدت ذلك ؟

فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله
قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد .
فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة ، لاختلاف الألفاظ ، فقولهم :
عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبد الله قائم ، جواب على
سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه ،
فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني *

قال : فما أثار المتفلسف جوابا *

ويلحق عبد القاهر على هذه القصة ، فيقول :

« واذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب

(١٦٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم النحوي اللغوي (ت ٣٢٨ هـ) .
(١٦٥) هو أبو يعقوب بن اسحق الكندي من نسل الأشعث بن قيس
وكان أبوه أميرا على الكوفة للمهدي والرشيد ، وجده الأشعث صحابي ،
وكان قبل ذلك ملكا على كندة ، وهو فيلسوف العرب والاسلام وسليل
اللوك في الجاهلية .

(١٦٦) هو أبو العباس المبرد ، كما في خزائن الأدب للبغدادي ، ونهاية
الايجاز للرازي ، وكان بينه وبين أبي العباس ثعلب مناقسة وتحاسد .

مستقيم أو معترض ، فما ظنك بالعامه ، ومن هو في عداد العامة ، ممن لا يخطر شبه هذا بباله ؟ *

ثم يأخذ عبد القاهر هذه القصة مدخلا ومتكأ ليدخل مع السامع والقارئ في عرض صور من التعبيرات الدقيقة للحرف (ان) ، والتي تدل على الحذق بنظم الكلام ، والدراية بتأليف التراكيب اللغوية ، فيقول مذكرا القارئ بقصة قيلت في مقام سابق^(١٦٧) : روى عن الأصمعي^(١٦٨) : أنه قال : كنت أسير مع أبي عمرو^(١٦٩) بن العلاء ، وخلف^(١٧٠) الأحمر ، وكانا يأتیان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ ، فيخبرهما وينشدهما ، ويسألانه ، ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان *

وأتياه يوما ، فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم^(١٧١) ابن قتيبة ، قال : هل بلغتكم ؟ قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب ، قال : نعم ، بلغني أن سلم بن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحببت أن أرد عليه ما لا يعرف ، قالوا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكرًا صاحبي قبل الهجير إنَّ ذاك النجاح في التبكير

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت : (بكرًا فالنجاح في التبكير) كان أحسن *

(١٦٧) الدلائل ، ص ١٧٨

(١٦٨) هو عبد الملك بن قريب كان صاحب لغة ونحو (ت ٢١٦هـ) بالبصرة .

(١٦٩) أحد القراء السبعة (ت ١٥٤هـ) .

(١٧٠) كان يصنع الشعر وينسبه الى العرب فلا يعرف ، ثم تنسك (ت ١٨٠هـ) .

(١٧١) كان عاملا بالبصرة من قبل المنصور ، وكان من الأجواد .

فقال بشار : انما بنيتها أعرابية وحشية ، فقلت : (ان ذاك النجاح
في التبكير) كما تقول الأعراب البدويون ، ولو قلت : (بكرًا فالنجاح)
كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذاك الكلام ولا يدخل في معنى
القصيدة •

قال : فقام خلف فقبل بين عينيه •

فهل كان هذا القول من خلف والنقد على بشار الا للطف المعنى
في ذلك وخفائه ؟ »

ثم يعلق عبد القاهر على قصة الأصمعي مع بشار ، فيقول :
« واعلم أن من شأن (ان) اذا جاءت على هذا النحو أن تغنى غناء
الفاء العاطفة — مثلاً — وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجباً ،
فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنف ، مقطوعاً موصولاً معاً •

أفلا ترى أنك لو أسقطت (ان) من قوله : (ان ذاك النجاح في
التبكير) ، لم تر الكلام (١٧٣) يلتئم ، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل
بالأولى ، ولا تكون فيها بسبيل حتى تجيء بالفاء ، فتقول :

بكرًا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير
ومثله قول بعض العرب :

فغنّها وهي لك الفداء إن غنّاء الإبل الحذاء

فانظر الى قوله (ان غناء الإبل الحذاء) ، والى ملاءمته الكلام
قبله ، وحسن تشبيهه به ، والى حسن تعطف الكلام الأول عليه ، ثم انظر
اذا تركت (ان) ، فقلت :

(١٧٢) اذ تبطل المناسبة التي كانت حاصلة والالفه التي كانت
موجودة .

فَغْنُهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ غِنَاءُ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ
كيف تكون الصورة ؟ ، وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ،
وكيف يشتم هذا ، ويعرق ذاك ؟ ، حتى لا تجد حيلة في اثتلافهما ، حتى
تجتلب لهما الفاء ، فتقول :

فَغْنُهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ فَغْنَاءُ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ
ثم تعلم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهبت
الأنسة التي كنت تجد ، والحسن الذي كنت ترى (١٧٣) .
ثم يعود عبد القاهر يعلق على قصة الأصمعي مع بشار مع ربطها
بقصة الكندي ، فيقول (١٧٤) :

« واعلم أن ههنا دقائق لو أن الكندي استقرى وتصفح ، وتبع
مواقع (ان) ، ثم ألطف النظر ، وأكثر التدبر ، لعلم علم ضرورة أن ليس
سواء دخولها وأن لا تدخل ، فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره في
بيت بشار :

بَكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ
وما أنشدته من قول بعض العرب :

فَغْنُهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنْ غِنَاءُ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ
وذلك أنه هو شيء أيين في الفائدة ، وأدل على أن ليس سواء
دخولها ، وأن لا تدخل أنك ترى الجملة إذا هي دخلت : ترتبط بما
قبلها ، وتألف معه ، وتتحد به ، حتى كأن الكلامين قد أفرغا فراغا
واحدا ، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر .

(١٧٣) الدلائل ، ص ١٧٨ ، ١٧٩

(١٧٤) الدلائل ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

هذه هي الصورة ، حتى اذا جئت الى (ان) فأسقطتها رأيت الثاني
منهما قد نبا عن الأول ، وتجافى معناه عن معناه ، ورأيت لا يتصل به ،
ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالقاء ، فتقول :

بكرًا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التكبير
فغنّها وهي لك الفداء فإن غناء الإبل الحداء
ثم لا ترى القاء تعيد الجملتين الى ما كاتتا عليه من الألفة ، وترد
عليك الذي كنت تجد بـ (ان) في المعنى .

وهذا الضرب كثير في التنزيل جدًا ، من ذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » (١٧٥) ، وقوله عز اسمه :
« يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَأَصْبِرْ
عَلَى مَا أَصَابَكَ ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » (١٧٦) ، وقوله سبحانه : « خُذْ
مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ
لَهُمْ » (١٧٧) ، ومن أبين ذلك قوله تعالى : « وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ
ظَلَمُوا ، إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ » (١٧٨) .

وقد تتكرر في الآية الواحدة ، كقوله عز اسمه : « وما أبرئُ
نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ » (١٧٩) -
وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدرى كم الإحصاء (١٨٠) .

وهذا التعميم الذي أطلقه عبد القاهر من أن (القاء) تحل محل

(١٧٥) الحج ، الآية ١

(١٧٦) لقمان ، الآية ١٧

(١٧٧) التوبة ، الآية ١٠٢

(١٧٨) هود ، الآية ٣٧

(١٧٩) يوسف ، الآية ٥٣

(١٨٠) ويأتي التأكيد بعد الأوامر والتواهي والتأكيد في هذه المقامات

لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه .

(ان) ، لأن كلا منهما مفيد للربط ، عاد فخصصه ، وأحاطه بالقيود ،
وخص مواضع اثباتها فيما اذا أريد بـ (ان) البرهان على القضية السابقة
لا في المواضع التي يؤتى بها للتأكيد فحسب ولا يكون الكلام الذي
بعدها مرتبط بما قبلها ، فقال (١٨١) :

« واعلم أن الذي قلنا في (ان) من أنها تدخل على الجملة من شأنها
إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها الى الفاء ، لا يطرد في كل شيء ،
وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ،
فانك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضى الفاء ، وذلك
فيما لا يحصى •

كقوله تعالى : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ، فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » (١٨٢)
وذلك أَنَّ قَبْلَهُ : « إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ » ومعام أَنكَ لو قلت : إِنَّ
هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ، فالتَّقُونَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، لَمْ يَكُنْ كلاماً .
وكذلك قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَٰئِكَ
عَنْهَا مُبْعَدُونَ » (١٨٣) ، لِأَنَّكَ لو قُلْتَ : لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَفِيرٌ ، وَهُمْ فِيهَا
لَا يَسْمَعُونَ ، فَالَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمِنَّا الْحُسْنَى ، لَمْ تَجِدْ لِادِّخَالِكَ الْفَاءِ فِيهَا وَجْهًا .
وكذلك قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ
وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ » (١٨٤) جملة في موضع الْخَبَرِ ودخولُ الْفَاءِ فِيهَا محالٌ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ
لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

(١٨١) الدلائل ، ص ٢١٠ ، ٢١١

(١٨٢) الداريات ، الآية ١٥ ، اسناد الامن الى المكان مجاز عقلي وصف
به المكان كان المكان المخيف يخوف صاحبه بما يلقى فيه من المكروه .

(١٨٣) الانبياء ، الآية ١٠١

(١٨٤) المائدة ، الآية ٦٩

ومثله سواء : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا »^(١٨٥).

فإذا انما يكون الذى ذكرنا فى الجملة من حديث اقتضاء الفاء اذا كان مصدرها مصدر^(١٨٦) الكلام يصحح به ما قبله ، ويحتج له ، ويبين له وجه الفائدة فيه .

ألا ترى أن الغرض من قوله : « ان ذاك النجاح فى التبكير » جله أن يبين المعنى فى قوله لصاحبه (بكرا) ، وأن يحتج لنفسه فى الأمر بالتبكير ، ويبين وجه الفائدة فيه .

وكذلك الحكم فى الآى التى تلونها ، فقوله : « ان زلزلة الساعة شئ عظيم » بيان للمعنى فى قوله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » ، ولمأمروا بأن يتقوا ، وكذلك قوله : « ان صلاتك سسكن لهم » بيان للمعنى فى أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بالصلاة ، أى بالدعاء لهم ، وهذا سبيل كل ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها الى الفاء . ثم ان عبد القاهر يوافق أبا العباس فى أن التأكيد بـ (ان) يكون للمتروك الشاك والمنكر ، وذهب الى أن خالى الذهن لا يؤكد له الكلام ، وانما يؤكد الكلام بـ (ان) فى حالة الانكار والتردد ، يقول^(١٨٧) :

« ثم ان الأصل الذى ينبغى أن يكون عليه البناء هو الذى دون فى الكتب من أنها للتأكيد ، واذا كان قد ثبت ذلك ، فاذا كان الخبر بامر ليس للمخاطب ظن فى خلافه ألبته ، ولا يكون قد عقد فى نفسه أن الذى تزعم أنه كائن غير كائن ، وأن الذى تزعم أنه لم يكن كائن ، فأنت لا تحتاج هناك الى (ان) . »

(١٨٥) الكهف ، الآية ٣٠

(١٨٦) مصدر بمعنى التصدير أى وقوعها صدرا .

(١٨٧) الدلائل ، ص ٢١٢

وانما تحتاج اليها اذا كان له ظن في الخلاف ، وعقد قلب على نقي ما ثبت ، أو اثبات ما تنفى ، ولذلك تراها تزدد حسنا اذا كان الخبر بامر يبعد مثله في الظن ، وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه ، كقول أبي نواس :

عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك باليأس

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك الا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطمع ، ولا يعترف كل أحد ، ولا يسلم أن الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضع فقر الى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى •

ومن لطيف موقعها : أن يسعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن يراد التهكم به وأن يقلل : ان حاله والذى صنعت يقتضى أن تكون قد ظننت ذلك ، ومثال ذلك قول الآخر (١٨٨) :

جاء شقيق عارض رُمحه إن بنى عمك فيهم رماح

يقول : ان مجيئه هكذا مدلا بنفسه وبشجاعته ، وقد وضع رُمحه عرضا دليل على اعجاب شديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كان ليس مع أحد منا رمح يدفعه به ، وكأنا كلنا عزل •

ويستحسن عبد القاهر الجمع بين (اللام وان) في مخاطبة المنكر ، فيقول (١٨٩) :

« وأما جعلها — أى في عبارة أبي العباس السابقة — اذا جمع بينها وبين اللام نحو : ان عبد الله لقايم ، للكلام مع المنكر فجيء ، لأنه اذا كان

(١٨٨) حجة بن نضلة .
(١٨٩) الدلائل ، ص ٢١٣ .

١٧٨.

الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى التأكيد أشد ، وذلك أنك أحوج ما تكون الى الزيادة في تثبيت خبرك اذا كان هناك من يدفعه ، وينكر صحته .

الا أنه ينبغي أن يعلم أنه كما يكون للانكار قد كان من السامع ، فانه يكون للانكار بعلم أو يرى أنه يكون من السامعين ، وجملة الأمر أنك لا تقول : انه لكذا حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يزعم فيه عن الانكار » .

ففي هذا الفصل الذى عقده عبد القاهر ل (ان) بين أن لوجودها معنى لا يستفاد بدونها ، وأنها تأتى لمعان اضافية تراد لها ، ودلالات ثابتة تقصد منها .

ثم ان الفاء تحل محلها - اذا كانت (ان) مقصودا منها البرهان على أمر سابق ، أو الاحتجاج له ، وبيان وجه الفائدة فيه ، لأنها على هذا المعنى تفيد حسن الربط بين الجملتين ، وتزيد الألفة بينهما ، وهو نفس الغرض الذى نجده مع (ان) .

واذا لم تكن (ان) بهذا المعنى فلا يصح أن تحل (الفاء) محل (ان) .

وقد قصرها عبد القاهر على التأكيد عند الانكار والتردد ، وبهذا وافق أبا العباس المبرد - فى القديم - وما عليه البلاغيون - الآن - فى أنها تؤكد الكلام حيث يكون المخاطب شاكا مترددا أو منكرا .

كما استحسن اضافة (اللام) مع (ان) عند شدة التأكيد .

وقد أتى بالشواهد القرآنية الكثيرة والشعرية التى تؤيده فى كل ما ذهب اليه .

ويثبت عبد القاهر بهذا كله أن التراكيب اللغوى المبدوء بـ (ان) لهم يقصد به فقط التأكيد الظاهرى ، والمعنى الأول المفهوم من اللفظ لغة ، وانما يأتى التوكيد لأغراض يفهمها أهل الذوق ، والمتخصصون من ذوى اللغة ، وقد تدق فى الفهم حتى تخفى على بعض العلماء - كما خفيت على خلف الأحمر ، وأبى عمرو بن العلاء ، والفيلسوف الكندى - .

وبحوث عبد القاهر يؤخذ عليها أنها لا تتصف بالوحدة العضوية ، أو بالصلات العرقية ، فهو ينتقل من زهرة الى شجرة ، ومن حضر الى مدر ، ولذا نراه فى هذا الفصل الممتع يجمع فى ثناياه بعض خصائص مهمة ، وفوائد جمة لـ (ان) نجمع شتاتها ثم نجملها فيما يأتى :

واليك البيان :

خصائص (ان) :

يعرض عبد القاهر لخصائص (ان) ويتناولها بالشرح والتحليل ، فيقول (١٩٠) :

١ - « ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللفظ ما تراه اذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث يصلح الا بها وذلك فى مثل قوله تعالى :

« إِنَّهُ مِنْ يَتَّقٍ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ^(١٩١) » وقوله :
 « أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ^(١٩٢) » ، وقوله : « أَنَّهُ مِنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ ^(١٩٣) » وقوله : « إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ

(١٩٠) الدلائل ، ص ٢٠٧

(١٩١) يوسف ، الآية ٩٠

(١٩٢) التوبة ، الآية ٦٣

(١٩٣) الأنعام ، الآية ٥٤

الكافرون^(١٩٤) » ، ومن ذلك قوله : « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ^(١٩٥) » .
 وأجاز أبو الحسن^(١٩٦) فيها وجها آخر ، وهو أن يكون الضمير في
 (انها) للأبصار أضمرت قبل الذكر - على شريطة التفسير .
 والحاجة في هذا الوجه أيضا الى (ان) قائمة كما كانت في الوجه
 الأول ، فانه لا يقال : هي لاتعمى الأبصار ، كما لا يقال : هو من يتق
 ويصبر فان الله لا يضيع » .
 فعبد القاهر يذكر أن لضمير الشأن مع (ان) حسنا ولطفا لاتراه
 اذا حذفت (ان) ، وقد علل هذا الحسن بوجهين : وجه ذكره غفلا دون
 بيان وتوضيح ، ووجه نسبه الى أبي الحسن الأخفش ، وفيه بعض
 التوضيح وهو ماسار عليه البلاغيون في كتبهم .
 فيقولون^(١٩٧) : « السر البلاغي لذلك : هو التفصيل بعد الاجمال ،
 والبيان بعد الابهام ، وذلك أن الضمير يدل على معناه دلالة يشوبها الابهام
 والاجمال ، والجملة التي تلى الضمير - وهي جملة الحال والشأن - تدل
 على هذا المعنى بوضوح وبيان ، والبيان بعد الابهام أوقع في النفس ،
 وأليق بمكان المدح والذم ، وذلك لأن السامع متى لم يفهم من الضمير
 معنى ، بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون ، فيتمكن المسموع بعده
 فضل تمكن ، وبذلك يتسنى ذكر مدلول الضمير مرتين ، مرة على سبيل
 الابهام ، وأخرى على سبيل التوضيح ، وذلك مما يحقق المقصود وهو
 التمكن والتقرير » .

٢ - « ومما تصنعه (ان) في الكلام أنك تراها تهيب النكرة
 وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ - أعني أن تكون محدثا عنها
 بحديث من بعدها ، ومثال ذلك قوله :

(١٩٤) المؤمنون ، الآية ١١٧

(١٩٥) الحج ، الآية ٤٦

(١٩٦) هو الأخفش تلميذ سيبويه .

(١٩٧) المعاني في ضوء أساليب القرآن ، ص ٢٥٠

إِنْ شِوَاءٌ وَنَشْوَةٌ وَخَبَبٌ الْبَازِلِ الْأُمُونِ^(١٩٨)

قد ترى حسنهما وصحة المعنى معها ، ثم انك ان جئت بها من غير
(ان) فقلت : شواء ونشوة وخبب البازل الأمون ، لم يكن كلاماً .
فان كانت النكرة موصوفة وكانت لذلك تصلح أن يبتدأ بها ، فانك
تراها مع (ان) — أحسن ، ونرى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن :
أفلا ترى الى قوله :

إِنَّ دَهْرًا يُلْفُ شَمْلِي بِسَعْدِي لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ

ليس بخفى — وان كان يستقيم أن تقول : دهر يلف شملى بسعدى
دهر صالح — أن ليس الحالان سواء .

وكذلك ليس بخفى أنك لو عمدت الى قوله :

إِنَّ أَمْرًا فَادِحًا عَنْ جَوَابِي شَغَلَكَ

فأسقطت منه (ان) لعدم منه الحسن والطلاوة ، والتمكن الذى
أنت واجده الآن ، ووجدت ضعفاً وفتوراً^(١٩٩) .

فهذه — كما نرى — خصيصة لـ (ان) متوقفة على الذوق الخالص ،
وعلى ما تجده النفس من الحسن والطلاوة مع وجود (ان) ، وما تحسه
من الضعف والفتور مع عدمها ، وما ذلك الا من أثر (ان) فى تركيب
الجملة ، وما تستتبعه من دلالة وحسن فى المعنى .

٣- « ومن تأثير (إن) فى الجملة أَنَّهَا تُغْنِي إِذَا كَانَتْ فِيهَا عَنْ

الْخَبَرِ فى بعض الكلام ، وَوَضَعَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فى ذلك بَاباً ، فقال :
هذا بابٌ مَا يَحْسُنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ . . وذلك : إِنَّ مَالاً ، وَإِنَّ وَلَدًا ، وَإِنَّ
عَدَدًا — أَى إِنَّ لَهُمْ مَالًا ، فَالَّذِي أَضْمَرَتْ هُوَ (لهم) .

(١٩٨) الخبيب : السير السريع ، البازل : المسن من الابل ، الامون :
الموثقة الخلق المأمونة العثار .
(١٩٩) الدلائل ، ص ٢٠٩

ويقول الرجلُ للرجلِ : هلْ لكم أحدٌ ؟ ، إِنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيْكُمْ
فتقول : إِنَّ زَيْدًا ، وَإِنَّ عَمْرًا ، أَيْ لَنَا ، وقال :
إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضَوْا مَهَلًا
ويقول : إِنَّ غيرها لبلا وشاءٌ ، كأنه قال : إِنَّ لَنَا أَوْ عندنا
غيرها (٢٠١) .

ثم يبين عبد القاهر الجمال الفنى لحذف الخبر مع وجود (ان) ومع
عدمها والفرق بين التعبيرين ، فقال :

فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام
وصحته مع حذفه وترك النطق به ، ثم انك ان عمدت الى (ان) فأسقطتها
وجدت الذى كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ ، فلو
قلت : مالٌ ، عددٌ ، محلٌ ، ومرتحلٌ ، وغيرها لبلا وشاءٌ - لم يكن
شيئاً ، وذلك أن (ان) كانت السبب في أن حسن حذف الذى حذف
من الخبر ، وأنها حاضنته ، والمترجم عنه ، والمتكفل بشأفه » .

٤- ثُمَّ إِذَا اسْتَقْرَيْنَا الْكَلَامَ وَجَدْنَا الْأَمْرَ بَيْنًا فِي الْكَثِيرِ مِنْ
مَوَاقِعِهَا ، أَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا إِلَى الْجَوَابِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ
ذِي الْقُرْنَيْنِ ، قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ، إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ (٢٠٢) » .
وكقوله عَزَّ وَجَلَّ : « نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ ، إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ
آمَنُوا بِرَبِّهِمْ (٢٠٣) » .

(٢٠٠) الألب : الناس يجتمعون على عداوة الانسان وهو بفتح الهمزة
وكسرهما وسكون اللام .

الدلائل ، ص ٢١٠

(٢٠٢) الكهف ، الآية ٨٣ ، ٨٤

(٢٠٣) الكهف ، الآية ١٣

وقوله عز وجل : « فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ » (٢٠٤) .
 وقوله عز وجل : « قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٢٠٥) .

وقوله : « وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ » (٢٠٦) - وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا يُعَلِّمُ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَأَنَّ يُجِيبُ بِهِ الْكُفَّارَ فِي بَعْضِ مَا جَادُوا وَنَاطَرُوا فِيهِ .

وعلى ذلك قوله تعالى : « فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا : إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (٢٠٧) .

وكذلك قوله : « وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (٢٠٨) .

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قِصَّةِ السَّحَرَةِ : « قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ » (٢٠٩) « وَذَلِكَ أَنَّهُ عَيَانُ أَنَّهُ جَوَابُ فِرْعَوْنَ عَنْ قَوْلِهِ : « آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ » ؟

فهذا وجه القول في هذه الحكاية (٢١٠) » .

وعبد القاهر في حكمه هذا على (ان) بأنها تكون في كثير من مواقعها جوابا عن سؤال اما محقق أو مقدر هو ماثشير به الدلائل والنصوص ، وقد أتى بالشواهد الكثيرة من القرآن الكريم مبينا وموضحا .

(٢٠٤) الشعراء ، الآية ١١٦

(٢٠٥) الانعام ، الآية ٥٦

(٢٠٦) الحجر ، الآية ٨٩

(٢٠٧) الشعراء ، الآية ١٦

(٢٠٨) الاعراف ، الآية ١٠٤

(٢٠٩) الاعراف ، الآية ١٢٢ ، ١٢٥

(٢١٠) الدلائل ، ص ٢١٢

الا أنه عاد واشترط لهذا أن يكون للسائل ظن في المسئول عنه على خلاف ماأنت تجيبه به ، فيقول (٢١١) « :

« اذا قيل أنها جواب سائل يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسئول عنه على خلاف ماأنت تجيبه به ، فاما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيه فلا ، لأنه يؤدي ألا يستقيم لنا اذا قال الرجل : كيف زيد - أن تقول : صالح ، واذا قيل أين هو ؟ ، أن تقول : في الدار ، وأن لا يصح حتى تقول : انه صالح ، وانه في الدار ، وذلك مالا يقوله أحد .

وما ذهب عبد القاهر في هذا هو ما تدل عليه اللغة ، وما يبدو من الشواهد العربية .

٥ - ويختم عبد القاهر بحثه في (ان) بهذه الخصيصة الدوقية ، فيقول (٢١٢) :

« واعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذى كان أنه لا يكون ، وذلك قولك للشيء ، هو بمرأى من المخاطب ومسمع : انه كان من الأمر ما ترى ، وكان منى الى فلان احسان ومعروف ، ثم انه جعل جزائى ما رأيت ، فتجعلك كأنك ترد على نفسك. فلنك الذى ظننت ، وتبين الخطأ الذى توهمت .

وعلى ذلك - والله أعلم - قوله تعالى حِكَايَةً عن أُمِّ مَرْيَمَ - رضى الله عنها - « قَالَتْ : رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ » (٢١٣) ، وكذلك قوله تعالى حِكَايَةً عن نُوحٍ (عليه السلام) : « قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذِبُونَ » (٢١٤) .

(٢١١) الدلائل ، ص ٢١٣

(٢١٢) الدلائل ، ص ٢١٤

(٢١٣) آل عمران ، الآية ٢٦

(٢١٤) الشعراء ، الآية ١١٦

هذه هي الخصائص الدقيقة للحرف (ان) جمعناها من كلام
عبد القاهر ، ونحس أن هذا الحرف قد نال عناية من عبد القاهر قاربت
عنايته بحرف العطف في باب الفصل والوصل ، وذلك لما له من تأثير في
التركيب ، وأثر في الجملة - كما رأينا - فهو حرف واحد ولكنه بوضعه
الموضع الصحيح تحسن الجملة ، ويعطيها من الحلاوة ، ويكسبها من
الطلاوة ، واتساق النظم ، ودقة المعنى الملساء في النصوص السابقة .

ولهذه الأمور اللطيفة جعل عبد القاهر البحث في هذا الحرف من
الدقائق والأمور الخفية التي لا تدرك بالهوينى ، بل لا بد لها من
الاستعداد الخاص ، والذوق الصافي ، ولهذا لم يكن عجيباً أن تخفى على
خلف الأحمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والفيلسوف الكندي ، ولو أن هؤلاء
تتبعوا دقائق هذا الموضوع لما ظن أحدهم مثل الذى ظن .

الا أن عبد القاهر كان من حسن الأدب ودقة الاحساس مما جعله
يلتمس العذر لخلف ، فقال (٢١٥) : « وإذا كان خلف - وهو القدوة ، ومن
يؤخذ عنه ، ومن هو بحيث يقول الشعر فينخله الفحول الجاهلين ،
فيخفى ذلك له (٢١٦) - يجوز أن يشتبه مانحن فيه عليه حتى يقع له أن
ينتقد على بشار ، فلا غرو أن تدخل الشبهة في ذلك على الكندي » .

عبد القاهر في بلاغته رائد للزمخشري :

كان عبد القاهر في فكره ذلك ، ونظراته الثاقبة في أعماق تلك
التركيب رائداً للبلاغيين بعده وبخاصة الزمخشري في تفسيره
(الكشاف) ، فقد طبق فيه فكر عبد القاهر وبلاغته تطبيقاً أظهر به سمو
التركيب في الآيات الكريمة ، وروعة المعنى فيها .

(٢١٥) الدلائل ، ص ٢٠٨

(٢١٦) أى إذا قال شعراً ونسبه الى شاعر جاهل يخفى ذلك على

الناس . .

وقد سبق أن وضعنا أن عبد القاهر ميز بين صور الخبر ، فإذا كان اسماً دل على الثبوت ، وإذا كان فعلاً دل على التجدد ، يأتي الزمخشري ويطبق ذلك على تفسيره ، فيقول في قوله تعالى (٢١٧) :

« اللَّهُ يَسْتَهْزِي بِهِمْ » (البقرة ١٥) لِمَ لَمْ يَقُلْ ؟ (اللَّهُ مُسْتَهْزِيٌّ بِهِمْ) ليكون مطابقاً لقوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) ؟

ويجيب بقوله : « لأن (يستهزىء) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتاً بعد وقت » .

ويسهب عبد القاهر في بيان الفروق بين صور الخبر إذا كان معرفة أو نكرة (٢١٨) ، ، وكل هذه الفروق نجد الزمخشري يلاحظها في تفسيره عند قوله تعالى : « وأولئك هم المفلحون » (البقرة) ، ويقول (٢١٩) :

« هم » فصل ، وفائدته : الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

وهذا يلتقى مع عبد القاهر في أن ضمير الفصل يفيد تأكيد الاختصاص .

ويقف الزمخشري عند تعريف كلمة (المفلحون) قائلاً :

ومعنى التعريف في (المفلحون) الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة . . . أو على أنهم الذين ان حصلت صفة المفلحين ، وتحققوا ما هم ، وتصوروا بصورتهم الحقيقية ، فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة .

وما كتبه عبد القاهر في جملة الحال ومتى تقترن بالواو ومتى

(٢١٧) الكشف ، ج ١/ ١٨٨ ، ط الحلبي .
(٢١٨) انظر فصل (فروق في الخبر)
(٢١٩) الكشف ، ج ١/ ١٤٦

تمتنع (٢٢٠) ؟ نرى الزمخشري يتابعه في ذلك ، ويقول (٢٢١) معلقاً على قوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » (الأعراف ٤) .

« فان قلت : لا يقال جاء زيد هو فارس — بغير الواو ، فما بال قوله : « هم قائلون » ؟ »

قلت : قدر بعض النحويين الواو محذوفة ... والصحيح أنها اذا عطفت على حال حذفت الواو استثقلاً ، لاجتماع حرفي عطف ، لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل ، فقولك : جاءني زيد راجلاً أو هو فارس ، كلام فصيح وارد على حده ، وأما — جاءني زيد هو فارس — خبيثاً .

ويتصدى عبد القادر لمبحث التقديم والتأخير ، التقديم مع الاستفهام ، ومع النفي وفي الخبر المثبت حين يتقدم المسند اليه (٢٢٢) ... الخ .

وَيَتَابِعُ الزَّمْخَشَرِيُّ عَبْدَ الْقَاهِرِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ فَيَقُولُ معلقاً على قوله تعالى : « قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا » ؟ (الأنعام ١٤) .
أَوَّلِيَّ غَيْرُ اللَّهِ ؟ ، همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو (اتَّخَذُ)
لأنَّ الإنكار في اتخاذ غير الله وَلِيًّا ، لا في اتَّخَذِ الْوَلِيَّ ، فكان أولى بالتقديم ، نَحْوُ « أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ » (الزمر ٦٤) ،
(اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ) (يونس ٥٩) .

(٢٢٠) انظر فصل (فروق في الحال)

(٢٢١) الكشف ، ج ٢/٦٧

(٢٢٢) انظر (فصل التقديم والتأخير) .

(٢٢٣) الكشف ، ج ٢/٨

كما ذهب عبد القاهر الى أن المسند اليه اذا ولى حرف النفى أفاد تخصيصه بنفى الخبر الفعلى - وعلى ضوء هذه القاعدة قال الزمخشري (٢٢٤) في التعليق على هذه الآية الواردة على لسان قوم شعيب - عليه السلام : « وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ » (هود ٩١) :

« قد دل ايلاء الضمير حرف النفى على أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعزة علينا ، ولذلك قال في جوابهم : (أرهطى أعز عليكم من الله) ؟ ، ولو قيل : وما عززت علينا - لم يصح هذا الجواب » *

ويذكر عبد القاهر أنه اذا لم يكن في الكلام نفى ولا استفهام ، وتقدم المسند اليه وكان معرفة ، فإن التقديم حينئذ يمتثل تخصيص المسند اليه بالمسند ، أو تقوية الحكم وتوكيده في ذهن السامع *

نجد الزمخشري يقف عند بعض الآيات التي قُدم فيها المسند إليه لِيُبَيِّنَ أَنَّ الغرض من التقديم هو التَّخْصِيسُ ، يقول في قوله تعا : « اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ » (الزمر ٣٢) : « إيقاع اسم الله مبتداً ، وبناءً نزل عليه فيه تفخيمٌ لأحسن الحديث ، ورفَعُ منه ، واستشهادٌ على حسنه ، وتأكيده لاستناده إلى الله ، وأنه من عنده ، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه ، وتنبية على أنه وحيٌ معجزٌ مبينٌ لسائر الأحاديث (٢٢٥) . »

ويقول في قوله تعالى : « اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » (الرعد ٢٦) : « أي الله وحده يبسط الرزق ويقدر دون غيره (٢٢٦) . »

(٢٢٤) نفسه ، ج ٢/٢٨٩

(٢٢٥) الكشف ، ج ٣/٣٩٤

(٢٢٦) الكشف ، ج ٢/٣٥٩

ويتكلم عبد القاهر في حذف المفعول اذا اراد المتكلم أصل الفعل بدون أى تخصيص له ممن وقع عليه ، ويفصل ذلك (٢٢٧) » .

نرى الزمخشري يطبق تلك القواعد في آيات من القرآن ، يقول في قوله تعالى : « وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ، فَقَالُوا : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ » (يس ١٣ ، ١٤) ، يقول (٢٢٨) :

« فان قلت : لم ترك ذكر المفعول في قوله (فعززنا بثالث) ؟ »

قلت : لأن الغرض ذكر المعزز به — وهو شمعون — وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل ، واذا كان الكلام منصبا الى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه ، وكان ماسواه مرفوض مطرح ، ونظيره قولك : حكم السلطان اليوم بالحق — الغرض المسوق اليه قولك (بالحق) فلذلك رفضت ذكر المحكوم له والمحكوم عليه » .

كما يُعَلِّقُ على قوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ، قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ، قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ، وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » (القصص ٢٣) ، يقول (٢٣٩) :

« فان قلت : لم ترك المفعول غير مذكور في قوله « يسقون » .

و « تذودان » و « لانسقى » ؟ »

قلت : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول — ألا ترى أنه انما رحمهما لأنهما كانتا على الذيادة وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم

(٢٢٧) انظر فصل (الحذف والذكر) ص

(٢٢٨) الكشف ، ج ٣ / ٣١٨

(٢٢٩) الكشف ، ج ٣ / ١٧٠

ومسقيهم ابل - مثلاً - وكذلك قولهما « لانسقى حتى يصدر الرعاء »
المقصود فيه السقى لا المسقى » .

وَيُعَلِّقُ عند تفسير قوله تعالى : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ
وَأَبْصَارِهِمْ » (البقرة ٢٠) فيقول :

« مفعول « شاء » محذوف لأن الجواب يدل عليه - والمعنى :
ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها ، ولقد تكاثر
الحذف في « شاء » وأراد ، ولا يكادون يبرزون المفعول الا في الشيء
المستغرب كنحو قولك : فلو شئت أن أبكي دما لبكيت ، وقوله تعالى :
« لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهَوًا لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا » (الأنبياء ١٧) و « لَوْ
أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا » (الزمر ٤) .

ويتحدث عبد القاهر عن القصر بـ (انما) مخالفاً فيها أقوال
النحويين (٢٣١) ، ونجد الزمخشري يتابعه في ذلك حيث يقول في قوله
تعالى : « قالوا : انما نحن مصلحون » (البقرة ١٢) ، يقول (٢٣٢) :

« انما لقصر الحكم على شيء كقوله : انما ينطلق زيد ، أو لقصر
شيء على حكم ، كقولك : انما زيد كاتب - ومعنى (انما نحن مصلحون)
ان صفة المصلحين خلصت لهم وتمخضت من غير شائبة » .

ووقف عبد القاهر عند قوله تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ خُرُصَ النَّاسِ
عَلَى حَيَاةٍ » (البقرة ٩) وَقَرَّرَ أَنَّ التَّنْكِيرَ فِي « حَيَاةٍ » لِلدَّلَالَةِ عَلَى
الْأَزْدِيَادِ مِنْهَا لَا عَلَى أَصْلِهَا (٢٣٣) ، نَجِدُ الزَّمْخَشَرِيَّ يَقُولُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى
هَذِهِ الْآيَةِ (٢٣٤) :

-
- (٢٣٠) الكشف ، ج ٢٢/١ .
(٢٣١) انظر فصل (القصر انما)
(٢٣٢) الكشف ج ١٨٠/١ .
(٢٣٣) انظر فصل (التعريف والتنكير) .
(٢٣٤) الكشف ج ٢٩٨/١ .

« نَكَرَ كلمة (حَيَاة) ، لأنه أراد حَيَاةً مَخْصُوصَةً ، وهىَ الحَيَاةُ المتطاولة ، ولذلك كانت القراءةُ بها أَوْقَعُ مِنْ قِرَاءَةِ أُبَيٍّ (عَلَى الحَيَاةِ) » .

ويطيل عبد القاهر فى الاسناد الخبرى المؤكد بـ (ان) ، فهو يأتى مجردا منها لخالى الذهن ، ومقترنا بها لمن عقد قلبه على النفى ، والمتردد ، وقد يضاف اليها تأكيد ثان للمنكر مبالغة فى الجزم بالخبر (٢٣٥) .

وَيُعَلِّقُ الزمخشريُّ على قوله تعالى : « واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ، قَالُوا ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ، قَالُوا : رَبُّنَا يَعْلَمُ إِيَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ » . (يس ١٣ - ١٦) بقوله (٢٣٦) :

« فان قلت : لم قيل : (انا اليكم مرسلون) أولا و (انا اليكم لمرسلون آخرا ؟ . قلت لأن الأول ابتداء اخبار ، والثانى جواب عن انكار » .

وهناك مواضع كثيرة فى (الكشف) يمكن أن نردها الى كلام عبد القاهر فى الدلائل أو الأسرار ، ونحن نشير فقط الى أن الامام عبد القاهر كان اماما للزمخشري ورائدا له فى تفسيره (الكشف) ، « فقد كان يتابع عبد القاهر فى النظم ، ويطبق رأيه فى الاعجاز تطبيقا عمليا وعلى نطاق واسع يشمل السور كلها ، وعلى الرغم من ذلك فلم يذكره فى كشفه الا مرة واحدة ، يذكره شاعرا ، ويغفله ناقدًا وبلاغيا ،

(٢٣٥) انظر فصل (دقة التركيب مع « ان »

(٢٣٦) الكشف ج ٣١٨ .

وما أدهش عبد القاهر الناس إلا بما كتب في الحقل البياني ، بل وما توجه الزمخشري الى التفسير البياني الا بوحى من عبد القاهر وهدى من سناه ، فالذى يوازن بين صنع عبد القاهر وصنع الزمخشري ، يجد أن الأول قد رسم الخطة ، وأعد المثال ، وبين الطريق ، ويجد الثانى قد تولى التنفيذ حيث تتبع آيات القرآن الكريم آية آية ليوضح ما عناه الجرجاني بالنظم القرآنى .

وبعد ذلك يذكره الزمخشري ، لا لأنه ابتدع نظريته في النظم ، ولا لأنه أنشأ طريقة في التفسير البياني ، ولا لأنه ابتدأ منهجاً في التحليل اقتنع به لاحقوه ، لم يذكره بذلك وانما ذكره بقوله :

« وقد ملح الامام عبد القاهر في قوله لبعض من يأخذ عنه » :
مَا شَتَّ مِنْ زَهْرَةٍ وَالْفَتَى بِمُصْقَلَابِذٍ لَسَقَى زُرُوعَ (٢٣٧)

التركيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر : « علم البيان »

البلاغة علم واحد عند عبد القاهر :

عبد القاهر لم يكن يخطر بباله تقسيم البلاغة هذا التقسيم الذى عرفت به الآن عند العلماء المتأخرين ، وهو - المعانى والبيان والبديع - لكنه وهو بصدد تفسير نظريته النظم والتدليل على الاعجاز بها ، وضع أصول (علم المعانى) وأسس قواعده ، دون أن يقصد الى ذلك ، وبغير

(٢٣٧) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ص ٦٥٤ ، وهذا البيت ورد في سورة (ق) ، الكشف ج ١/٤ ويقول صاحب شرح شواهد الكشف في هذا البيت : وقد ملح عبد القاهر في بعض من يأخذ عنه ولا يحضر ذهنه بذلك البيت - يعنى أن قول التلميذ في حال تعليمه اياه زه زه كثير ، ولكن قلبه غائب عنه ، ويذهب الى مصقلا باز يسقى زرعه - وهى بلدة بجرجان (زهزه) من قول فارسي يقال عند الاستحسان .

وعى منه ، وبالتالي فلم تصدر منه تلك التسمية الاصطلاحية ، وقد سمي
بحوثه في كتابه الذي وضع فيه أصول - علم المعاني - بـ (علم البيان) ،
فقال في فاتحة بحثه (٢٣٨) :

« فأنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأسبق فرعا ، وأحلى جنى ،
وآعذب وردا ، وأكرم تناجا ، وأنور سراجا ، من (علم البيان) الذي
لولاه لم تر لسانا يحوِّك البوشي ، ويصوغ الحلى ، ويلفظ الدر ، وينثف
السحر »

فالبيان ، والفصاحة ، والبراعة ، والبلاغة ، وما شاكلها ، عند
عبد القاهر ألفاظ متواردة على معنى واحد ، وقد صرح هو بذلك (٢٣٩) .
فحينما عرض عبد القاهر للبلاغة عرضها وبحث فيها ككل ، فالصور
البيانية التي بحثها في (دلائل الإعجاز) لم يبحثها بحثا بلاغيا منفصلا
عن بقية البحوث ، وإنما بحثها ليطبق عليها فكرة النظم ، وما يستتبعها
من دلالات اضافية .

وسوف نتقف عند بعض الصور البيانية لنرى مدى صلتها بالتركيب
النحوي ، وأن هذه المعاني الاضافية والدلالات الثانية إنما كانت بسبب
صحة التركيب اللغوي ، واستقامة القواعد النحوية فيه .

(٩) الكناية

المعنى ، ومعنى المعنى :

كان عبد القاهر في بحثه للكناية ، والاستعارة ، والتمثيل ، واضحا
جدا في أن التركيب النحوي فيها ليس مرادا لما يدل عليه من معان أول ،

(٢٣٨) الدلائل ٤ .

(٢٣٩) انظر بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ١١٨ ، الصبغ

لبديعى ٢٣٦ ، الدلائل ٣١ .

وأن التعبير اللغوي فيها لم يقصد منه ما يعطيه من دلالات ظاهرية ، وإنما الغرض ما وراء ذلك المعنى الظاهري ، وما يتبع هذا التركيب اللغوي من معانٍ ثانية لطيفة ومقصودة ، ومن أجلها سبق الكلام ، فيقول (٢٤٠) :

« الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك اذا قصدت أن تخبر عن زيد — بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد ... »

وضرب آخر أنت لاتصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن بدلالة اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض — ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتشثيل » .

ثم يتبدى بيان ذلك في الكناية ، فيقول :

« أولا ترى أنك اذا قلت : هو كثير رماد القدر ، أو قلت : طويل النجاد ، أو قلت في المرأة : ثروم الضحى — فانك في جميع ذلك لاتفيد غرضك الذي تعنى من مجرد اللفظ ؟ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك ، كمعرفتك « من » كثير رماد القدر « أنه مضياف ، ومن « طويل النجاد » أنه طويل القامة ، ومن « ثروم الضحى » في المرأة أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها أمرها » .

ثم يبين ذلك أيضا في الاستعارة ، فيقول :

« وكذا اذا قال : رأيت أسدا — وذلك الحال على أنه لم يرد السبع — علمت أنه أراد التشبيه الا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته » .

ثم يوضح هذا الحال أيضا في التمثيل ، فيقول :

« وكذلك تعلم من قوله : بلغنى أنك تقدم رجلا ، وتؤخر أخرى —
انه أراد التردد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه » .

ثم يجمال هذه الفقرات المطولة تلك ويوجزها ، فيقول :

« واذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة ، وهي أن تقبل :
المعنى ومعنى المعنى ، تعنى بالمعنى : المفهوم من ظاهر اللفظ لغة ، والذي
تصل اليه بغير واسطة ، وبمعنى المعنى : أن تعقل من اللفظ معنى ثم
يفضى بك ذلك المعنى الى معنى آخر — كالذى فسرت لك » .

سبب بلاغة الكناية :

يقرر عبد القاهر أن الجميع أجمعوا على أن الكناية أبلغ من
الافصاح ، وليس معنى ذلك « أنك لما كنييت عن المعنى زدت في ذاته ،
بل المعنى أنك زدت في اثباته ، فجعلته أبلغ وأكد وأشد » .

فليست المزية في قولهم : جم الرماد — أنه دل على قرى أكثر ،
بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجابا هو
أشد ، وادعيته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق .

ذلك لأن اثبات الصفة باثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في
وجودها أكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجا
غفلا ، وذلك أنك لاتدعى شاهد الصفة ودليلها الا والأمر ظاهر معروف ،
وبحيث لا يشك فيه ، ولا يظن بالمخبر التجوز والخطأ^(٢٤١) » — وكذلك
القياس في الاستعارة ، والتمثيل .

قوة الصلة بين المعنى الأول والثانى :

ويشترط عبد القاهر لحسن الكناية والاستعارة ، والتمثيل * أن يكون المعنى الأول الذى تجعله دليلا على المعنى الثانى ، ووسيطا بينك وبينه متمكنا من دلالاته ، مستقلا بوساطته ، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك اليه أين اشارة ، حتى يخيل اليك أنك فهمته من حاق (٢٤٢) اللفظ ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله اليك ، فكان من الكناية مثل قوله (٢٤٣) :

لا أُمْتِجُ العوذَ بالفِصال ولا أبتاعُ إِلَّا قَريبَةَ الأَجَلِ (٢٤٤)

فالمعنى الأول للجملة الأولى : انه لا يمتع الأمهات بأبنائها بل يذبحها لضيوفه ، وهذا ينتهى بك الى أن الممدوح كريم ، وليس هنا كلفة فى الوصول الى هذا المعنى الثانى * .

والمعنى الأول للجملة الثانية : أنه لا يشتري الا الناقة القريبة الأجل حيث تذبح بعد شرائها للضيفان ، وهذا ينتهى بنا الى وصف الممدوح بالكرم ، ولا توجد مشقة فى الوصول الى هذا المعنى الثانى * .

ثم يفرق عبد القاهر بين هذه الدلائل والوسائط التى توصل الى المعنى الثانى ، فيجدها تارة جيدة التوصيل ، حسنة السفارة ، بينة الاشارة ، ووصول المعنى الى القلب فيها يكون تلو وصول اللفظ الى السمع — كالأمثلة السابقة * .

(٢٤٢) أصبت حاق عينة : أى وسطها .

(٢٤٣) هو ابن هرمة (بكسر الهاء ، وهو آخر من يحتج بهم) (ت ١٥٠ هـ) .

(٢٤٤) الدلائل ٧٤ ، العوذ : جمع عائد وهى الناقة التى مر على ولادها عشرة أيام أو خمسة عشر .

وتارة أخرى تظل تطيل النظر في المعنى ، تبحث عنه ، وتطلبه فلا يظهر ، أو يظهر مشوه الصورة ، مطموس المعالم ، منقوص القوة ، ويمثل له عبد القاهر بقول العباس بن الأحنف :

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكِبُ عَيْنَايَ الدَّمْعَ لِتَجْمَدَا
ثم بدأ يحلل البيت ، وينبه على أن حاله بالضد مما سبق ، فقال (٣٤٥) :

« بدأ فدل بسكب الدموع على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمند فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أن يكون أماراً للحزن وكناية عنه . ثم ساق هذا القياس الى نقيضه ، فالتمس أن يدل على ما يوجبه دوام التلاقي من السرور بقوله (لتجمدا) وظن أن الجمود يبلغ له في افادة المسرة والسلامة من الحزن ما بلغ سكب الدمع في الدلالة على الكتابة والوقوع في الحزن ، ونظرا الى أن (الجمود) خلو العين من البكاء وانتفاء الدمع عنها ، فكأنه قال : أحزن اليوم لئلا أحزن غدا ، وتبكي عيناى جهدهما لئلا تبكيا أبدا . »

وغلط فيما ظن — وذلك أن الجمود هو أن لا تبكى العين مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يراد منها أن تبكى ، ويشتكى من أن لا تبكى ، ولذلك لا ترى أحدا يذكر عينه بالجمود الا وهو يشكوها ويذمها وينسبها الى البخل ، ويعد امتناعها من البكاء تركا لمعونة صاحبها على ما به من الهم — ألا ترى الى قوله (٣٤٦) :

أَلَا إِنَّ عَيْنَا لَمْ تَجُذْ لَكَ يَوْمَ وَاسِطٍ
عليك بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودٍ

(٢٤٥) الدلائل ١٧٦ ، ١٧٧ .
(٢٤٦) أبو عطاء السندی يرثى ابن هبيرة .

ولو كان (الجمود) يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصح أن يدل به على أن الحال حال مسرة وجور لجاز أن يدعى به للرجل ، فيقال : لازالت عينك جامدة ، كما يقال : لا أبكي الله عينك — وذلك مما لا يشك في بطلانه •

وعلى ذلك قول أهل اللغة : عين جمود ، لاماء فيها ، وسنة جماد : لا مطر فيها ، وناقعة جماد : لا لبن فيها •

وجملة الأمر : أنا لانعلم أحدا جعل جمود العين دليل سرور ، وأمرة غبطة ، وكناية عن أن الحال حال فرح » •

فقد برهن عبد القاهر أنه اذا اعتل التركيب النحوى ، واختلت العبارة لغويا ، وخرجت عن القواعد العربية ، لازمها انتقاص القوة فى تأدية مايراد منها ، فاللفظ وان — وصل الى السمع فانه يحتاج الى أن تخب فيه وتوضع لطلب المعنى ، وتبقى تطلبه وتتعب فيه وقد ينتهى الأمر الى التعقيد الذى يشوه الصورة ، ويستهلك المعنى ، وينقص الحسن •
فالأسلوب الكنائى — وهو من (علم البيان) — نرى أنه يحسن ويجمل ، ويكون له آثاره الطيبة فى النفس ، ودلالته القوية فى المعنى ، اذا كان جيد التركيب ، صحيح العبارة ، غير خارج عن قواعد اللغة ، وأساليب العربية •

أما اذا كانت العبارة بالضد ، والتركيب بالعكس ، فيكون عسر الدلالة ، منقوص القوة ، ردىء التوصيل الى المعنى المقصود ، وينتهى الأمر الى التعمية والالغاز •

وعلى هذا فاذا طلبنا كناية حسنة ، فلنلتبس لها التركيب النحوى الصحيح ، ولنطوعه لقواعد اللغة العربية السليمة ، فالمعنى السليم فى التركيب السليم •



(١٠) الاستعارة

استعارة النادرة سببها الاحكام في التركيب :

يعد عبد القاهر من الاستعارة النادرة التي لانجدها الا في كلام
بحول ، ولا يقوى عليه الا أفراد الرجال قول سبيع بن الحطيم التيمي ،
كان قد استنصر يزيد الفوارس الضبي فنصره ، فقال يمدحه :

سالت عليه شعابُ الحَيِّ حين دَعا
أنصـارهُ بوجوه كالـدنانير

« أراد أنه مطاع في الحي وأنهم يسرعون الى نصرته ، وأنه
يدعوهم لحرب ، أو نازل خطب الا آتوه وكثروا عليه ، وازدحموا
حواليه ، حتى تجدهم كالسيول تجيء من هنا وهناك ، وتنصب من هذا
وذاك حتى يغص بها الوادي ويطفح منها (٢٧٤) » .

ثم يوضح في موضع آخر سبب تمام حسن هذه الاستعارة ،
فيقول (٢٤٨) :

فانك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها انما تم لها الحسن ،
وانتهى الى حيث انتهى بما توخى في موضع الكلام من التقديم والتأخير ،
وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها .

وان شككت فاعمد الى الجارين والظرف ، فأزل كل منها عن مكانه
الذي وضعه الشاعر فيه ، فقل : (سالت شعاب الحي بوجوه كالـدنانير
عليه حين دعا أنصاره) ، ثم انظر كيف يكون ، وكيف يذهب الحسن

(٢٤٧) الدلائل ٥٠ .

(٢٤٨) الدلائل ٦٨ .

والطلاوة ، وكيف تعدم أريحيك التي كانت ، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها ؟ » .

ثم يزيد الأمر وضوحا ويأتي بالآية القرآنية ويوضح من شرحها أن الاستعارة فيها لم تجعل ولم تحسن لمجرد كونها استعارة - كما يقول بعض الناس ، إذ أنهم لم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يجدوا للمزية موجبا سواها ، فيقول^(٢٤٩) مبينا خطأهم وموضحا السبب الصحيح في الحكم على الاستعارة :

« وَبَيْنَ دَقِيقِ ذَلِكَ وَخَفِيفِهِ أَنَّكَ تَرَى النَّاسَ إِذَا ذَكَرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »^(٢٥٠) ، لَمْ يَزِيدُوا فِيهِ عَلَى ذِكْرِ الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يَرَوْا لِلْمِزِيَةِ مُوجِبًا سِوَاهَا ، وهكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم .

وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزية الجليلة ، وهذه البروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق مايسند الفعل فيه الى الشيء وهو لما هو من سببه ، فيرفع به مايسند اليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا أن ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول انما كان من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ...

وذلك أنا نعلم أن (اشغل) للشيب في المعنى وان كان هو للرأس في اللفظ ..

يبين أن الشرف كان لأن سلك هذا المسلك ، وتوخى به هذا المذهب،

(٢٤٩) الدلائل ٦٩ .

(٢٥٠) . مريم ٣ .

أن تدع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسندنه الى الشيب صريحا ،
فتقول : اشتعل شيب الرأس ، أو الشيب في الرأس ، ثم تنظر هل تجلب
ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ ، وهل ترى الروعة التي كنت تراها ؟ *

والسبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل
المعنى - الشمول - وأنه قد شاع فيه ، وأخذ من نواحيه ، وأنه قد
استقر به وعم جملة حتى لم يبق من السواد شيء ، أو لم يبق منه الا
مالا يعتد به ، وهذا مالا يكون اذا قيل : اشتعل شيب الرأس ، أو
الشيب في الرأس ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على
الجملة » *

ويزيد عبد القاهر في موضع آخر وجها من وجوه الحسن في هذه
الاستعارة ، فيقول (٢٥١) :

« فاذا قلنا في لفظة اشتعل من قوله تعالى : « واشتعل الرأس
شيئا » انها في أعلى المرتبة من الفصاحة ، لم توجب تلك الفصاحة لها
وحدها ، ولكن موصولا بها (الرأس) معرفا بالالف واللام ، ومقروفا
اليهما (الشيب) منكرا منصوبا » *

وحديث عبد القاهر عن الاستعارة تلمح فيه النظرات العميقة في
البحث ، والأصالة في الاستقراء ، وهو لم يجعلها أصلا في الاعجاز ،
لأن ذلك يؤدي الى أن يكون الاعجاز في آى معدودة من القرآن الكريم ،
واذا كان ذلك ممتمعا لم يبق الا أن يكون في النظم والتأليف *

وبناء على هذه الفكرة وجه الى نفسه سؤالا ، وأجاب عنه ،
فقال (٢٥٢) :

١ (٢٥١) الدلائل ٢٢٥ .

٢ (٢٥٢) الدلائل ٢٥٠ .

« فان قيل : قولك (الا النظم) يقتضى اخراج ما فى القرآن من الاستعارة بوضوب المجاز من جملة ما هو معجز ، وذلك مالا مساغ له •

قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يقتضى دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز ، وذلك لأن هذه المعانى التى هى الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم ، وعنهما يحدث ، وبها يكون ، لأنه لا يتصور أن يدخل منها شيء فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو ، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره •

أفلا ترى أنه ان قدر فى (اشتعل) من قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيئا » ألا يكون (الرأس) فاعلا له ، ويكون (شيئا) منصوبا عنه على التمييز ، لم يتصور أن يكون مستعارا ؟ وهكذا السيل فى نظائر الاستعارة » •

وبهذا يتضح أن جمال الاستعارة وحسن وقعها يعود الى التركيب النحوى ، ويرجع الى النظم والتأليف فى العبارة فاذا كان التركيب محكما ، والتأليف متسقا يقوم على قواعد اللغة ، ووضع كل كلمة فى مكانها المناسب ، كانت الاستعارة فى أعلى المراتب ، وأسمى الدرجات •

فالتصوير القرآنى — والاستعارة منه — لون من ألوان النظم ، ولا يتصور أن يتم رسم مشهد من مشاهد القرآن الكريم المتنوعة فى لونها وجمالها دون اطار منظوم ، أو تأليف محكم •



(١١) التمثيل

التمثيل البديع معنى اضافى للتركيب النحوى :

التمثيل من أبدع طرق التصوير ، وهو من مقتضيات النظم عند عبد القاهر ، « ولم يكن التشبيه فى القرآن هدفا يقصد اليه دون أن يستتبع المعنى ويكون جزءا أساسيا تتوقف عليه دلالة الآية ، فهو نبط من أنماط التصوير القرآنى الذى أعجز بلغاء العرب ... » فالتشبيه اذن ليس محسنا خارجا عن اطار المضمون يتجمل به النظم وترشق به العبارة ، وانما هو جوهر داخل فى المضمون ، ليتضح أثره النفسى .

والأساس النفسى الذى يقوم على التشبيه وغيره من الأساليب البيانية من حيث تأليفها وادراكها وتقديرها هو فى الواقع عملية أساسية فى التفكير ، تلك هى ما بين بعض الأشياء وبعض من تشابه من علاقات (٢٥٣) » .

ومن التشبيه التمثيلى ما يحتاج الى فضل روية ، وصفاء فكر ، وهو ماكان الشبه العقلى فيه منتزع من عدة أمور يجمع بعضها الى بعض ، ثم يستخرج من مجموعها الشبه فيكون سبيله سبيل الشئين يمتزج أحدهما بالآخر حتى تحدث صورة غير ماكان لهما فى حال الافراد .

ومثال ذلك قول الله عز وجل : « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » (٢٥٤) .

فالشبه منتزع من أحوال الحمار ... فقد احتيج الى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص - وهو الحمل - وأن يكون المحمول شيئا

(٢٥٣) دراسات فى علم النفس الأدبى ٤١ .
(٢٥٤) الجمعة ٥ .

مخصوصا - وهو الأسفار التى فيها أمارات تدل على العلوم - وأن
يثلك ذلك بجهل الحمار مافيهما حتى يحصل الشبه المقصود •

ثم انه لا يحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد ، ولا
يتصور أن يقال : أنه تشبيه بعد تشبيه من غير أن يقف الأمر الأول على
الثانى ، ويدخل الثانى فى الأول ، لأن الشبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون
من الحمار ، ثم لا يتعلق بحمل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار ثم
لا يتعلق بهذا كله حتى يقترب به من جهل الحمار بالأسفار المحمولة على
ظهره ، فما لم يجعله كالخييط الممدود *** لم يتم المقصود •

والنتيجة المطلوبة : هى الذم بالشقاء فى شيء يتعلق به غرض جليل
وفائدة شريفة مع حرمان ذلك الغرض ، وعدم الوصول الى تلك الفائدة ،
واستصحاب ما يتضمن المنافع العظيمة ، والنعم الخطيرة من غير أن يكون
ذلك الاستصحاب سببا الى نيل شيء من تلك المنافع والنعم (٢٥٥) » •

وكل هذه المعانى التى كانت نتيجة لهذا البيان الطويل والتفسير
الواضح تدرك من وراء التشبيه فهى معان ثافية ، يوحى بها التركيب
النحوى ، ودلالات اضافية يشير اليها التعبير اللغوى •

وعبد القاهر - كما نعلم - لا يمل من ترديد فكرة النظم فى آية
قرآنية أو بيت شعر ، وغرضه من ذلك تثبيت الفكرة ، وتعميقها فى
النفس ، وكأن سلاح التكرار اتخذ ليحارب به المتشككين فى صحة
النظم أو المنكرين ، ولهذا نراه يكرر مرة أخرى - مامضى - فى بيت
لبشار ، فيقول (٢٥٦) :

« وأعلم أنى لست أقول ان الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة
أصلا ، ولكنى أقول : انه لا يتعلق بها مجردة عن معانى النحو ، ومنطوقا

(٢٥٥) أسرار البلاغة ٧٣ ، ٧٤ •
(٢٥٦) الدلائل ٢٥٩ ، ٢٦٢ •

بها على وجه لايتأتى معه تقدير معانى النحو وتوضيحها فيها ، وان أردت مثلاً فخذ بيت بشار (٢٥٧) :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معانى هذه الكلم بباله
أفرادا عارية من معانى النحو التى تراها فيها ، وأن يكون قد وقع (كأن)
فى نفسه من غير أن يكون قصد ايقاع التشبيه منه على شىء ، وأن يكون
فكر فى (مثار النقع) من غير أن يكون أراد اضافة الأول الى الثانى ،
وفكر فى (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق)
الى (الرؤوس) ، وفى (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو
على (مثار) وفى (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن
يكون كذلك فكر فى (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا
لـ (كأن) ، وفى (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل
(تهاوى) فعلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لـ (ليل) ليتم الذى
لأراد من التشبيه ؟

أم لم تخطر هذه الأشياء بباله الا مرادا فيها هذه الأحكام والمعانى
التي تراها فيها ؟

وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك الى معنى كلمة من
دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟

واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب فيذيب
بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة ..

فبيت بشار اذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التى لا تقبل التقسيم ،
ورأيت قد صنع فى الكلم التى فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من

(٢٥٧) يمدح ابن هبيرة وقد أجازته على هذه القصيدة أربعين ألف
درهم ، النقع : الغبار وهو من اضافة الصفة الى الموصوف ، أى النقع
المثار ، تهاوى : تساقط .

الذهب فيذيبها ، ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سوارا أو خلخالاً ، وإن
أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة
ويقصم السوار ، وذلك أنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة ،
والأسياف بالكواكب على حدة ، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف
تجول فيه ، بالليل في حال ماتنكدر الكواكب وتتهاوى فيه ..

فالنظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها ، وأن نظمها هو توخي
معاني النحو فيها ... وينبغي أن تنظر الى الذي به اتحدت المعاني في
بيت بشار .

وإذا نظرنا لم نجدتها اتحدت الا بأن جعل (مـ شـ ا ر النـ قـ ع) اسم
(كـ ا ن) ، وجعل الظرف (فوق رؤوسنا) معمولاً لـ (مـ شـ ا ر) ومعلقاً به ،
وأشرك الأسياف في (كـ ا ن) بعطفه لها على (مـ شـ ا ر) ، ثم بأن قال : (لـ
تـ هـ ا وى كـ و ا كـ بـ ه) فأتى بالليل نكرة ، وجعل جملة قوله (تـ هـ ا وى كـ و ا كـ بـ ه) ،
له صفة ثم جعل مجموع (لـ لـ تـ هـ ا وى كـ و ا كـ بـ ه) خبراً لـ (كـ ا ن) .

فانظر هل ترى شيئاً كان الاتحاد به غير ماعدناه ؟ وهل تعرف له
موجبا سواه ؟ ، فلولا الاخلاص الى الهوينى ، وترك النظر ، وغطاء ألقى
على عيون أقوام لكان ينبغي أن يكون في هذا وحده كفاية ، وما فوق
الكفاية .

فنحن نرى دفاع عبد القاهر عن فكرة النظم ، واستماتته في اكتساب
الأنفهام الى جوارها ، وجذب العقل الى دراستها وفحصها ، وهو لا ينى
ولا يفتر ، ولا يصيبه الدوار أو الصداغ من التكرار ، ولا ينتابه الملل أو
السأم من الاعادة ، وذلك لوثوقه من صحة الفكرة وإيمانه بجوداتها في
الاعجاز ، لذلك كان شديد الأسف لعدم فهم العلماء لها ، وكان يتقطع
غيظاً وحسرة لانصراف الناس عنها ، وعدم محاولتهم التفكير والاعتبار .

والحقيقة أن فكرة النظم هي التي نظمها عبد القاهر ، واحتج لها ،
 يمد أطناها ، وجعل لها أصولا وقواعد — ولا أقول هو الذي اخترعها .
 فالمخترع لها القاضي عبد الجبار^(٢٥٨) ، هذه النظرية جعلت (التمثيل)
 من مقتضياته ، لذا نرى هذا التمثيل في بيت بشار لم يلق قبولا لدى
 الباحثين ، ولم يسر مسرى الأمثال في الأدب العربي ، ولم نحصل منه على
 دقة المعنى ، ولطف المضمون ، إلا لأن التركيب النحوي كامل الاحكام ،
 والعبارة اللغوية سليمة البنيان ، وكل كلمة فيه تتعلق بالأخرى بأوثق
 العرى ، وترتبط بها أشد الارتباط وتتصل بها بكامل الاتصال ، حتى
 جاء التشبيه التمثيلي فيه من التشبيهات العقم ، وبخاصة لو عرفنا أنه في
 وصف معركة حربية وأن قائله بشار وكان فاقد البصر ، ومع ذلك فقد
 فاق فيها المبصرين ، ولذلك كافأه ابن هبيرة بأربعين ألف درهم .

(١٢) المجاز العقلي

« المجاز مجاز في الميث ومجاز في الإثبات :

أنعم النظر عبد القاهر في الجملة العربية ونظام تركيبها ، ومن خلال
 عملية الاسناد في الجملة ، وصل الى مفتاح السر في المجاز فيها ، ووضع
 له مقدمة ، وفصاها :

أن الكلام يتألف من أجزاء (الأسماء والأفعال والحروف) وهذه
 الأجزاء لا تؤدي أية فائدة ، ولا تدل على أى معنى ، ما لم تنتظم تلك
 الأجزاء بكيفيات خاصة ، وما لم تسلك في سلك يجمعها ، والا كانت
 مجرد أصوات خالية من كل فائدة أو معنى ، فالاسم الواحد ، والفعل
 الواحد من غير اسم ينضم اليه ، لا يفيد المعنى ، وانما المعنى المفيد في
 التركيب النحوي الكامل ، والتعبير اللغوي الصحيح .

(٢٥٨) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ٤٧٠ ، المعنى في
 أعجاز القرآن ج ١٦ / ١٩٩ .

ومدار الفائدة في الحديث عن موضوع ما لا يعدو أن يكون من قبيل.
اثبات صفة اليه ، أو نفي صفة عنه ، ولهذا فان الجملة المثبتة تتضمن ثلاثة.
أمر : شيء مثبت ، ومثبت اليه ، وعملية الاثبات •

وكذلك الجملة المنفية تشتمل على ثلاثة أيضا : شيء منفي ، ومنفي.
عنه ، وعملية النفي • فاذا قلت : (ضرب زيد ، أو زيد ضارب) فأنت.
في هذه الحالة قد أثبت الضرب فعلا أو وصفا لزيد •

واذا قلت : (ماضرب زيد ، مازيد ضارب) فقد نفيت الضرب عن.
زيد ، وأخرجته عن أن يكون فعلا له •

فالجملة اذن تشتمل على طرفين هما - المبتدأ والخبر ، والفعل
والفاعل ، وقيل للمثبت وللنفي : مسند وحديث ، وللمثبت له والمنفي
عنه : مسند اليه ومحدث عنه (٢٥٩) » •

وقد حلل عبد القاهر عملية الاسناد تحليلًا عقليا ، بمعنى أن الاسناد
الذي لا يخالف مفهوم العقل ، ولا يناقض تصوراته ، سماه (اسنادا
حقيقيا) ، أما الذي يخالف مفهوم العقل ويناقض تصوراته ، فقد سماه.
(اسنادا مجازيا) •

« فكل جملة وضعتها (أى المتكلم) على أن الحكم المفاد بها على.
ما هو عليه في الفعل ، وواقع موقعه فهي حقيقة (٢٦٠) » •

فالتكلم إذا توهم أو أخطأ في إسناد وصف أو فعل إلى ما لا يصح
الإسناد إليه مع اعتقاد أن ما أتى به من إسناد واقع موقعة ، فإسناده
حقيقي ، كقوله تعالى : « وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ » (٢٦١) •

• (٢٥٩) أسرار البلاغة ٣٩٢

• (٢٦٠) أسرار البلاغة ٣٠٥

• (٢٦١) الجاثية ٢٣

« فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول ، بل أطلقه بجهله وعماء اطلاق من يضع الصفة في موضعها ، لا يوصف بالمجاز ، ولكن يقال عند قائله : انه حقيقة وهو كذب وباطل ، واثبات لما ليس بثابت ، أو نفى لما ليس بمنتهى ، وحكم لا يصححه العقل في الجملة ، بل يردده ويدفعه (٢٦٢) » .

وبعد أن وصل عبد القاهر الى هذا الأصل في عملية الاسناد ، استطاع أن يحدد مدخل المجاز في الاسناد ، ومكانه فيه ، أهو في المثبت . أم في الاثبات ؟ ، يقول (٢٦٣) » .

واذا تقررت هذه المسائل فينبغي أن نعلم أن من حقه اذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر اليها من جهتين .

احدهما : أن تنظر الى ما وقع بها من الاثبات ، أهو في حقه أو موضعه أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه ؟ .

والثانية : أن تنظر الى المعنى المثبت — أعنى ما وقع عليه الاثبات ، كـ (الحياة) في قولك : أحيا الله زيدا ، والشيب في قولك : أشاب الله رأسى أثبات على الحقيقة ، أم قد عدل به عنها ؟ » .

وعلى أساس من عملية الاسناد تلك ، قسم عبد القاهر المجاز الى قسمين — وهو تقسيم نراه لأول مرة في تاريخ البلاغة العربية — مجاز لغوى يقع في المثبت ، وعقلى يقع في الاثبات ، يقول (٢٦٤) :

« واعلم أن المجاز على ضربين : مجاز عن طريق اللغة ، ومجاز عن طريق المعنى والمعقول .

-
- (٢٦٢) أسرار البلاغة ٣٠٦ .
 - (٢٦٣) أسرار البلاغة ٢٩٥ .
 - (٢٦٤) أسرار البلاغة ٣٢٧ .

فاذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة ، كقولنا : (اليد) مجاز في النعمة ،
و (الأسد) مجاز في الانسان وكل ما ليس بالسبع المعروف كان حكما
أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز
باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداء في اللغة ، وأوقعها على غير ذلك ،
اما تشبيها ، واما لصلة وملابسة بين ما نقلها اليه ، وما نقلها عنه .

ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول
دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل
لا يصح ردها الى اللغة ، ولا وجه لنسبتها الى واضعها ، لأن التأليف
اسناد اسم الى فعل ، أو اسم الى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد
المتكلم فلا يصير (ضرب) خبرا عن (زيد) بوضع اللغة ، بل بمن قصد
اثبات الضرب فعلا له » .

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَةِ الَّتِي حَمَلَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ عَلَى الْمَجَازِ التَّلْغَوِيُّ ،
قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » ^(٢٦٥) ، وقوله : (إِنَّ الَّذِي
أَحْيَاهَا لَمُخْيِي الْمَوْتَى » ^(٢٦٦) ، جَعَلَ خُضْرَةَ الْأَرْضِ وَنَضْرَتَهَا وَبَهْجَتَهَا بِمَا
يُظْهِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَنْوَارِ وَالْأَزْهَارِ وَعَجَائِبِ الصَّنْعِ حَيَاةً لَهَا ،
فَكَانَ ذَلِكَ مَجَازاً فِي الْمُثَبَّتِ ، مِنْ حَيْثُ جَعَلَ مَا لَيْسَ بِحَيَاةٍ حَيَاةً عَلَى
التَّشْبِيهِ ، فَأَمَّا نَفْسُ الْإِثْبَاتِ فَمَحْضُ الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِمَا ضَرَبَ
الْحَيَاةَ مِثْلًا لَهُ فَعَلَا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَا حَقِيقَةَ أَحَقُّ مِنْ ذَلِكَ ^(٢٦٧) .

ومن الشواهد التي حملها على المجاز العقلي ، قوله تعالى « وَإِذَا
تَلَيَّيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا » ^(٢٦٨) ، وقوله : « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ

. (٢٦٥) فاطر ٩ .

. (٢٦٦) فصلت ٢٨ .

. (٢٦٧) الأسرار ٢٩٥ .

. (٢٦٨) الأنفال ٢ .

أَثْبَتَ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ لِمَا لَا يَثْبِتُ لَهُ الْفِعْلُ إِذَا رَجَعْنَا
إِلَى الْمَقُولِ (٢٧٠) .

بلاغة المجاز العقلي تكمن في الوصف الموجب للاعراب :

والمجاز العقلي اذا جاء على هذا التركيب : وخرج على هذه
الصورة ، وكان الاسناد فيه مما يرجع الى العقل كان « من شأنه أن يفخم
عليه المعنى ، وتحدث فيه النباهة فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال
المعنى وموقعه في قوله : « فنام ليلي وتجلي همى » — كحاله وموقعه
اذا تركت المجاز وقلت : فتمت في ليلي وتجلي همى — كما لم يكن الحال
في قولك : رأيت أسدا ، كالحال في « رأيت رجلا كالأسد » .

وَمَنْ اللَّيْلِ يَخْفَى عَلَيْهِ مَكَانُ الْعُلُوِّ ، وَمَوْضِعُ الْمَزِيَّةِ ، وَسُورَةُ
الْفُرْقَانِ ، بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى « فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ » (٢٧١) وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ :
« فَمَا رَبَّحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ » .

وان أردت أن تزداد الأمر تبينا فانظر الى بيت الفرزدق :
يَحْمِي إِذَا اخْتَرَطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرْبُ تَطْيِيرٍ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلُ (٢٧٢)
والى روقه ومائه ، والى ما عليه من الطلاوة ، ثم ارجع الى الذى
هو الحقيقة ، وقل :

يَحْمِي إِذَا اخْتَرَطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا بِضَرْبِ تَطْيِيرٍ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلُ .
ثم اسبر حالك ، هل ترى مما كنت تراه شيئا ؟ » .

• (٢٦٩) الزلزلة ٢

• (٢٧٠) الأسرار ٣٠٩

• (٢٧١) البقرة ١٦

• (٢٧٢) اختلط السيف : سله من غمده ، الرعل : شدة الطعن ،

ورجل أرعل بين الرملة والرمالة مضطرب العقل أحقق مسترخ .

وبعد أن يوازن بين التعبير بالحقيقة والتعبير بالمجاز ، ويوضح فضل التعبير بالمجاز ، يبين أن هذا النوع من المجاز ليس يسيرا يقدر عليه كل كاتب ، أو مشاعا يتوجه اليه كل باحث ، بل هو « كنز من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ في الابداع والاحسان ، والاتساع في طرق البيان ، وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا ، وأن يضعه بعيد المرام ، قريبا من الأفهام . . بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله الا على الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها والنادرة تأتق لها (٢٧٣) » .

فهذا التركيب الذى له تلك الميزة ، وذلك الابداع والاحسان في أداء المعنى ، والاتساع في طرق البيان ، والوصول الى الهدف عن طريق المعقول ، لم يكن الا نتيجة لهذا الاسناد الحاصل في الاثبات ، والمجاز الذى أتى عن طريق المعقول ، فالتركيب النحوى اذا كان على هذه الصورة ، والعبارة اللغوية اذا جاءت على تلك الهيئة ، هى التى تولد هذا الفضل ، وتبرز تلك المزية ، وتسبب ذلك الجمال ، ولو أننا حولنا هذا التركيب المجازى وهذا الاسناد العقلى عن وجهته تلك الى الوجهة الحقيقية لفات هذا الحسن ، ولخلا هذا التركيب من كل فادر وطريف .

« فالمزية المطلوبة في هذا الباب مزية فيما طريقه الفكر والنظر . . ومن هنا لم يجز اذا عد الوجوه التى تظهر بها المزية أن يعد فيها الاعراب :

وذلك لأن العلم بالاعراب مشترك بين العرب كلهم ، وليس هو مما يستتبط بالفكر ويستعان عليه بالروية ، فليس أحدهم بأن اعراب الفاعل

الرفع ، والمفعول النصب ، والمضاف اليه الجر ، بأعلم من غيره ، ولا بأن
ذلك هو المفعول به مما يحتاجون فيه الى حدة ذهن وقوة خاطر *
وانما الذى تقع الحاجة فيه الى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية
للشئ اذا كان ايجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى : « فما ربحت
تجارتهم » وكقول الفرزدق :

* سقتها خروقاً في المسامع * (٢٧٤)

وأشبه ذلك مما يجعل الشئ فيه فاعلا على تأويل يدق ، ومن
طريق تلطف ، وليس هذا يكون علما بالاعراب ، ولكن بالوصف الموجب
للالعاب (٢٧٥) » *

فالمجاز العقلى فى التركيب الاسنادى وراءه من المعانى العظيمة
زيادة على ما يفهم من التركيب النحوى ، وتكوين الجملة اللغوى ، وفيه
من المعانى النفسية التى يستند اليها التصوير القرآنى ، وهو بهذا يندرج
فى النظم الذى يتعلق به الاعجاز *

(١٣) اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب

(١) فى الوسط الأدبى :

عبد القاهر الجرجاني بعد أن ذكر موضوعات (علم المعانى) مركزة
فيما يعادل صفحة أو أكثر ، ورأى أن النظم فى وجود معانى النحو ،

(٢٧٤) والبيت :

سقاها خروق فى المسامع لم تكن علاتها ولا مخبوطه فى الملائم
العلات : وسم بالعنق ، الخباط : وسم بالوجه ، الملائم : القم ، والأنف
والأشداق ، جمع ملغم ، أى علم أرباب الماء لمن هو ؟
فسقاها ما سمعوه من ذكر أصحابها لعزتهم ، ولم تحتج أن
تكون لها نسمة ، وهو كناية عن الشهرة .

(٢٧٥) الدلائل ٢٥١ ، ٢٥٢ .

وتطبيق قواعد الاعراب ، وأن ذلك يكسب التراكيب لطائف البلاغة وحسن الفصاحة ، أخذ يضرب الأمثال ، ويوضح الحقيقة بجملته من الأقوال العربية من الشعر الفصيح ، ويبين أن الخطأ في التركيب النحوي، والتغافل عن مراعاة قواعده في الأساليب العربية يخل التراكيب ، ويفسد المعنى ، فقال (٢٧٦) :

«هذه جملة لا تزدد فيها نظرا الا ازدادت لها تصورا ، وازدادت عنده صحة ، وازددت بها ثقة ، وليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر النظم شيئا الا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ، درى ذلك أو لم يدر ، ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُملَكًا أَبُو أمه حَيُّ أبوه يُقاربه (٢٧٧)
وقول المتنبي :

ولذا اسمُ أغطيةِ العيون جفونها من أنَّها عملُ السيوفِ عواملُ (٢٧٨)

(٢٧٦) الدلائل ٥٦ وما بعدها .

(٢٧٧) يمدح خال هشام بن عبد الملك ، وهو إبراهيم بن هشام ، وكان واليا على المدينة مدة هشام ، أبو أمه : أي أبو الملك ، أبوه : أي أبو هذا الممدوح - والمعنى : أنه لا يحاكيه الا ابن أخته - وهو هشام . وجه التعقيد : أنه قدم المستثنى منه ، والصفة على الموصوف ، وفصل بين الصفة والموصوف ، وبين المبتدأ والخبر ، والتقدير : وما مثل هذا الممدوح حى يقاربه في الفضائل الا صاحب ملك أبو أم ذلك الملك أبو هذا الممدوح .

(٢٧٨) الجفن : غمد السيف وهو يعمل تسميته بذلك من أجل أن العيون تعمل في القلوب عمل السيف ، وجه التعقيد : خفاء مرجع اسم الإشارة (ذا) والبيان بالهاء بلا داع وتقديم معمول اسم الفاعل عليه .

وقوله :

«الطَّيِّبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيْبُهُ والماءُ أَنتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ» (٢٧٨)

وقوله :

«وفاؤكما كالربع أشجاءك طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاه ساجمه» (٢٨٠)

وقول أبي تمام :

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كائنين ثانٍ إذ هُما في الغار» (٢٨١)

(٢٧٩) الماء مفعول لفعل محذوف لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها ، والتقدير : وتغسل الماء إذا اغتسلت ، وبعضهم يرفع (الماء) عطفًا على الطيب ، والتقدير : الطيب أنت طيبة إذا أصابك ، والماء أنت الفاسلة إذا اغتسلت - والمعنى : أنت أطيب من الطيب ، وأظهر من الماء إذا اغتسلت (ديوان المتنبي ج ٣ قافية اللام) .

(٢٨٠) وفاؤكما : مبتدأ ، كالربع : خبر ، بأن تسعدا : متعلق بفعل يدل عليه وفاؤكما : لا بالمبتدأ - إذ لا يجوز أن يتعلق به شيء بعد الأخبار عنه ، أشجاء : أحزنه ، الطاسم والطامس : الدارس ، الساجم : السائل - والمعنى : وفاؤكما لى بالأسعاد عفا ودرس كالربع الذى أشجاه للعين دارسه ، فكنت أبكى الربع وحده فصرت أبكى معه وفاؤكما - ويعلق صاحب الوساطة على البيت فيقول ص ٩٨ : وما هذا معنى من المعانى التى يضيع لها حلاوة اللفظ ، وبهاء الطبع ، ورونق الاستهلال ، ويشع عليها حتى يهلهل من أجلها النسيج ، ويفسد النظم ، ويفصل بين الباء ومتعلقاتها بخبر الابتداء قبل تمامه ، ويقدم ويؤخر ، ويعمى ويغوص ، ولو احتمل الوزن ترتيب الكلام على صحته ، ففيل : وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاء طاسمه لظهر هذا المعنى المضنون به المتنافس فيه ، والدمع أشجاء طاسمه خطاب مستأنف ، وفصل منقطع عن الأول ، وكأنه قال وفاؤكما كالربع أشجاء ما طاسم ، والدمع أشجاء ما سجم .

(٨٢١) يمدح المعتصم في هذه القصيدة ويذكر إحراقه الأفشين، وقيله:

ولقد شفى الأحشاء من برجائها أن صار بابك جبار ما زيار

والمعنى : أن بابك صار جارا بنى الصلب لما زيار ، وهو ثانية في كبد السماء ، ولم يكن ثانيا لاثنين إذ هما في الغار ، فهو ثاني اثنين في الصلب الذى هو وذيلة ، وليس ثانيا في الفسار الذى هو فضيلة ، وكان يجب أن يقول في البيت : ولم يكن لاثنين ثانيا ، لأنه خبر يكن ، واسمها يعود على بابك ، فليس الى غير النصب سبيل ، والا فسد المعنى - والأفشين كان من قواد المعتصم ، وقد صلبه هو وبابك وما زيار سنة ٢٢٦ هـ ، وكان الأفشين قد انتصر على بابك الخرمى ولكنه أساء السيرة فصلبه .

وقوله :

يدى لمن شاء رَهَقُ لم يَذُقْ جُرْعاً من راحتِكَ درى ما الصابُ والعسلُ^(٢٨٢)

وفي نظائر ذلك^(٢٨٣) مما وصفوه بفساد النظم ، وجابوه من جهة سوء التأليف - أن الفساد^(٢٨٤) والخلل كانا من أن تعاطا الشاعر ماتعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير ، أو حذف أو اضمار ، مما ليس له أن يصنعه ، ولا يسوغ ، ولا يصح على أصول هذا العلم .

وإذا ثبت أن فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ، ثم إذا ثبت أن مستتبض صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك في مزيته ، والفضيلة التي تعرض فيه .

وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم » .

ولما بين عبد القاهر أن الفساد في الكلام والخلل في النظم انما كان بسبب مخالفة النحو ، والخروج عن قواعد اللغة ، عاد فزاد في البوضوح بأن بين أن الصلاح في الكلام والدقة في النظم انما تكون باتباع قواعد النحو ، والتزام قوانين الاعراب ، وعلى ما جرت به العادة بأن بالضد تتميز الأشياء ، قال^(٢٨٥) :

(٢٨٢) قال في الوساطة ص ٧٩ : حذف عمدة الكلام وأخل بالنظم ، وقد أراد : يدى لمن شاء رهن (أن كان) لم يدق ، فحذف (ان كان) فافسد الترتيب وأحال الكلام عن وجهه .

(٢٨٣) عطف على قوله : يخالف في نحو قول الفرزدق .

(٢٨٤) مفعول (يخالف) .

(٢٨٥) الدلائل ٥٨ ٥٩ .

« واذ قد عرفت ذلك فاعمد الى ما تواسوه بالحسن ، وتشاهدوا
 له بالفضل ، ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصا دون غيره ***
 وتأمله ، فاذا رأيته قد ارتحت واهتزت واستحسنه ، فانظر الى حركات
 الأريحية ، مم كانت ؟ وعند ماذا ظهرت ؟ فانك ترى عينا أن الذي قلت
 لك كما قلت ، اعمد الى قول البحترى :

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لِفَتْحٍ ضريبا
 هو المرء أبدت له الحادث ت عزمًا وشيكًا ورأيًا صليبا
 تنقل في خُلُقَيَّ سؤدد سماحا مرجى وبأسا مهيبا
 فكالسيف إن جثته صارخا وكالبحر إن جثته مستثيبا

فاذا رأيتهما قد راقتك ، وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازا في
 نفسك ، فعد فانظر في السبب ، واستقص في النظر ، فانك تعلم ضرورة
 أن ليس الا أنه قدم وآخر ، وعرف وفكر ، وحذف وأضمر ، وأعاد
 وكرر ، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ،
 فأصاب ذلك كله ، ثم لطف موضع صوابه ، وأتى ما توجب الفضيلة .

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : (هو المرء أبدت له
 الحادث) : ثم قوله : (تنقل في خلقى سؤدد) - بتكثير السؤدد وإضافة
 الخلقين اليه ، ثم قوله : (فكالسيف) ، وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن
 المعنى لا محالة كالسيف ، ثم تكريره الكاف في قوله : (وكالبحر) ثم
 أن قرن الى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه ، ثم أن خرج من
 كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله :
 (صارخا) هناك ، (ومستثيبا) ههنا .

لا ترى حسنا تنسبه الى النظم ليس سببه ما عدت ، أو ما هو
 في حكم ما عدت » .

وقد نظم عبد القاهر ذلك شعرا فقال في مقدمة دلائل الاعجاز :

إني أقول مقالا لست أخفيه ولست أَرهب خصماً إن بدافيه
 ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم إلا بما أصبحت أبديه
 فما لنظم كلام أنت ناظمه معنى سوى حكم لعرب تزجيه
 وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حكم من النحو تمضى في توخيه
 لو نقب الأرض باغ غير ذاك له معنى وصعد يعلو في ترقيه
 ما عاد إلا بخسر في تطلبه ولا أرى غير غي في تبغيه

(ب) في الوسط الفقهي :

وكما كان لاهمال النحو ، وعدم مراعاة أصوله في الوسط الأدبي من جانب الشعراء والأدباء أثر لا ينكر في تشويه صورة التركيب ، وتعقيد المعنى في أبيات الشعر — كما رأينا — كذلك كان لاغفال قواعده في الوسط الفقهي من جانب الفقهاء ، والقضاة ، والمشرعين ، أثر غير منكور — أيضا — في تلبس المعنى عليهم ، وتعمية الحكم ، وعدم الدقة في اصدار الفتاوى والتشريعات •

« دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد ، وعنده الكسائي يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك ، فقال الرشيد : أستدل به على القرآن والشعر فقال أبو يوسف : ان علم النحو اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلما ، والفقيه اذا عرف الرجل منه جملة صار قاضيا ، فقال الكسائي : أنا أفضل منك ، لأننى أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت الى الرشيد وقال : ان رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابى في مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد وقال : أبلغت الى هذا يا كسائي ؟ ، أجبه يا أبا يوسف •

فقال الكسائي : ما تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق ان دخلت
الدار ؟

قال أبو يوسف : ان دخلت الدار طلقت •

فقال الكسائي : خطأ - اذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر ، واذا
كسرت فانه لم يقع بعد •

فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو (٢٨٦) « •

فهذا الحكم التشريعي أخطأ فيه أبو يوسف لعدم معرفته الفرق
بين (ان) المكسورة و (أن) المفتوحة ، وذلك لأن كون الماضي شرطاً
لـ (ان) المكسورة علق عليه الجواب يمنع التنجيز ، لأن المعلق عليه وهو
الدخول لم يحصل بعد •

وأما فتح (أن) فهي وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بلام
مقدرة ، فكان القول : أفت طالق بسبب دخولك الدار ، والدخول
حصل ، والقول اخبار لا تعليق فيه •

فلعدم ملاحظة أبو يوسف تلك القاعدة النحوية كان غير موفق في
الحكم ، ولهذا رأى أبو يوسف أن من كما لالفقيه أن يكون سديداً
في كل فن فكان ينظر في النحو بعد ذلك •

وفي مرة أخرى كتب الرشيد في ليلة من الليالي الى أبي يوسف :
أفتنا (حاطك الله) في هذه الآيات :

فإن ترفقي يا هند فالرفقُ أيمُنُ وإن تحرقِ يا هند فالحرقُ أشأمُ
فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ، ومن يحرقُ أعقُ وأظلمُ
فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لأمري بعد الثلاث مقدمُ

(٢٨٦) مجالس العلماء ٢٥٧ ، طبقات الزبيدي ١٢٧ ، معجم الادباء
ج ١٧٥/١٣ •

فقد أنشد البيت « عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ » بالرفع ، و « عَزِيمَةٌ ثَلَاثًا » بالنصب ، فَبِكَمْ تُطَلَّقُ (بالرفع) ، وَبِكَمْ تُطَلَّقُ (بالنصب) ؟ .
قال أبو يوسف : هذه مسألة فقهية نحوية ، ان قلت فيها بظني لم آمن الخطأ ، وان قلت : لا أعلم ، قيل : كيف تكون قاضي القضاة ، وأنت لا تعرف مثل هذا ، ثم ذكرت أبا الحسن على بن حمزة الكسائي معي في الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين حيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي الشمعة بين يدي ، فدخلت على الكسائي وهو في فراشه فأقرأته الرقعة ، فقال لي : خذ الدواة واكتب :
أما مَنْ أنشد البيت بالرفع : فقال : (عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ) فَإِنَّمَا طَلَقَتْ وَاحِدَةً ، وَأَنبَاهَا أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .
وَأَمَّا مَنْ أنشد : (عَزِيمَةٌ ثَلَاثًا) فقد طَلَّقَهَا وَأَبَانَهَا ، لِأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا – وما بينهما معترضة .

وأنفذت الجواب ، فحملت الى آخر الليل جوائز وصلات ، توجهت بالجميع الى الكسائي (٢٨٧) » .

(٢٨٧) في قوله : أنت طالق وجهان :

١ - أن يكون مصدرا في موضع الفاعل ، كما يقال : رجل عدل ، وماء غور ، قال تعالى : « ان أصبح مأوكم غورا » فيكون التقدير : أنت طالق .

٢ - أن يكون على حذف مضاف ، كما يقال : صلى المسجد أي أهله ، ويكون التقدير : أنت ذات طلاق . و (ثلاث) تروى بالنصب والرفع فمن نصب أراد أنت طالق ثلاثا : وهذه تطلق لا محالة ، ويكون (الطلاق عزيمة) مبتدأ وخبر ، والتقدير : والطلاق عزيمة من أمري لا بهزل ولا لعب ، ويدل على هذا قوله : تبيني بها ان كنت غير رفيقة . ومن رفع وقال : (الطلاق عزيمة ثلاث) الطلاق : مبتدأ ، وعزيمة خبر ، وثلاث : خبر ثان ، ويكون (الثلاث) موضحا عن العزيمة ، والمعنى : والطلاق الذي يكون عزيمة من المطلق هو ثلاث (مجالس العلماء ٣٤٠) .
راجع هذا في الأشباه والنظائر ج ٤٢/٣ ، ج ٢٢٠/٤ ، مغنى اللبيب في باب ال ، ج ٥١/١ شرح شواهد المغنى ١٦٨ ، مجالس العلماء ٣٣٨ ، والحرق بضم الحاء اسم من حرق بفتح الحاء وهو ضد الرفق .

فهذه مسألة أخرى يلجأ فيها أبو يوسف الى الكسائي حيث ربه الاختصاص ، وصاحب النحو ، والفصل في توجيه رواية الرفع والنصب فأفتاه بما سره وأنقذه من السقوط - لو اعتمد على فقهه فقط - وكان وفيًا لصاحبه حينما وجه اليه ما وصله من صلات وجوائز .

ففى المرة الأولى لم يوفق أبا يوسف بسبب خفاء الفرق بين (ان) المكسورة والمفتوحة ، وفى الثانية يقع فى الالباس والتعمية بسبب موقع الكلمة رفعًا ونصبًا الذى بسببه يختلف المعنى .

وفى مرة ثالثة يخطئ فى الحكم لعدم التفرقة بين حروف العطف ، وخفاء خصائص كل منها فى الجملة ، فيروى أن الرشيد قال لأبى يوسف : « ايش تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق ؟ قال : واحدة .

قال فان قال لها : أنت طالق ، أو طالق ، أو طالق ؟ قال : واحدة .

قال فان قال لها : أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ؟ قال : واحدة .

قال : فان قال لها : أنت طالق ، وطالق ، وطالق ؟ قال : واحدة .

قال الكسائي : يا أمير المؤمنين : أخطأ يعقوب فى اثنين وأصاب

فى اثنين .

أما قوله : أنت طالق ، طالق ، طالق ، فواحدة لأن الثنتين الباقيتين

تأكيد .

وأما قوله : أنت طالق ، أو طالق ، أو طالق ، فهذا شك فوقعت

الأولى التى يتعين بها .

وأما قوله : أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ، فثلاث لأنه نسق ،

وكذلك طالق وطالق وطالق^(٢٨٧) .

وليس من العجيب أن تكون تلك المسائل مع هذا الثالث
(الرشيد وأبى يوسف والكسائي) ، وذلك لأن أبا يوسف كان قاضيا
للرشيد ، وكان لا يفارقه في حضر أو سفر ، وكذلك كان الكسائي جليسا
لا يمله الرشيد ، وبلغ من تقديره لهما أن سافرا معه الى خرسان فماتا
هناك في يوم واحد ، فقال متألما ومتحسرا على فراقهما : لقد دفنت الفقه
والنحو في يوم واحد .

ومثل أبى يوسف أبو حنيفة ، فقد وقع في الخطأ نفسه اذ خفى عليه
القياس ، وما قد شاع في أساليب اللغة من عطف الخاص على العام ،
وقد صحح له النحاة ذلك ، اذ هم الذين يعون الجمل ويلحظون أساليب
التعبير التي قد تغيب على بعض الفقهاء ، لأخذهم بظاهر اللفظ .

« قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِيُونُسَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَلِمْتُ أَنَّ
(الرَّمَّانَ) لَيْسَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؟ قَالَ : لِمَ ؟ قَالَ : لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
« فِيهِمَا فَاكِيهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » (الرحمن ٦٨) ، قَالَ يُونُسُ :
فَجَبْرِيلُ وَمِيكَالُ إِذَا لَيْسَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا
لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ » (البقرة ٩٨) ، قَالَ : فَكَيْفَ
ذَلِكَ ؟ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَصَّ الشَّيْءَ بِالْفَضْلِ أَدْخَلَهُ فِي
الْجُمْلَةِ ، ثُمَّ أَبَانَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ ، وَأَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ » (٢٨٩) .

وقيل أنه كان بين محمد بن سيرين وابن اسحق النحوى كراهية ،
وكانت حلقاتهما متجاورتين في المسجد ، فكان يقول : بغض الينا هؤلاء
المسجد ، وتمثل بالآية الكريمة ، « انما يخشى الله من عباده العلماء »
ورفع (اسم الجلالة) ونصب (العلماء) .

(٢٨٩) الدراسة النحوية واللفوية ومنهجها التعليمى فى البصرة
ص ١٠٣

فقال ابن اسحاق : كبرت يا أبا بكر بعيبك على هؤلاء الذين يقيمون
كتاب الله •

فقال ابن سيرين : ان كنت أخطأت فأستغفر الله (٢٩٠) » •



فنحن أماننا الشواهد الصادقة ، والوقائع المحققة ، أن النظم في
الكلام ، والتأليف في العبارات ، وأن التراكيب التي تحمل بين طياتها
المعاني الصحيحة ، والدلالات غير الخفية ، لا بد أن تكون قائمة على
معاني النحو ، ومرتبطة بقواعد اللغة ، فإن كانت مستوفاة في التراكيب
كان النظم قويا ، والكلام مفيدا ، والمعاني قريبة ، والدلالات غير بعيدة ،
والشواهد على ذلك بينة وغير محصورة •

أما اذا أغفلت قواعد اللغة ، وأهملت معاني النحو ، اعتلت
التراكيب ، وأتى النظم فاسدا ، والمعنى مختلا ، والدلالات غامضة ،
والشواهد على ذلك موفورة •

وقد بلغ من سيطرة معاني النحو على كل أساليب اللغة ، وفروع
العلوم ، أن علماء الفقه والجهة العليا في اصدار الفتاوى والتشريعات
حينما أهملوا معاني النحو ، وأغفلوا قواعد اللغة ، أخطأوا في أحكامهم ،
وكادوا يسقطون في تشريعاتهم ، لولا أنهم لجأوا الى أصحاب الاختصاص
والأمناء على أساليب اللغة العربية ، فكانوا ينقذونهم من السقوط في
الخطأ — ومن ثم وجهوا عنايتهم الى معاني النحو ، وولوا وجوههم الى
قواعد اللغة يدرسونها ، ويأخذون منها ، ويتحروا وجه الصواب فيها •



الفصل الثالث

البلاغة والنحو علم أم علما ن ؟

سويشتمل على :

- ١ — الـرس النـوى ، والـرس البـاغى •
- ٢ — عبـد القـاهر فى « الـلائل ، الـأسرار » كان يؤلف فى النـوى
تأـم فى البـاغى ؟ •
- ٣ — صـلى « اـحياء النـوى » •

الدرس النحوى والدرس البلاغى

بعد هذه الجولة الطويلة المحببة مع عبد القاهر الجرجاني ، وبعد مناقشة نصوصه العديدة ، تبين لنا أن التركيب النحوى ، والعبارة اللغوية ، لا يقصد منها معانيها الأصلية التى تفهم من ظاهر اللفظ لغة ، ولا يراد منها دلالتها الأولى التى يدل عليها منطوق العبارة ، وإنما هذه التراكيب النحوية لها فى البيان شأن ، وفى البلاغة مكان ، فالمعانى الإضافية التى تدل عليها التراكيب هى المرادة ، وهى موطن البلاغة ، ومحل التفاضل ، وموطن التسابق بين الكتاب والشعراء ، وقد طبقنا ذلك على أبواب (علم المعانى وعلم البيان) ، وكان التطبيق مفيداً ومصيباً ، فقد وضع الأمور فى نصابها ، وبات واضحاً لكل ذى عين أن التركيب النحوى يطلق ويراد به معناه الأصلى — وهذا غير مراد فى البحث البلاغى — وإنما المراد ما يدل عليه التركيب من المعانى الثابتة ، وهذا هو بحث البلاغيين ، وموضوع فنهم .

ويبقى سؤال يلح على من أول فاتحة البحث — ولعله هو الذى ساقنى الى الكتابة — هل من وظيفة دارس النحو أن يتناول فى دراسته الموضوعات البلاغية والمعانى الثابتة التى تحملها التراكيب النحوية ، كما يتناول الأشكال الاعرابية المختلفة فى المفردات والتراكيب ؟

ينهب فريق من الباحثين الى أن الدرس النحوى يجب أن يقوم على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى ، وإيضاح الصلات بين الصورة والمضمون ، وإدماج دراسة النص اللغوى فى نحوه وإعرابه مع الدلالات اللفظية ، وما توحته من ضور بلاغية ، وضم بعض فصول البلاغة الى النحو ، وتعميم هذا المنهج على المستويين الدراسى والمستوى التصنيفى .

ومن الذين تزعموا هذا الرأي في هذا العصر هو الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ففي فاتحة كتابه يعيب على النحاة تقصيرهم في قصر النحو على أحوال الاعراب والبناء ، فيقول (١) :

(يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه يعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء ، ثم قال : فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الاعراب والبناء ، وقال : غاية النحو - أى عند النحويين - بيان الاعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم « علم الاعراب » ، وقال : وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله) *

ولقد تناول فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر هذا الكلام بالتنفيذ ، ومما قاله (٢) :

« لا ندرى ما صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذى ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه ، أو أنه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذى يقوله في الإنكار على علماء النحو . »

فان كان هذا قد اطلع على ما كتبه أولئك المحققون في شرحه ، كان حقا عليه أن يكف قلمه عن هذا الإنكار جملة ، أو يترك على الأقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا التعريف الذى يقولونه على اتفاق منهم . *

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف - وهو من المؤلفات القرية المنال - أفلا يكون لقارئ كتابه حق في

(١) احياء النحو ، ص ١

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ، ص ١٨١ وما بعدها .

عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضاوا في استنباط قواعد اللغة والتفقه في أسرارها وقتنا طويلا •

والتحديد الذي ساقه الأستاذ وغمره بالانكار ، قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعىا الغالب في مباحث علم النحو •

قال العلامة الأمير^(٢) في شرح هذا التعريف : هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أى النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب ، والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر •

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء مع أن النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذه الحال مراعاة للغالب أيضا •

قال العلامة الأمير : وقولهم (اعرابا وبناء) اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، ك (أن) من جهة كسر همزها ، أو فتحها ، أو تخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه وغير ذلك •

وصرح بعد ذلك كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من دلالتها على المعاني التركيبية — أى المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض •

وهذا أبو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة^(٤) :

وهو — أى النحو — في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي

(٢) حاشية الشيخ الأمير على الأثرية ، ص ١

(٤) دواست في العربية وتاريخها ، ص ١٨٢

تدل بها ألفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بـ (الأحوال) وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، أى المعانى التى تستفاد بالأشكال ما يعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التى تدل بها ألفاظ العرب على المعانى •

فالنظر الى قوله « علم بالأحوال والأشكال » والى تفسيره (الأحوال) بأنها وضع الألفاظ بعضها مع بعض ، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحسبهم على الاعراب والبناء •

وكذلك ابن سيدة تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من أحوال العرب والبناء ، فقال (٥) :

« النحو أخذ من قولهم : اتتجاه اذا قصده ، وهو اتتجاه سمت كلام العرب من اعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتكسير ، والاضافة ، والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة بأهلها فى الفصاحة فينطق بها » •

وقد ذهب السكاكى (ت ٦٢٦ هـ) الى أن « علم النحو أن تنحوا معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم (٦) » •

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر فى شرح المفتاح علوم الأدب التى تبحث عن المركبات ، فقال (٧) :

« وأما عن المركبات على الاطلاق ، فأما باعتبار هيئتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، فعلم النحو ، وأما باعتبار إفادتها لمعان مغايرة

(٥) المحكم ، ج ١٥/٤

(٦) مفتاح العلوم ، ص ٣٧

(٧) شرح المفتاح مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥. بلاغة الورقة الثانية ، بلاغة القرآن فى آثار القاضي عبد الجبار ، ص ١٢٤ ، ط دار الفكر العربى للمؤلف .

لأصل المعنى - فعلم المعانى ، أو باعتبار بنية تلك الافادة فى مراتب
الوضوح فعلم البيان » •

فترى أنه جعل موضوع علم النحو باعتبار هيئاتها التركيبية ،
وتأديتها لمعانيها الأصلية ، ولم يقل يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها
من الاعراب والبناء •

ويقول ابن كمال باشا فى رسالته مفرقا بين موضوع علم النحو
و (علم المعانى) (٨) :

« ويشارك (النحو) صاحب (المعانى) فى البحث عن المركبات ، الا
أن النحو يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة
تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب (المعانى)
يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب
وقبحه » •

وقال : « فما يبحث عنه فى (علم النحو) من جهة الصحة والفساد ،
يبحث عنه فى (علم المعانى) من جهة الحسن والقبح - وهذا معنى كون
(علم المعانى) تمام (علم النحو) » •

وهذا الكلام صريح فى أن دراسة (علم النحو) لاتقف عند حد
الاعراب والبناء ولا يجعلونه دائرا على هذا الحال - كما يدعى زعينم
هذا الاتجاه •

واذا رجعنا الى الكاتبين فى حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم
يذهبون الى أن النحويين يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتها
على المعانى التركيبية ، فصاحب كشاف مصطلحات الفنون ، يقول (٩) :

(٨) عن دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨٣

(٩) ج ١٨/١ ، ١٨

« علم النحو ويسمى (علم الاعراب) على ما في شرح اللب ، وهو ما يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما ، ثم قال : والغرض منه : الاحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والاقتدار على فهمه ، والافهام به » وقال :

وموضوع النحو فى اللفظ الموضوع مفردا كان أو مركبا ، وهذا هو الصواب ، يعنى موضوع النحو اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية •

ثم قال : وخرج بهذا التعريف — علم المعانى والبيان والبديع — فانها بما تعرف كيفية التركيب من حيث الفصاحة والبلاغة ونحوها ، لا من حيث الصحة والسقم •

ومعنى هذا أن النحو قوانين يعرف بها أحوال التركيب من نحو الترتيب ، والذكر والحذف ، والاعراب والبناء •

وسلك صاحب مدينة العلوم^(١٠) هذا المسلك ، فعرف النحو « بأنه علم باحث فى أحوال المركبات من حيث دلالتها على المعانى التركيبية » — وقال : « غايته الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الأصلية » •

ويقول رائد هذه الفكرة مرة أخرى راميا النحاة بالتقصير ، والتضييق من حدوده الواسعة والتضييع له^(١١) :

« فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات ، وعلى تعريف أحكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفة الى غاية قاصرة ، وضعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة » •

(١٠) عن دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨٤
(١١) احياء النحو ، ص ٢

ويعود فيقول (١٢) : « فطرق الاثبات والنفي ، والتأكيد ، والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس الا ما كان ماسا بالاعراب أو متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها » .

ويكرر ذلك المعنى مرات ، فيقول (١٣) :

« ثم انهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا اذ تبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار البلاغة وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم أننا نفهمها ، ونحيط بما فيها من اشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

هذه الفقرات كلها تدور حول معنى واحد ، وهو أن علماء النحو قد فرطوا كثيرا في اللغة العربية لقصرهم بحوث النحو على أواخر الكلم بحثا عن أحوال الاعراب والبناء ، وتركهم جهات أخرى من العربية ، هي (في نظره) أقوم قيلا ، وأجدى على الفكر واللغة مما تمسكوا به ، فهم أخذوا الفتات وقنعوا بالدون من أحوال اللغة العربية ، وتركوا لغيرهم — وهم علماء البلاغة — الزبدة والخلاصة .

وقد عرفنا أن الشطر الأول من منهجه غير مستقيم ، حيث أن النحاة قد بحثوا في التركيبات وأحوال التأليف من كل ناحية ، ولم يقصروا البحث في أواخر الكلمات — كما ادعى .

أما الشطر الآخر من منهجه وهو ضم (علم المعاني) الى (النحو) ومزجها تدريسا وتأليفا وتصنيفا ، فقد كان بين الخطأ فيه أيضا .

(١٢) احياء النحو ، ص ٣

(١٣) احياء النحو ، ص ٤

وذلك أن للنظر في الأسلوب العربى جهتين ، كما نصت النصوص السابقة المأثورة عن العلماء :

١ - جهة صحة التأليف فى التراكييب بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، ولا يحكم عليه باللحن ، ويكون الكلام مطابقا لأحد الأساليب التى يؤدى بها العرب المعنى الأصلى بليغا كان أو غير بليغ ، وهذه الجهة هى التى يبحث عنها فى (علم النحو) •

٢ - جهة حسن التركيب وقبحه ، وإفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى ، وأخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف من جهة العربية وقواعدها ، وهذه هى الجهة التى يبحث عنها علماء البلاغة •

وإذا تناولنا كتب النحاة وكتب البلاغيين وجدنا أن كلا من الفريقين قد قطعوا فى البحث عن دقائق الأساليب أشواطا واسعة ، وبلغوا فيها غايات بعيدة ، وكان كل فى اختصاصه فلم يريدوا أن يتعدوا حدودهم إلى موضوعات يبحث عنها فى غير اختصاصهم •

وعلى ذلك فالنحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه النظم فى الكلام لعجز منهم ، ولكن احتراما لفنهم واعتزازا باختصاصهم ، وأتفه منهم أن يدعوا لفنهم ما يرون أن غيرهم أحق به منهم •

عبد القاهر فى « الدلائل والأسرار » كان يؤلف فى النحو أم فى البلاغة ؟

يقينا أن عبد القاهر الجرجاني حينما ذكر « أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشيء منها » (١٤) يريد بذلك النحو الذى أخذ

غنه النحاة من قبله أمثال : الخليل ، وسيبويه ، وأبى على الفارسي ، وابن جنى ، ويريد القوانين والأصول التي قررها هؤلاء وغيرهم •

وليس من المعقول أن يريد عبد القاهر نحو آخر وقوانين لم يتكلم عنها هؤلاء ، وذلك لأنه حينما يذكر قدما النحاة يذكرهم بالفضل والتبجيل ، ويذكر كتبهم منسوبة اليهم في مقام الرضا عنهم والقبول منهم ، ولم يرمهم كما رماهم رائد هذه الطائفة بازهاق روح النحو والتضيق فيه •

ولو أن عبد القاهر يريد طريقة جديدة للنحو لدعا إليها ، ونبه عليها ، وبين خطأ طريقة السابقين ، وقصورهم في فهمه ، وبخاصة وأنه قد ألف في النحو مؤلفات قيمة وكثيرة ، منها : العوامل المائة ، والجمل - في شرح كتابه العوامل (١٧) ، والايجاز (١٦) - وهو تلخيص لكتاب الايضاح لأبى على الفارسي ، والمغنى (١٧) - وهو شرح لكتاب الايضاح لأبى على الفارسي ، والمقتصد (١٨) - وهو ملخص لكتابه (المغنى في شرح الايضاح) وغير ذلك مما هو مطبوع أو مفقود ، وقد ذهب في كل ذلك مذاهب النحاة السابقين في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من الفساد واللحن ، تاركا فيه النظر من جهة حسن التصوير وجمال الأداء الى أصحاب الاختصاص وهم علماء البلاغة •

ومما يدل على أن « علم البلاغة » و (علم النحو) يمتزجان في تفكير صاحب (احياء النحو) قوله (١٩) بعد أن بين أن الشيخ عبد القاهر بذل أقصى جهده في تصوير رأيه وتوضيحه :

-
- (١٥) انباه الرواة ، ج ١٨٩/٢
 - (١٦) كشف الظنون ، ج ٢١١/١
 - (١٧) فوات الوفيات ، ج ٦١٢/١
 - (١٨) انباه الرواة ، ج ١٨٨/٢
 - (١٩) احياء النحو ، ص ١٩

« فجمهور النحاة لم يزدوا في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء » - أى من بحوث عبد القاهر - ثم قال قاصدا علماء البلاغة : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التى ضربها عبد القاهر ييانا لرأيه ، وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة ، وسموه « علم المعانى » وفصلوه عن النحو فصلا أزهد روح الفكرة ، وذهب بنورها ، وكان أبو بكر يبدى ويعيد أنها (معانى النحو) ، فسموا علمهم (المعانى) ، وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

كان على النحاة ألا يفعلوا الا ما فعلوه ، ففى ذلك منهم فهم لاختصاصهم ، واعتزاز بأنفسهم . لأن عبد القاهر فى كتابه « دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة » لم يؤلف فى علم النحو ، ولم ينبهنا الى أنه قصد تجديدنا فى علم النحو ، وانما بين هدفه وغرضه فى فاتحة كتابه وأعلن أنه يؤلف فى علم البيان ، فقال بعد الحديث عن شرف هذا العلم : « الذى هو أرسخ أصلا وأسبق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب ثنجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى ... الخ » (٢٠) .

ويقول قبل هذا فى مدخل الدلائل :

« فينبغى لكل ذى دين وعقل أن ينظر فى الكتاب الذى وضعناه ، ويستقصى التأمل لما أودعناه ، فان علم أنه الطريق الى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخذ به ، وان رأى أن له طريقا غيره أو ما لنا اليه ، وودلنا عليه » .

فعبد القاهر بين أنه لم يؤلف فى (النحو) ، وانما ألف فى (البيان) ، والمعروف أن عبد القاهر كان يسمى (علم البلاغة) : علم البيان ، والبراعة ، والفصاحة ، والنظم ، وعلى هذا فلا يصح أن يكون المرد ب (علم البيان)

«(علم النحو) ، اذ أن لعلم البيان موضوعاته ، ولعلم النحو اختصاصاته —
كما بينا — .»

فليس لنا أن ننكر على علماء العربية (النحاة والبلاغيين) اذا
فصلوا بين نوعين وجمعوا مباحث كل نوع منها على جانب ، وعدوه
علما مستقلا ، وذلك لأن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ، ووضع
مسائلها في نظام محكم من التناسب يمنع المزج والاختلاط .
وهل أصبح النحو هزيلا ضعيفا حتى تضم اليه البلاغة لتسند
وتقويه ؟

وهل عاد سهلا يسرا على الناشئة حتى نزيدهم أبوابا وفصولا
في دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة ؟

هل استوعبه دارسوه ، وعرفوا دقائقه حتى نضيف اليهم أسرار
الاعجاز ولطائف البيان ؟

أليس النحو من العلوم العربية التي تضخم التأليف فيها ، والتصنيف
في أصولها وقواعدها ، ولم يفرغ الدارسون من تحقيقها وتدقيقها ،
وما زال فيها الكثير مما لم تمتد اليها اليد ، ولم يصل اليها البحث ؟

ألم يفصل الباحثون في اللغة الآن — فضلا عن السابق — بين النحو
والصرف ، ووشائج القربى بينهما غير خفية ، وأصبح لكل منهما علماء
يشار اليهم بالبنان ؟

فلماذا يعاب — أيها الرواد — الفصل بين (النحو والبلاغة) ، وليس
بينهما ما بين (النحو والصرف) من الصلات ؟ وسواء كان ذلك في مراحل
التخصص الدقيق ، أو مادونها .

لعل هؤلاء تميل نفوسهم الى بحوث البلاغة ودراسة أسرار
التراكيب أكثر من ميلهم الى بحوث النحو ودراسة كيفية الابتعاد عن

الفساد واللحن في اللغة ، فوجدوا في ضم هذا لذاك ما يشبع رغبتهم .
• ويلائم ميولهم

لكن ما المانع أن يبحث هؤلاء في البلاغة ويكتبوا في أسرار الاعجاز .
• ماداموا قد اكتملت مؤهلاتهم للتأليف والتصنيف فيها ؟

ألم يكتب المتخصصون في الطب والبارعون فيه وهم مثل الآند .
بين أعيننا - في الأدب والقصة ، ونالوا من الجوائز والحوافز ما لم
ينالوها في مجال تخصصهم في طبهم ؟

وما بالنا نذهب بعيدا وعبد القاهر نفسه كتب في النحو وصنفه
فيه ، وبعد أن قتل النحو بحثا توج بحوثه بدائع بحوثه في البلاغة •

فلمن عنده تلك الخصائص من علماء النحو ودارسيه أن يفعل ذلك ،
مع احتفاظ كل علم بمتخصصيه ، وكل متخصص بعلمه ، حتى ترتقى
العلوم ، ونصل فيها الى غايات بعيدة ، فنحقق الهدف ، ونبلغ الغرض •

حقا النحو قد يكون في حاجة الى اصلاح ، واصلاحه بتيسير درسه ،
وتصنيفه مما شابه من شوائب ، فذلك مما يكسبه الحلاوة ، ويضيفه
اليه الطلاوة ، ويجب الناشئة فيه •

أما أن يتصور اصلاحه في ضم « علم المعاني » الى (النحو) فهذا
من طرق هدمه والوسائل المهيئة لتناسيه ، اذ النحويون سيصرفون بحسبهم
في طرق الاعجاز ، وأسرار التراكيب ، ويتركون وظائف النحو الأساسية ،
فاذا كان الفيورون على النحو يبتغون طريق الاصلاح فليصلحوا ذات
النحو وليقصدوا بيت القصيد ، فيوفروا الوقت ، ويختصروا
الطريق •

صدي لاهياء النحو :

سبق أن قلنا أن الأستاذ ابراهيم مصطفى كان من رأيه أن يضم « علم المعاني » لـ (علم النحو) حتى لا تزهد روح النحو ، ولا تضيق مفاهيمه ، وقد تناولنا هذه الفكرة بالنقد والتحليل ، وبيننا أن ليس هذا هو الطريق لاصلاح النحو .

وقد كان الأستاذ ابراهيم مصطفى في دعوته تلك رائد مدرسة تبنت فكرته ، واقتنفت أثره فيما قال ، ولم يتركوا مصنفاً لهم الا وكانت دعوتهم صريحة في أن قدامى النحاة أخطئوا في قصر النحو على البحث في أواخر الكلم اعراباً وبناء مما جفف درس النحو ، وصعبه على الدارس ، ونفر منه طلابه ، وكان مما اقترحوا من علاج ضم « علم المعاني » الى (النحو) حتى تعاد له الحياة .

ومن هذه المدرسة التي تبنت تلك الدعوة الدكتور مهدي المخزومي (٢١) فقد قال :

« لن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدياً غرضه ، ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موضع الاكتفاء والقبول .

ومن أجل ذلك تكلم أصحاب « علم المعاني » وأسهبوا في الحال ومقتضى الحال عرفانا منهم بما للكلام من ظروف قولية تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام ينقل به أفكاره الى المخاطب .
وليس ملاحظة المناسبة القولية والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين بجديدة على الدرس النحوي ، بل هي الأساس التي يبنى عليه تأليف الجملة .

(٢١) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ط أولى سنة ١٩٦٤ م لبنان
ص ٢٢٥ ، ٢٢٦

وانك لتجد كثيرا من هذه الأقوال التي تؤكد هذا مبثوثة في كتب النحو ، ولكن هذه الأقوال كانت وكأنها معزولة لا تجد لها ظلا في معالجة النحاة أصول هذه الدراسة ، وكان لاهمال النحاة هذه الملاحظة أثر في فصل دراسة (النحو) عن دراسة (المعاني) وذهب كل فريق من الدارسين بشطر من شطرى الدراسة الواحدة ، وفي ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة .

والذى أزعجه أن الجملة الصحيحة نحويا ولنغويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني ، لا فرق بين هذه وتلك ، لأن الشرط الذى يؤخذ به في فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحتها .

فاذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكل مايتطلبه (الصرف) ، واذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤلفة خلو من كل شيء مما يسىء الى فصاحتها من تنافر الأصوات ، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر الى أهم مقومات الصحة ، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات ، ومقتضيات الأحوال ، ولن تكون الجملة صحيحة اذا لم تراعى فيها ذلك ، فالدراسة اذن واحدة ، والموضوع واحد .

والزمخشري وهو يعالج أسلوب التوكيد لم ينب عنه ما بين المتكلم والسامع من علاقة ، ولم ينس متطلبات المناسبات القولية ، بل بنى معالجته هذا الموضوع على أساس واع لهذا كله ، يقول (٢٢) :

« وجدوى التوكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد ، وما علق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه ، وأمطت شبهة ربما خالجه ، أو توهمت غفلة ، أو ذهابا عما أنت بصده ، فأزالته .

وكذلك اذا جئت بالنفس والعين ، فان لظان أن يظن حين قلت :
(فعل زيد) أن اسناد الفعل اليه تجوز ، أو سهو ، أو نسيان » •
ويتناول الرضى فى شرحه (٢٣) الكافية هذا الموضوع ، فيعالجه مثل
هذه المعالجة ، فيصرح بأن الغرض الذى وضع له التوكيد أحد ثلاثة
أشياء :

- ١ - أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه •
 - ٢ - أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط •
 - ٣ - أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا •
- ففى ما أثبتته الزمخشري والرضى نص على التزام مراعاة حال
السامع ، وملاحظة ما بينه وبين المتكلم من علاقة » •

من هذا النص نعلم أن الدكتور مهدى يقصد أمرين :

- ١ - يشترط فى التركيب النحوى حيث يكون مقبولا عند النحاة
أن يلاحظ المخاطب حال السامع ، وأن هذا كان مرعيا فى كتب النحاة
كالزمخشري والرضى ، ولكن النحاة أهملوا تلك الملاحظة مما نتج عنه
فصل دراسة « النحو » عن « علم المعانى » •

- ٢ - زعم - وهذا تعبيره - أن الجملة الصحيحة لغويا ونحويا
هى الجملة الفصيحة عند أهل المعانى ، لا فرق بين هذا وتلك ، لأن الشرط
الذى يؤخذ فى فصاحة الجملة يؤخذ به فى صحتها •

والحقيقة أن كلا العلمين (النحو والبلاغة) يبحث فى الجملة ، لكن
لكل وجهة ، فالدكتور نظر الى أن « النحو » مثل « البلاغة » فى مراعاة
كل منهما لمقتضى الحال ، وسوى بين الأعم منهما وهو « النحو » والأخص.
وهو « البلاغة » فى ذلك •

ونحن لا ننكر عليه ذلك ، فاذا راعى المتكلم حال المخاطب كان الكلام صحيحا بليغا ، لكن اذا لم يراع المتكلم ذلك بأن قال المتكلم للمخاطب المنكر لحرارة الشمس : الحرارة شديدة ، فبماذا نصف عبارته تلك ؟ *

أما من جهة البلاغة فالعبارة غير بليغة ، لأنها أغفلت حال المخاطب ، اذ الواجب أن تؤكد العبارة له مراعاة للانكار عنده .

أما من جهة النحو فالعبارة صحيحة ، وما أغفل من مراعاة حال المخاطب لا يؤثر في صحتها *

فشرط مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ومراعاة حال المخاطبين ، هو شرط في البلاغة فقط ، وليس شرطا في صحة العبارة في النحو .

فلماذا جهد الدكتور نفسه حتى يقحم على النحو ما للبلاغة ، ويدخل شرطا على النحو ليس مشروطا فيه ، ولم يقل به أحد المتخصصين؟

واذا تكلم الزمخشري والرضي ملاحظا كلا منهما حال المخاطب عند التوكيد ، فهما لم يلتزما بذلك في كل تركيب وفي كل باب ، بل اذا وجد في تركيب ما فقد كمل نحوا وبلاغة ، ويكون بتفكيرهما ذلك قد اتفقا مع عبد القاهر والخطيب القزويني وغيرهما من علماء البلاغة ، اذ البلاغة : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته — كما قال الخطيب (٢٤) .

واذا لم يراع ذلك في تركيب ما ، فما ينبغي لنا أن نصفه بالخطأ أو الخروج عن قواعد اللغة *

أما ما يزعمه من أن الجملة الصحيحة لغويا ونحويا هي الجملة الفصيحة ، لافرق بين هذه وتلك — فذلك مرفوض بما عرفناه من مقدمات

البلاغة عند الخطيب ، وما أثر من كلام العرب ، ومن الشعراء الذين يحتج بشعرهم *

فماذا يقول الدكتور في قول عيسى بن عمرو النخوي : مَا لَكُمْ تَكَاكُاتُمْ عَلَى كَتَاكُوتُمْ عَلَى ذِي جَنَّةٍ ، اَفَرَنْقَعُوا ؟ .

وقول امرئ القيس :

غدائره مستشزراتٌ إلى العلأ تَضِلُّ العِقَاصُ في مُثْنَى ومُرْسَل

وقول حسان بن ثابت :

ولو أَنَّ مجدأً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً من الناس أَبَقِ مجدُهُ الدهرَ مُطْعِماً

وقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إِلَّا مُمَلَكًا : أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ

فليس في هذه النصوص ما يعيها الا ما كان من مخالفتها لقانون فصاحة المفرد أو الجملة كالتنافر في النص الأول والثاني ، وضعف التأليف في الثالث ، والتعقيد اللفظي في الأخير ، وهذا يمنع من وصفها بالفصاحة فقط ، ولم يقل أحد بأنها غير صحيحة لغة اذ هي صادرة من العرب الخالص الذين يحتج بشعرهم *

ثم إِنَّهُ يُصَدِّرُ كَلَامَهُ فِي هَذِهِ الْفِقْرَةِ بِلَفْظِ (الزَّعَمُ) مما يُشعر بآن هذا قول على خِلافِ الواقعِ على حَدِّ قَوْلِهِ تعالى : « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » ، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ . . . » (التغابن ٧) .

فالنحو له وجهته ، والبلاغة لها اختصاصها ، وكل منهما يخدم الجملة والتركيب ، ولأمر ما كثر الباحثون في الجسم الواحد فهذا للقلب ، وذلك للبطن ، وذلك للعين ، وهذا للأذن . . . الخ فلكل اختصاص ، وفي بنى أحدهما على اختصاص الآخر فساد للجسم وإخلال لتركيبه .

وليس لاهمال النحاة - كما قال - أى أثر فى فصل دراسة « النحو » عن « المعانى » ، وذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطرى الدراسة الواحدة ذى الموضوع الواحد ، وانما كل منهما لزم عمله ، ولم يتعد اختصاصه •

وكذلك كان الدكتور حسن عون ، فقد طرح سؤالاً قال فيه (٢٥) :
« هل من وظيفة النحوى أن يتناول المعانى البيانية للنص اللغوى ، كما يتناول الأشكال الاعرابية ، أم أنه قاصر على النظر فى الأشكال المختلفة على أواخر الكلمات فى النص اللغوى ؟
ثم أجاب عنه بقوله :

انقسم اللغويون بشأنه الى فريقين :

فريق يؤيد وجهة النظر التى تعتبرها من صلب النحو ، وتراها من مكملاته ، ولا تجد غضاضة فى معالجتها بهذا الاعتبار على المستوى الدراسى والمستوى التصنيفى ، وكان على رأس هؤلاء الأستاذ ابراهيم مصطفى •

وفريق آخر يؤمن بنظرية التخصص الدقيق فى العلوم مهما اقتربت أصولها ، فيبعد هذه القضية عن المجال النحوى ، ويرى فيها ملامح قضية بلاغية ، وعلى ذلك فموطن دراستها ومعالجتها هو « علم المعانى » وليس فى المباحث النحوية التى ينبغى أن تقتصر فى نظره على الأشكال الاعرابية والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمات ، والدلالة على وظائف هذه الكلمات فى التراكيب اللغوية ، وكان على رأس هؤلاء الأستاذ أمين الخولى •

(٢٥) تطور الدرس النحوى ص ٩٢ - ٩٤ ، ط معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠ م .

وبقى البت في هذا معلقا حتى اليوم »
وبعد أن يعرض رأى الفريقين واتجاه كل فريق ، يعلق على ذلك
يقوله :

« ونحن نعتقد أن تلك قضية نحوية ، وأن البحث النحوي ينبغي
أن يمتد فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية اعرابا وبناء ،
وذلك لأن النحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية ، وكان يطلق
عليها جميعها ، وكان مرادفا لكل العلوم اللغوية ، كما كان القائلون على
هذه المباحث اللغوية يعرفون بالنحاة »

وقد انتهى البحث في العصر الحديث أو كاد الى اعتبار النحو
والبيان مجتزا واحدا يعرف بالبحث النحوي تعالج فيه قضايا التركيب
اللغوي من حيث المعنى والدلالات البيانية »

فالباحث ينتحى ناحية من يرى ضم « علم المعاني » الى (النحو) ،
ويعلل ذلك بعلل ان راقى في نظره ، وسأغت في عقله فعلها ما عليها من
الاعتراضات .

وَألف الدكتور محمد عيسى كتابه ، وكان مسك الختام له
يقوله (٢١) :

« بهذا الفهم الموجز لتأليف الجمل في الدراسات اللغوية ، ومدى
اتفاقه مع ما لدينا من تراثنا العظيم ، لعل لا أتجاوز الحقيقة إذ أشير
بضم دراسات « علم المعاني » فيما يختص بنظام الجمل والتركيب الى
الدراسات اللغوية ، وهي دراسة متطورة نامية ، يمكن أن تفيد منها
أبحاث البلاغيين ، كما تفيد هي من أبحاث البلاغيين »

فالباحث يختم حديثه بتلك الفقرة وكأن لسان حاله يقول : وآخر

وصية أوصيها هي ضم « علم المعاني » الى « علم النحو » ، فهذا هو
العلاج لجفاف النحو ، والحياة لتلك الجثة الهامدة •

وكان آخر من قرأت له هو الدكتور تمام حسان ، وقد سور كتابه
وحصنه بهذه الدعوى ، اذ بدأ كتابه بالفكرة هذه وأنها بها ، الا أنه كان
أكثر دقة ، فدعا الى الجهد والاجتهاد في عمل المنهج التطبيقي حتى لا يكون
هناك كلام بلا عمل ، وذلك بايضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن
يصبح للنحو العربى مضمون ، ويمزج بين معطيات « علم النحو »
ومعطيات « علم المعاني » فتدرس الفصحى على أساس جديد ،
يقول (٢٧) :

« فأما في دراسة (المعاني) فقد كان التركيب هو موضوع
الدراسة ، فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من اثبات الى نفي الى
استفهام ، وهلم جرا - لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات
والمكونات الأخرى ، ونسبة المعنى اليها ، وانما على طريقة النظر في
التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه ، وطرق التعبير به ، وما فيه من
ايجاز واطناب ومساواة ، وما فيه من فصل ووصل ، وقصر ، وتقديم
وتأخير ، مما اعتبره النحاة - وما أصابوا - خارج اهتمامهم •
والواقع أن هذه دراسة للمعنى ، وهى دراسة معان وظيفية في
صميمها ، تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبى الذى أريد به خطأ
أن تكونه •

ومن هنا نشأت الفكرة التى تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ،
أن النحو العربى أحوج ما يكون الى أن يدعى لنفسه هذا القسم من
أقسام البلاغة الذى يسمى « علم المعاني » حتى أنه ليحسن فى رأى أن
يكون « علم المعاني » قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها •

(٢٧) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨ ط الهيئة العامة
للكتاب سنة ١٩٧٣ م

هذا ما قاله الدكتور تمام في بدء كتابه ، وهو كما نرى مشبع بالفكرة الا أنه في نهاية حديثه قال : (ان هذا ادعاء من علماء النحو) ، ونحن نقره على ذلك ، فهو فعلا ادعاء لا يسلم لهم وهي أمنية بعيدة ، قلما تتحقق ، اذ هي عكس المنطق ، وضد المعقول .

ثم ردد المعنى نفسه في نهاية كتابه ، فيقول (٢٨) :

« يحلو لكثير من أساتذة اللغة العربية في أيامنا هذه أن يشير الى ما يعتبرونه نقطة ضعف في النحو العربى ، وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة حتى أنه يعرف أحيانا باسم « صناعة النحو » ، ثم خلوه من الارتباط بالمضمون ، مما جعله يبدو في نظرهم جسدا بلا روح ، والمضمون الذى يقصده هؤلاء هو موضوع « علم المعانى » .

فهم يقولون أن « علم النحو والمعانى » لا يمكن الفصل بين أحدهما وبين الآخر الا مع التضحية بالمعنى على مستوى العلمين جميعا ، ويوغلون في الحاجة ، فيقولون :

ان ما تركه عبد القاهر من دراسات في « دلائل الاعجاز » وغيره . يعتبر اشارات ذكية الى الطريق الذى كان على النحاة أن يسلكوه بدراساتهم للنحو ، وبخاصة ما قام به عبد القاهر من دراسة للنظم في اللغة العربية .

وأنا أوافق موافقة تامة على كل الذى يدور في أذهان الأساتذة الكرام ، وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو الى الفوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التى يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربى (مضمون) ، والتى يمكن بها مزج معطيات « علم النحو » بمعطيات « علم المعانى » لنصل منهما معا ممتزجين الى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ، لكن لم يحاول واحد

من الأساندة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية.
تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل » •

فالدكتور تمام مع ما يراه من ضم « علم المعاني » الى (النحو) ، يرى أن التنفيذ صعب والمزج بينهما غير ميسور ، وذلك لأن الفكرة ضد العقل ، وعكس المنطق ، لأن الطالب الآن يشكو من ثقل النحو عليه بمفرده ، وأن عقله عاجز عن استيعاب كل فروع وأبوابه ، ويود لو تجزأ المادة وتفتت ، وأن قدرته أضعف من أن يتابع الدراسة النحوية الجادة ، وأن تفكيره ضل بين مكتبة النحو الممتدة على مر العصور ، فكيف تزيده جهدا على جهده ، ومشقة على مشقته ؟ اللهم الا اذا ضاعفنا عقله ، فأعطيناه عقلا فوق عقله ، ومن يقدر على ذلك ؟ و « ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه » (٢٩) •

هذه هي آراؤهم نجدها كلها ترجع الى الأستاذ ابراهيم مصطفى ، فهو رائدهم في هذه الفكرة ، وهو المصدر الأول لها •

وقد أشبعنا هذا الرأي تحليلا وتفنيدا ، ونبها الى أن هذه الأبواق العالية أجدى لها وللمادة وأنفع ، أن تشغل أنفسها بدرس النحو وتيسيره على الراغبين فيه ، واتباع الأساليب الصحيحة ، والطرق المجدية لتعليمه لطلابه ، والعكوف على ذلك حتى يكون لهذا العمل ثمرة ، ولأصواتهم أثر •

أما أن يشغلوا أنفسهم بعمل هو لغيرهم ، فهو — ان أفاد — قبيح .
بعثرة للجهد ، وزيادة في المجهود •

وَنَحْنُمُ الْبَحْثُ بِمَا بَدَأْنَا بِهِ « إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ » .
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

المراجع

أولاً :

القرآن الكريم

ثانياً :

٣- أخبار النحويين البصريين

للسيرافي - تحقيق ونشر قريتش كرانكو ، ط بيروت

أبناء الرواة على أبناء النحاة

للقفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

الأغاني

للأصبهاني - ط الشنقيطي

الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاج - تحقيق مازن المبارك سنة ١٩٥٩

الأشباه والنظائر في النحو

للسيوطي

أسرار البلاغة

لعبد القاهر الجرجاني ط المنار ، والمرافى

أحياء النحو

للأستاذ إبراهيم مصطفى ط لجنة التأليف والنشر

الاتقان في علوم القرآن

للسيوطي ط التجارية

بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار

د/ عبد الفتاح لاشين - ط دار الفكر العربي

البيان والتبيين

للجاحظ ط عبد السلام هارون ، ط عطوة - لبنان

بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ

د/ فتحى أحمد عامر

البلاغة تطور وتاريخ

د/ شوقي ضيف

البلاغة في دور نشأتها

د/ عبد الرزاق نوفل

البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية

د/ عبد الفتاح لاشين

بغية الايضاح

للشيخ عبد المتعال الصعیدی

التنبيه على حدوث التصحيف

تحقيق - محمد أسعد طلس - ط دمشق سنة ١٩٦٨

تفسير الطبرى

تأويل مشكل القرآن

لابن قتيبة - تحقيق الأستاذ سيد صقر

التهديب

للأزهري

الجامع الكبير

لابن الاثير

حصوننا مهددة من داخلنا

د/ محمد محمد حسين ط لبنان

حاشية الشيخ الأمير على الأهرية

خزانة الأدب

للبيغدادي

دلائل الإعجاز

لعبد القاهر الجرجاني - ط المراغي

دراسات في علم النفس الأدبي

للأستاذ حامد عبد القادر

الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة
د/ جاسم السعدي - ط العراق

دراسات في العربية وتاريخها

للشيخ الخضر حسين - شيخ الأزهر - نشر المكتب الإسلامي
دمشق ط ثالثة

ديوان جرير

ط المطبعة العلمية سنة ١٣١٣هـ

روائع القرآن

د/ محمد سعيد رمضان البوطي - ط دمشق

روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات

للخوأنساري - ط حجر طهران

سيبويه امام النحاة

د/ علي النجدي ناصف

سر الفصاحة

لابن سنان - تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعدي

شرح المفصل

لابن يعيش

شرح شواهد المغنى

للسيوطي - ط بيروت

شرح المفتاح

للسيد الشريف الجرجاني - مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥ بلافة

شرح التلخيص

شرح القصائد العشر

شذرات الذهب

للعقاد الحنبلى .

شرح الكافية

للمراضى .

شرح شواهد الكشف

لمحب الدين أفندى

الصاحبى

لابن فارس

الصيغ البديعى

د/ أحمد ابراهيم موسى

طبقات النحويين واللغويين

للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - ط دار المعارف .

العمدة فى صناعة الشعر ونقده

لابن رشيق - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

العربية - دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب

يوهان فك - ترجمة د/ عبد الحليم النجار

نشر جماعة الأزهر الشريف .

فوات الوفيات

للكتبى .

فقه اللغة

د/ على عبد الواحد وافي - ط سادسة .

فى اللغة ودراساتها

د/ محمد عيد - ط عالم الكتب .

٢٥٣

في الميزان الجديد

د/ محمد مندور.

في النحو العربي - نقد وتوجيه

د/ مهدي المخزومي - ط أولى سنة ١٩٦٤ لبنان.

الكتاب

لسيبويه - ط بلاق.

الكشاف

للمخشري ط التجارية ، ط الحلبي.

كشف الظنون

للحاج خليفة

كشاف مصطلحات الفنون

للتهانوي

اللغة والنحو بين القديم والحديث

الأستاذ عباس حسن.

المدارس النحوية

د/ شوقي ضيف - ط دار المعارف

مدرسة الكوفة

د/ مهدي المخزومي - ط ثانية - الحلبي.

مراتب النحويين

لأبي الطيب اللغوي الحلبي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

مجاز القرآن

لأبي عبيدة - تحقيق فؤاد شكري.

معجم الأدباء

ط أوروبا ، ط الحلبي.

مقدمة تأويل مشكل القرآن

للاستاذ سيد صقر.

- مجالس العلماء
لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - ط الكويت
المقاييسات
لأبي حيان التوحيدى - تحقيق السندوبى
من أسرار اللغة
د/ إبراهيم أنيس - ط خامسة
المفصل
للمخشرى
الموشح
للمرزيانى - ط السلفية
معانى القرآن
للفراء
المعاني في ضوء أساليب القرآن
د/ عبد الفتاح لاشين - ط ثالثة - دار المعارف
معنى اللبيب
لابن هشام
المحكم
لابن سيدة
مفتاح العلوم
للسكاكى
المسند
للالمام أحمد بن حنبل
المقدمة
لابن خلدون - ط عبد الرحمن محمد - مصر
معجم البلاغة العربية
د/ بدوى طبائنة - ط ليبيا

٢٥٥

نزهة الألباء

لابن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
ط دار نهضة مصر ، ط جمعية أحياء آثار العلماء

نشأة النحو

للشيخ محمد الطنطاوي

النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة

للشيخ محمد عرفة - عضو هيئة كبار العلماء - ط السلفية

نحو وعي لغوي

د/ مازن المبارك - ط دمشق

النكت في اعجاز القرآن

للرمانى

نهاية الايجاز في دراية الاعجاز

للرازي

الوساطة

للقاضى الجرجانى

الوفيات

لابن خلكان

فهرس الكتاب

صفحة

تمهيد

٧

العناية بالمصحف الشريف في العصور الأولى

الفصل الأول

النحو الى عصر عبد القاهر

١٣

بداية تصنيع النحو

١٣

النحو وليد التفكير في قراءة القرآن

١٥

نحو سيويه

٢٠

نحو أبي عبيدة

٢٤

اتجاه ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن)

٣٠

فلسفة النحو وأثر ذلك

٣٠

فلسفة النحو

٣٨

الزهد في النحو

٤٦

أثر ذلك في نفس عبد القاهر

٥٠

حتمية الاعراب

٥٠

أول رمز للاعراب

٥١

خروج قطرب عن عرف النحاة

٥٢

مناقشة قطرب والرد عليه

٦٣

صدي لاتجاه قطرب

صفحة

الفصل الثاني

بلاغة التركيب النحوى

٧٥	بلاغة التركيب النحوى
٧٥	النحو مجموعة من العلاقات
٨٧	خطأ القدامى فى عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنحو
٨٧	(أ) خطأ علماء اللغة
٩٠	(ب) خطأ علماء القراءات
	التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد
٩٢	عبد القاهر بـ (علم المعانى)
٩٢	سبب انفعال السامع ودهشته
٩٦	١ - فربوق فى الخبر
١٠٠	الخبر اذا كان بـ (أل) أو مجردا منها
١٠٦	شبهات حول الخبر اذا كان بـ (أل) أو مجردا منها
١١٢	٢ - القصر
١١٢	(انما) عند التحاق
١١٤	الفرق بين (انما) والعطف بـ (لا) والنفى والاستثناء
١٢٥	٣ - فروق فى الحال
١٢٥	جملة الحال بالواو أو بدوتها
١٢٨	٤ - الفصل والوصل
١٢٨	دقته وغموضه
١٣٠	مواضع الفصل

٢٥٩

صفحة

- ١٣٥ مواضع الوصل
- ١٣٧ الجملة قد لا تعطف على ما يليها مباشرة
- ١٣٩ ٥ - التقديم والتأخير
- ١٣٩ التقديم وقيمته البلاغية
- ١٤٠ التقديم في نظر القدماء
- ١٤٢ تعميم الحكم في جملوى التقديم
- ١٤٨ التقديم والتأخير مع النفى
- ١٥١ التقديم والتأخير في الخبر المثبت
- ١٥٥ التقديم وأثره في النفس
- ١٥٧ ٦ - الحذف والذكر
- ١٥٧ قيمة الحذف البلاغية
- ١٥٧ حذف المبتدأ
- ١٥٨ أسرار حذف المبتدأ النفسية
- ١٦٠ أغراض حذف المفعول
- ١٦٢ الأسرار النفسية لحذف المفعول
- ١٦٣ الغرض من ذكر المفعول
- ١٦٥ ٧ - التعريف والتكثير
- ١٦٥ أسرار التعريف والتكثير
- ١٦٧ الذوق وأثره في معرفة أسرار النظم في التراكيب
- ١٦٩ ٨ - دقة التركيب النحوى مع (ان)
- ١٦٩ جهل العامة وكثير من الخاصة بمواقع (ان)

صفحة

- ١٧٩ خصائص (ان)
- ١٨٥ عبد القاهر في بلاغته رائد للزمخشرى
- ١٩٢ التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات • فيما عرف بعد
- ١٩٢ عبد القاهر بـ (علم البيان)
- ١٩٢ البلاغة علم واحد عند عبد القاهر
- ١٩٣ ٩ - الكناية
- ١٩٣ المعنى ، ومعنى المعنى
- ١٩٥ سبب بلاغة الكناية
- ١٩٦ قوة الصلة بين المعنى الأول والثاني
- ١٩٩ ١٠ - الاستعارة
- ١٩٩ الاستعارة النادرة سببها الاحكام في التراكيب
- ٢٠٣ ١١ - التمثيل
- ٢٠٣ التمثيل البديع معنى اضافى للتركيب النحوى
- ٢٠٧ ١٢ - المجاز العقلى
- ٢٠٧ المجاز مجاز في المثبت ومجاز في الاثبات
- ٢١١ بلاغة المجاز العقلى تكمن في الوصف الموجب للاعراب
- ٢١٣ ١٣ - اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب
- ٢١٣ (أ) في الوسط الأدبى
- ٢١٨ (ب) في الوسط الفقهى

الفصل الثالث

البلاغة والنحو علم ام علمان ؟

البلاغة والنحو علمان

٢٦١

صفحة

٢٢٧

الدرس النحوى والدرس البلاغى

عبد القاهر فى (الدلائل والأسرار) كان يؤلف فى النحو أم

٢٣٤

فى البلاغة ؟

٢٣٩

صدى لـ (احياء النحو)

٢٤٩

المراجع

٢٥٣

موضوعات الكتاب

كتب للمؤلف

- ١ - بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار
طبع ونشر (دار الفكر العربى)
- ٢ - المعانى في ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف) ط ثالثة
- ٣ - البيان في ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف)
- ٤ - البديع في ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف)
- ٥ - البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية
نشر (دار الفكر العربى)
- ٦ - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر
طبع ونشر (دار المريح) بالسعودية

تحت الطبع

- ١ - الخصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبى تمام
- ٢ - من أسرار التعبير في القرآن الكريم



المكتبة الوطنية
الجمهورية العربية السورية

ايداع رقم ٥٧٣٩ لسنة ١٩٨٠

دار الجيل للطباعة
جمهورية مصر العربية
في قصر اللؤلؤة - القاهرة
ستينون ، ٩٠٥٢٩٦

